خطورة المكذوب
على النبي المحبوب ﷺ

جَمْع وإعداد

أبي عبد اللّه
عبد الرحمن بن مصطفى المنشاوي

تقديم أصحاب الفضيلة

فضيلة الشيخ الدكتور/ عمر بن عبد العزيز القُرَشي
فضيلة الشيخ الدكتور/ أحمد منصور سبالك
فضيلة الشيخ/ سامي السرساوي
فضيلة الشيخ/ أبي بكر الحنبلي
فضيلة الشيخ/ محمد العَلَاوي

مقدمة فضيلة الشيخ
محمد العَلَاوي حَفِظه اللّه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله ﷺ.

❁ وبعد:

فإنَّ مِن أشرف العلوم عِلم الحديث، الذي يتبين من خلاله ما ثَبَت عن النبي ﷺ فيُعمَل به، وما لم يَثبت عنه ﷺ فيُترك تدوينًا -إلا إذا كان لبيانه- وعملًا به.

❁ وما لا يَثبت عن النبي ﷺ أنواع:

◈ **منها:** الضعيف المُعتبَر بغيره من شواهد ومُتابَعات، فيُحسَّن الحديث ويُعْمَل به.

◈ **ومنها:** الضعيف غير المُعتبَر، والضعيف جدًّا، والموضوع الذي يجب اجتنابه.

❑ **وهذا البحث الذي بين أيدينا يُبَيِّن أحد أنواع هذا الضعيف، وهو أسوأ أنواعه -وهو الموضوع-** وقد بَيَّنه الباحث أخي في الله/ **عبد الرحمن بن مصطفىٰ المنشاوي** - حَفِظه الله - وسَمَّىٰ بحثه «**خطورة المكذوب علىٰ النبي المحبوب**» وذَكَر مباحث عدة في ذلك، مُبيِّنًا تحريم الكذب علىٰ النبي ﷺ لقوله: «**إِنَّ كَذِبًا**

عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَىٰ أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

◈ ومعلوم أن الأحاديث لا تصح إلا إذا توافرت فيها شروط الصحة، ومنها ثقةالرواة.

وصَدَق ابن سيرين حيث قال: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ.

❑ وقد ضَرَب أخي عبد الرحمن المنشاوي بسهم في ذلك، في هذا البحث الطيب، أسأل الله أن يبارك فيه وفي علمه، وأن يَنفع ببحثه الجميع.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وسلم.

كتبه

أبو عبد الرحمن محمد العَلاوي

مقدمة فضيلة الشيخ الدكتور
عمر بن عبد العزيز القرشي، حَفِظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصَحْبه أجمعين.

أما بعد:

فقد طَلَب مني الأخ الكريم/ **أبو عبد الله الأثري، د/ عبد الرحمن مصطفىٰ المنشاوي** مقدمة لكتابه الموسوم بـ «**خطورة المكذوب علىٰ النبي المحبوب** ﷺ».

وإن كنتُ أعتذر لتأخيره في طلبه لظروف صحية ومشاغل دعوية، وحين قرأتُ الكتاب ألفيتُه قَيِّمًا في بابه، مستوعبًا لموضوعه، محاولًا استيعاب قضاياه، مع اليسر والسهولة.

❑ والموضوع حديثي بحث، ويَحتاج إلىٰ أمثال الشيخ أبي إسحاق الحُويني - حَفِظه الله وشفاه - ولكن لما كان يَعز هذا لمرض الشيخ، فقد أدليتُ بدلوي - وهو جهد المُقِل الضعيف - من مراجعة وتصويب، من حيث صحة المنهج والمعلومة، مع التنويه علىٰ بعض الأخطاء اللُّغوية والإملائية والمطبعية[1].

---

(1) وقد تم بفضل الله العمل بوصية الأخ الفاضل، فضيلة الشيخ الدكتور/ عمر بن عبد العزيز القُرَشي، من مراجعة الأخطاء اللُّغوية والإملائية والمطبعية. =

❑ **وقد استوعب الكثير من الأبواب المرتبطة بالموضوع**، بحيث تَناوَل منهج الصحابة ﷺ في المحافظة علىٰ السُّنة، من حيث الاحتياط والتثبت، وكذا التابعين وجهودهم الجبارة، وبيان الأسس التي ساروا عليها، وتأكيد أهمية الإسناد، وجهابذة هذا العلم الذي تفردت به هذه الأمة من بين الأمم، ويَحِق لها أن تتفاخر به علىٰ مدىٰ الأجيال، مرفوعة الرأس، منتصبة القامة، حيث تستطيع أن تُثْبِت صدق كل كلمة في منهجها ومصادر دينها.

ثم كان التركيز علىٰ أهم أبحاث الكتاب، عن الحديث الموضوع، تعريفًا وحُكْمًا، وعلاماتٍ وأسبابًا وكتبًا، مع ذكر نماذج وأمثلة، ثم النتائج.

وَفَّق الله باحثنا وسَدَّده ونَفَع به، وأعانه علىٰ الذب عن سُنة النبي محمد ﷺ.

(وآخِر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين).

وصَلَّىٰ الله وسَلَّم وبَارَك علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

أبوحفص عمر بن عبد العزيز القُرَشي

رئيس الجامعة الإسلامية إستنبول تركيا

في شهر صَفَر (١٤٤٢) للهجرة النبوية

= ولقد صَدَّر مقدمته (حفظه الله) بـ(الدكتور) لِما هو آتٍ إن شاء الله؛ لأنني قد أنهيتُ مرحلة تمهيدي الماجستير في الدراسات الإسلامية (٢٠٢٠م) واللهَ أسأل أن يبارك في أعمار أهل الخير والفضل والعلم.

مقدمة فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد بن منصور سبالك، حَفِظه اللّه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ كتاب «خطورة المكذوب على النبي المحبوب»

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله ﷺ.

وبعد:

❑ فالسُّنة النبوية هي المصدر الثاني في التشريع، هذا ما أَجْمَع عليه السلف؛ ولهذا حَرَص أهل العلم علىٰ حفظ السُّنة وتمييز ضعيفها من صحيحها؛ لتوضيح ما صح عن النبي ﷺ، من قول أو فِعل أو تقرير.

❑ وقد جاء التحذير من الكذب علىٰ النبي ﷺ: «**مَن كَذَب عليَّ متعمدًا، فليَتبوأ مقعده من النار**».

فهذا التحذير أكبر دليل علىٰ بيان الدخيل في السُّنة؛ لأن السُّنة الصحيحة يُبنىٰ عليها أحكام يَتعبد بها المسلم.

ولهذا كما ذَكَرَتْ كتب أهل العلم في هذا الشأن كثيرًا، ووضعوا مصنفات شتىٰ في هذا الباب.

ولَحِق بهم الشيخ/ عبد الرحمن المنشاوي سَلَّمَه الله بأن كَتَب كتابه: «**خطورة المكذوب علىٰ النبي المحبوب**».

كَتَب الله له القَبول، وكَتَب لكاتبه الأجر والثواب، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصَلِّ اللهم وسَلِّم وبَارِك علىٰ محمد، وآله وصحبه.

كتبه

أ. د/ أحمد منصور سبالك

رئيس الجامعة الإسلامية العالمية

والأمين العام للأكاديمية الأوربية للثقافة والعلوم،

بالاتحاد الأوربي

مقدمة فضيلة الشيخ
سامي السرساوي حَفِظه الله

الحمدُ للهِ حمدًا يليقُ بذاتِه وعظيمِ سلطانِه، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيدِنا وحبيبِنا، وإمامِنا وتاجِ رءوسِنا، سيدِنا محمدٍ، وعلىٰ آله وصحبه، ومَن سَلَكَ طريقَهم واهتدىٰ بهديِهم إلىٰ يومِ القيامةِ.

وبعد:

❑ فإنَّ مِن أشرفِ العلومِ عِلْمَ الحديثِ، الذي يتناولُ كلَّ ما يتعلقُ بأقوالِ وأفعالِ سيدِنا محمدٍ ﷺ، ومِن كرمِ اللهِ وفضلِه أنه- تعالىٰ- قَيَّضَ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ رجالًا يدافعون عن سُنة رسولِ اللهِ ﷺ، ويوقفون كلَّ معتدٍ عندَ حدِّه؛ ولذلك يجبُ التحذيرُ من الموضوعِ والمكذوبِ، خاصةً وأنه قد انتشرَ بينَ الناسِ وبعضِ الدعاةِ والوعاظِ في هذا الزمانِ، الذي قَلَّ فيه عددُ العلماءِ من المُحدِّثين الذين يدافعون عن الحديثِ، بل أصبحوا أقلَّ من القليلِ للأسفِ.

❑ **ومن البلياتِ كثرةُ العوامِّ في مجالسِ اللهوِ والعبثِ، وقلةُ الطالبين في مجالسِ الحديثِ،** كما بَيَّنَ الإمامُ النوويُّ – رضي اللهُ عنه وأرضاه – في مقدمتِه لـ «شرحِ صحيحِ مسلمٍ» حيثُ قالَ: «ولقد كانَ أكثرُ اشتغالِ العلماءِ بالحديثِ في الأعصارِ الخاليات، حتىٰ لقد كانَ يَجتمعُ في مجلسِ الحديثِ من الطالبين ألوفٌ متكاثراتٌ، فتَناقَص ذلك، وضَعُفَتِ الهِممُ، فلم يَبْقَ إلا آثارٌ من آثارِهم قليلةٌ،

واللهُ المستعانُ علىٰ هذه المصيبةِ وغيرِها من البلياتِ».

فعلىٰ الدعاةِ والوعاظ أن يتحققوا مما يقولونه للناسِ، وعليهم أن يُبَيِّنوا للناسِ المكذوبَ والموضوعَ؛ حتىٰ لا ينخدعَ الناسُ به. ويُبَيِّنوا كذلك للناسِ خطورةَ الكذبِ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ، الذي قال: «**مَن كَذبَ عليَّ مُتعمِّدًا، فليَتبوأْ مقعدَه من النارِ**».

ففي الصحيحِ دائمًا ما يُغنِي عن السقيمِ والمكذوبِ.

❑ **والكذبُ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ يتحققُ بواحدٍ من أمرين:**

١ - إما أن يَنسب لرسولِ اللهِ ﷺ ما لم يَقُلْه.

٢ - وإما أن يَنفي ما قاله رسولُ اللهِ ﷺ.

والأخُ الكريمُ/ **أبو عبدِ اللهِ عبدُ الرحمنِ مصطفىٰ العيساوي الأثري**- طَوَّفَ بنا في بحثِهِ الماتعِ «**خطورةُ المكذوبِ علىٰ النبيِّ المحبوبِ**» مُبَيِّنًا دَوْرَ الصحابةِ ﷺ في المحافظةِ علىٰ سُنةِ الحبيبِ ﷺ، وجهودِ التابعينَ الكرامِ ﷺ في المحافظةِ علىٰ السُّنةِ.

❑ **فأنصحُ كلَّ طالبِ علمٍ بقراءةِ هذا البحثِ الطيبِ، الذي بَذَلَ فيه صاحبُه جهدًا طيبًا، جَعَله اللهُ في ميزانِ حسناته، ونَفَع به.**

كتبه

أبو محمدٍ سامي السرساوي

عضو لجنة الفتوىٰ بالأزهر الشريف

في الحادي عشر من ذي القعدة، عام (١٤٣٩هـ)

الموافق: (٢٤-٧-٢٠١٨ م)

مقدمة فضيلة الشيخ
أبي بكر الحنبلي حَفِظه الله

الحمد لله الذي حَبَّب لأوليائه كتابه، وسُنة رسوله ﷺ، القولية والفعلية والتقريرية والخلقية والخُلقية، وَفْق فَهْم الصحابة الكرام، رضوان الله تعالىٰ عليهم، وزَيَّن ذلك في قلوبهم، فحَمَل هذا العلمَ من كل خَلَفٍ عدوله، يَنفون عنه تحريف الغَالِين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وأشهد أَنْ لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، جَعَل شهادة أُولي العلم مع شهادته وشهادة ملائكته، فقال تعالىٰ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران:١٨].

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، قال فيما رواه أحمد في «مسنده» وأصحاب السُّنن، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّىٰ يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**» صلوات ربي وسلامه عليه، وعلىٰ أبي بكر رفيقه في الغار، وعلىٰ عمر قامع الكفار، وعلىٰ عثمان شهيد الدار، وعلىٰ عليٍّ القائم بالأسحار، وعلىٰ آله وأصحابه، خصوصًا المهاجرين والأنصار، وسلم تسليمًا كثيرًا.

ثم أما بعد:

فقال الإمام سُفيان بن عُيينة رحمه الله: (فما من أحد يَطلب الحديث، إلا وفي

وجهه نَضْرة لهذا الحديث).

ثم إنهم لذلك سلكوا في سبيل نقلها إلىٰ مَن بعدهم طرقًا مسلوكة ومعروفة ومشهورة، هي الأسانيد (جَمْع إسناد، وهو حكاية طريق المتن، يعني سلسلة الرجال الموصلة إلىٰ المتن) وأعطَوا الإسناد غاية اهتمامهم، والتزموا غاية الالتزام، حتىٰ قال الإمام سُفيان الثوري: (الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأيِ شيء يُقاتِل؟!).

وقال عبدان: سمعتُ ابن المبارك يقول: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء.

وقال العَلَّامة العباس بن أبي رِزْمَة: سمعتُ عبد الله -يعني ابن المبارك- الإمام المبارك يقول: بيننا وبين القوم القوائم. يعني الإسناد. (وقد أَسْنَد إليه مسلم في مقدمة صحيحه).

وصارت هذه الأسانيد خصيصة من خصائص أُمة محمد ﷺ، وامتازت به عن سائر الأمم إلىٰ يوم القيامة. فقواعد مصطلح الحديث هي خلاصة تجارب السلف واستنتاجهم، وهي التي تَعصم الإنسان من الاغترار بالضعاف والمنكرات في باب المنقولات، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

❑ والذِّكر يشتمل علىٰ الوحيين، ولا سبيل إليهما إلا الثقات الأثبات، ومن هنا صار الإسناد من الدين، ومن ميزات أهل الإسلام.

ولهذا قال التابعي الجليل ابن سيرين: (إن هذا العلم دِين، فانظروا عمن تأخذون دينكم).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (لم يكونوا يَسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم).

فيُنظَر إلىٰ أهل السُّنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظَر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

فَالْوَاجِبُ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ- أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسِّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهَمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ[1].

وخَبَرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ. وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَىٰ نَفْيِ رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الأَخْبَارِ، كَنَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَىٰ نَفْيِ خَبَرِ الْفَاسِقِ[2].

قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقال تعالىٰ: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق:٢].

وقال النبي ﷺ: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**»[3].

❑ **وفي ضوء هذه النصوص وأمثالها** تجب الرواية عن الثقات، ويُتجنب من رواية الكذابين، ويُحْذَر من الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، وقد تواتر الحديث

---

(١) مقدمة مسلم (١/ ٨).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٩).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٩) عن المغيرة بن شُعبة رضي الله عنه.

في تغليظ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، قال النبي ﷺ: «**لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ**» هذا حديث متواتر، انظر غير مأمور كتاب «طرق حديث «مَن كَذَب عليَّ متعمدًا» للطبراني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

وقال ﷺ: «**مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

وفىٰ البخاري رقم (١٠٩) من حديث سَلَمَةَ بن الأَكْوَع قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1].

وقد حث الإسلام علىٰ القول الحَسَن والكلام الحَسَن، وحَذَّر من الكذب ونهىٰ المرء عن الحديث بكل ما سَمِع، قال النبي ﷺ: «**كَفَىٰ بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**»[2].

❑ **ففي ضوء هذه الآيات والأحاديث نَفهم مدىٰ اهتمام الإسلام بالصدق وتحريه**، ومن هنا جاء النهي عن الرواية عن الضعفاء، والاحتياط في تحملها، كما هو مبسوط في كتب مصطلح الحديث، في باب (مَن تُقْبَل روايته، ومَن تُرَد روايته).

فالأخبار المقبولة لدىٰ أهل الحديث لها شروط ومواصفات، وهكذا حاولوا محاولة جادة ومُوفَّقة في حماية السُّنة من عبث العابثين، من الأعداء والزنادقة، ومِن الكذابين والمتهمين من المبتدعة والمغفلين.اهـ.

وكل عَالِم من هؤلاء كان يَرحل إلىٰ البلاد النائية للقاء الحُفاظ؛ لمذاكرتهم

---

(١) استفدتُ ذلك من (جزء فيه أربعون حديثًا مخرجة عن كبار مشيخة شيخ الإسلام) تخريج المُحَدِّث أمين الدين محمد بن إبراهيم الواني، ومقدمة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، في تقديمه لـ «قصص لا تَثبت» للشيخ يوسف العتيق.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٠)، عن أبي هريرة.

والاستفادة منهم، وتحصيل علو الإسناد وقِدَم السماع؛ ذلك لِما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل: (إن علو الإسناد قربة إلىٰ الله تعالىٰ).

وقال مرة: (طلبُ الإسناد العالي سُنة عمن سلف).

وقد قيل لابن مَعِين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: إسنادًا عاليًا، وبيتًا خاليًا.

وروىٰ ابن الصلاح عن الإمام الزاهد محمد بن أسلم الطُّوسي، أنه قال: (قُرْبُ الإسْنادِ قُرْبٌ- أَوْ: قُرْبَةٌ- إِلَىٰ اللهِ ﷻ).

وهذا كما قال؛ لأن قُرْب الإسناد قُرْب إلىٰ رسول الله ﷺ، والقُرْب إليه قُرْب إلىٰ الله ﷻ.

وكان يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ يَقُولُ: قُلْتُ لِحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ: يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ، هَلْ ذَكَرَ اللهُ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَىٰ قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] فَهَذَا فِيمَنْ رَحَلَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، ثُمَّ رَجَعَ بِهِ إِلَىٰ مَنْ وَرَاءَهُ لِيُعَلِّمَهُمْ إِيَّاهُ.

وقال علي بن المَديني، ذاك الجبل الأشم: (لَيْسَ قَوْمٌ خَيْرًا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، النَّاسُ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا وهم فِي إِقَامَة الدّين).

❑ هذا، وقد دَفَع إليّ طالب الحديث أبو عبد الله/ **عبد الرحمن مصطفىٰ العيساوي الأثري**- مُصنَّفه الموسوم بـ «**خطورة المكذوب علىٰ النبي المحبوب**» فوجدتُه نافعًا.

فرَحِم الله إمام المُحدِّثين في عصره (الألباني) الذي كان يُركِّز في دعوته علىٰ التصفية والتربية:

تصفية الحديث مما لا يصح، فلا يَستدل إلا بالصحيح والحَسَن، وتصفية العقيدة من الشركيات والكفريات، وتصفية العبادات من البدعيات، وتصفية المعاملات من المخالفات، وتصفية الأخلاق من سفسافها.

وتربية نفسك وأسرتك ومَن تَعُول وتستطيع من الأمة، علىٰ الكتاب وصحيح السُّنة، بفَهْم سلف الأمة.

فرأيتُ جهد المصنف خطوة علىٰ الطريق، تندرج تحت التصفية، فجزاه الله خيرًا، وزادني الله تعالىٰ وإياه وعموم المسلمين من العلم النافع، والعمل الصالح، والدعوة إليه علىٰ بصيرة بالحكمة والموعظة الحسنة.

وصَلِّ اللهم وسَلِّم وبَارِك علىٰ رسولك، وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه الراجي عفو مولاه

أبي بكر بن محمد بن الحنبلي

(٢٥/ ٧/ ١٤٣٩هـ)

مقدمة المُصنِّف

الحمد لله علىٰ التعليم، حمدًا يُوجِب المزيد من التقويم، والصلاة الكاملة والتسليم علىٰ محمد النبي الكريم، المبعوث بالهُدىٰ إلىٰ الصراط القويم، المُقدَّم علىٰ الخليل وعلىٰ الكليم ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨].

صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وَأصحابه وأتباعه إلىٰ يوم ظهور الهَوْل العظيم ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨٨-٨٩].

أيقظَنا الله وإياكم قبل ذلك الحِين لأخذ العُدة، وثَبَّت أقدامنا إذا زَعزعت الأقدامَ الشدة، ورَزَقَنا قولًا وفعلًا قبل انقضاء المدة، وخَتَم صحائفنا بالعفو قبل جفوف قلم الأجل وانتهاء المدة، وبَيَّض وجوهنا بالصدق يوم ترىٰ الذين كَذَبوا علىٰ الله وجوههم مُسْوَدَّة[1].

أما بعد:

فالسُّنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، والقرآن الكريم والسُّنة النبوية هما أساس الدين، والنور الهادي إلىٰ الصراط المستقيم، ولقد عَرَفَ السلف الصالح للسُّنة قَدْرها ومكانتها، فاعتنىٰ الصحابة

(١) مقدمة كتاب «الموضوعات» (١/ ٢٩).

رضوان الله عليهم أجمعين بنقل السُّنة النبوية، وتبليغها بلفظها أو بمعناها إلىٰ مَن جاء بعدهم من التابعين، وبَلَّغها التابعون لتابعي التابعين... وهكذا.

❑ **هذا**، وقد اهتمت الأمة بعدهم بذلك النقل، حتىٰ أنشئوا علومًا خاصة بها حول الحديث النبوي وتوثيقه، كـ (عِلم مصطلح الحديث)، و(عِلم الجَرْح والتعديل) و(عِلم الرجال).

كما بينوا المراحل التي مر بها فن (علوم الحديث-مصطلح الحديث-علم أصول الحديث-علم أصول الحديث رواية ودراية) منذ نشأته في عصر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وما كان فيه من ظهور أصول وقواعد وقوانين الرواية وتوثيق الحديث سندًا ومتنًا، إلىٰ وقتنا الحاضر.

فقد بحثوا كثيرًا في مسألة ظهور الوضع في الحديث وخطورته وعلاماته، وجهود العلماء في مقاومته، وذلك بذكر أسمائهم علىٰ الناس ليَحذروهم. فالحمد الله علىٰ ما أنعم علينا ربنا من جميع الوسائل الحديثة التي نُشرت وتُنشَر[1].

---

(١) **ومن ذلك ما يلي:**

- موسوعة الحديث الشريف.
- الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه.
- المكتبة الألفية للسُّنة النبوية.
- موسوعة الأحاديث الصحيحة.
- موسوعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- ومكتبة (الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمعللة والغرائب).
- مكتبة الأجزاء الحديثية.
- موسوعة التخريج الكبرى والأطراف الشاملة.
- المُحدِّث.
- مكتبة الحديث الشريف. =

وقد ظهرت في السنوات الماضية مشروعات معاصرة في مجال تدوين السُّنن والآثار، باستخدام أحدث آلات العصر (الحاسب الآلي) خدمةً لديننا وللذب عن سُنة نبينا محمد ﷺ، من الكتب الإسلامية ومصادرها، الصحيح منها ومعرفة المكذوب! ولكن مع الألم الشديد والحزن المرير تعاني الأمة الإسلامية عدم الاطلاع وقلة البحث وسؤال أهل التخصص، كل في مجال تخصصه، وكل في مجال عمله.

ولله دَرُّ مَن قال من علمائنا: لو سَكَت مَن لا يَعلم لقَلَّ الخلاف.

أصبحنا نسمع الأحاديث المكذوبة والتي لا تصح، علىٰ منبر رسول الله ﷺ وفىٰ إلقاء الدروس في المساجد، وعند الصلاة علىٰ موتانا وتوابعها، وبين العوام وعَبْر الوسائل المسموعة.

فرأيتُ أن أَجْمَع العناصر والقواعد الرئيسة التي يُعْرَف من خلالها الحديث المكذوب، وعلاماته من حيث السند والمتن، وأمثلة لذلك، والكتب التي صُنفت في ذكر الأحاديث المكذوبة الموضوعة، ودفاع العلماء وطول صبرهم علىٰ ما قدموه للذب عن سُنة نبيهم محمد ﷺ، وعلىٰ ما قاموا به لنصرة دين الله. وسميتُه «خطورة المكذوب علىٰ النبي المحبوب ﷺ»[1].

= – الموسوعة الشاملة للأحاديث النبوية، عن جامع الأُصول في أحاديث الرسول ﷺ (المكتبة الشاملة).
– (الجامع للحديث النبوي).
– (جوامع الكَلِم).
انتهى من كتاب «التمهيد في علم التخريج ودراسة الأسانيد» تأليف أبي عبد الله السيد حمودة (ص٢٢٠، ٢٢١).

(١) قصتي مع الكتاب نشأت وانغرست عندما كنتُ بالمعهد العالي للدراسات العليا بالقاهرة، عام (٢٠١٣-٢٠١٤) بالفرقة الثانية، عَلِمْتُ من الزميل إبراهيم يوسف، جزاه الله خيرًا، بأن هناك بحثًا=

هذا، وأسأل الله ﷻ أن يجازي علماءنا وأئمتنا أهل العلم بكتاب الله وبسُنة رسول الله ﷺ - خير الجزاء، وجزىٰ الله أهل الحديث وعلماء الحديث خير الجزاء؛ لِما قاموا به ولِما بذلوا من جهد لتنقية سُنة رسول الله ﷺ مما شابها واعتراها، واختلط بها وليس منها. جزاهم الله خيرًا علىٰ دفاعهم عن دينهم وعلىٰ دفاعهم عن سُنة نبيهم، عليه أفضل صلاة وأتم سلام.

❑ **رجاء وحُسْن ظن في الله:**

١ـ أن يكون لهذا الكتاب القَبول.

٢ـ أن يكون هذا الكتاب لدىٰ جميع طلبة العلم، والدعاة والوعاظ والخطباء.

٣ـ أن يكون بجميع المساجد.

٤ـ أن يكون لدىٰ كل قصور الثقافة في المراكز والمحافظات.

٥ـ أن يكون بجميع مكتبات مراحل التعليم المختلفة: العامة والأزهرية.

هذا، وما كان في هذا الكتاب من صواب وحق، فمن الله ﷻ، فله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن. وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه من كل ما لا يرضيه.

= مطلوبًا، سيَتِم إعداده من إحدى المواد التي تمت دراستها في العام الماضي، أو تكون من مواد هذا العام.

فقلت: سأُعِد بحثًا في مجالي وتخصصي (علم الحديث) وبدأتُ أجمع عناصر البحث، والنقاط التي سأتكلم عنها في الموضوع.

وبعد فترة من الوقت أخبرني الزميل بأن البحث غير مطلوب، فقلت: لن أتراجع عما كتبتُ، وسأكمل مسيرة البحث، وإن لم يُسَلَّم فسيكون له شأن يومًا ما، وتم مرادي والحمد لله.

❑ **وقَسَّمْتُ هذا الكتاب إلىٰ أربعة مباحث، وخاتمة وفيها أهم النتائج، ومراجع وفهرس:**

◈ **المبحث الأول: منهج الصحابة في المحافظة علىٰ السُّنة النبوية.**

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: احتياط الصحابة في رواية الحديث.

المطلب الثاني: خمسة أمثلة عن تَثَبُّت الصحابة في قَبول الحديث والأخبار.

المثال الأول: الاستئذان ثلاثًا.

المثال الثاني: صحة صوم مَن طلع عليه الفجر وهو جُنُب.

المثال الثالث: شكا أهل الكوفة سعدًا إلىٰ عمر.

المثال الرابع: لا أسألك بَيِّنة بعد هذا.

المثال الخامس: «**إنا لا نُورَث، ما تَرَكْنا صدقة**».

المطلب الثالث: ستة أمثلة عن جهود التابعين ومَن جاء بعدهم في المحافظة علىٰ السُّنة النبوية.

المثال الأول: أبو الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوَان.

المثال الثاني: الإمام مالك بن أنس.

المثال الثالث: يحيىٰ بن سعيد القَطَّان.

المثال الرابع: شُعبة بن الحَجاج.

المثال الخامس: زيد بن أبي أُنَيْسَة.

المثال السادس: علي بن المَديني.

المطلب الرابع: من الأسس التي سار عليها الصحابة والتابعون في تبليغ السُّنة.

المطلب الخامس: التأكيد علىٰ أهمية الإسناد وإظهاره عند الضرورة.

المطلب السادس: ثناء بعض علماء الإسلام علىٰ أهل الحديث.

المطلب السابع: جهابذة العلم ونقاد الأثر (أهل الحديث).

◈ **المبحث الثاني: الحديث الموضوع.**

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحديث الموضوع المكذوب لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: المستفاد من تعريف الحديث الموضوع.

المطلب الثالث: ظهور الوضع في الحديث.

المطلب الرابع: حُكم رواية الحديث الموضوع.

المطلب الخامس: نَقْل الإجماع علىٰ تحريم الكذب علىٰ النبي ﷺ.

◈ **المبحث الثالث: العلامات والألفاظ الدالة علىٰ الوضع في الحديث.**

وفيه ثلاثة عشر مطلبًا:

المطلب الأول: علامات الوضع في السند.

المطلب الثاني: علامات الوضع في المتن.

المطلب الثالث: الألفاظ الدالة علىٰ الوضع.

المطلب الرابع: الأسباب الحاملة علىٰ الوضع.

المطلب الخامس: أحاديث ليس لها أصل، ولا توجد في شيء من

دواوين الإسلام، وليس لها إسناد.

المطلب السادس: الآثار السيئة الناتجة عن الوضع.

المطلب السابع: مخاطر وأضرار الأحاديث المكذوبة.

المطلب الثامن: تضعيف الحديث وتصحيحه عن طريق الكشف والإلهام.

المطلب التاسع: عاقبة الكذب علىٰ النبي ﷺ في الدنيا والآخرة.

المطلب العاشر: كذابون ضُلال ادَّعَوُا النبوة ظلمًا وبهتانًا.

المطلب الحادي عشر: خطأ بعض المفسرين لذكرهم بعض أحاديث الكذابين.

المطلب الثاني عشر: أحاديث موضوعة مكذوبة في أبواب متفرقة.

المطلب الثالث عشر: كن علىٰ حذر وتَنَبَّهْ لمثل هذه الكتب.

◈ **المبحث الرابع: دَوْر علم التخريج في حفظ السُّنة النبوية.**

وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث مصنفات في التفسير.

المطلب الثاني: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب حديثية.

المطلب الثالث: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب أصولية.

المطلب الرابع: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في السيرة والشمائل.

المطلب الخامس: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في العقيدة.

المطلب السادس: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب فقهية.

المطلب السابع: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في الرقائق والآداب.

المطلب الثامن: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب نَحْوية ولُغوية.

المطلب التاسع: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث مفردة.

المطلب العاشر: الكتب التي صُنفت في تراجم الضعفاء والكذابين خاصة.

المطلب الحادي عشر: الكتب المصنفة حول الأحاديث المكذوبة والضعيفة قديمًا وحديثًا.

المطلب الثاني عشر: الكتب التي دَوَّنَتِ الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة. **الخاتمة**، وبها أهم النتائج التي كَشَف عنها البحث.

وإلىٰ البحث وما فيه، سائلًا المولىٰ سبحانه وتعالىٰ أن يتقبل مني هذا العمل بقَبول حسن.

رب اغفر لي ولوالديّ وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

رب اغفر لي ولوالديَّ ولمن دخل بيتي مؤمنًا وللمؤمنين والمؤمنات.

وصَلِّ اللهم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه، وسَلِّم تسليمًا كثيرًا.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عبد الله

عبد الرحمن مصطفى المنشاوي الأثري

مصر ـ سوهاج المنشاة روافع العيساوية

المبحث الأول

منهج الصحابة في المحافظة على السُنة النبوية

كان الصحابة رضوان الله عليهم في عهد رسول الله ﷺ- يستفيدون أحكام الشريعة من القرآن الكريم، الذي يتلقونه عن الرسول ﷺ.

وكثيرًا ما كانت تَنزل آيات من القرآن الكريم مُجْمَلة غير مُفصَّلة، أو مُطْلَقة غير مُقيَّدة، كالأمر بالصلاة، جاء مُجْمَلًا، لم يُبيَّن في القرآن عدد ركعاتها ولا هيئتها ولا أوقاتها. وكالأمر بالزكاة، جاء مُطْلَقًا، لم يُقدَّر بذكر النِّصَاب الذي تجب فيه الزكاة، ولم يُبيَّن مقاديرها ولا شروطها.

وكذلك كثير من الأحكام التي لا يمكن العمل بها دون الوقوف علىٰ شرح ما يتصل بها من شروط وأركان، فكان لا بد لهم من الرجوع إلىٰ رسول الله ﷺ لمعرفة الأحكام معرفة تفصيلية

ورسول الله ﷺ هو المُبَلِّغ عن ربه، وأدرىٰ الخَلْق بمقاصد شريعة الله- ﷻ- وحدودها ومراميها.

وقد أَخْبَر الله في كتابه الكريم عن مهمة الرسول ﷺ بالنسبة للقرآن، أنه مُبيِّن له، ومُوضِّح لمراميه وآياته، حيث يقول تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤].

وكان الصحابة ﷺ يَلتزمون حدود أمره ونهيه، ويقتدون به ﷺ في كل أعماله وعباداته ومعاملاته، إلا ما عَلِموا منه أنه خاص به، فكانوا يتعلمون منه أحكام

الصلاة وأركانها وهيئتها؛ أخذًا بقوله ﷺ: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»(١).

ويأخذون عنه مناسك الحج وشعائره؛ امتثالًا لأمره ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ**»(٢).

❑ **وقد بَلَغَ من اقتدائهم به ﷺ أنهم كانوا يفعلون ما يَفعل، ويَتركون ما يَترك، دون أن يَعْلَمُوا لذلك سببًا، أو يسألوه عن علته أو حكمته!**

◈ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: اتَّخَذ رسول الله ﷺ خاتمًا من ذهب، فاتَّخَذ الناس خواتيم من ذهب، ثم نَبَذه النبي ﷺ وقال: «**إني لن ألبسه أبدًا**» فنبَذ الناس خواتيمهم(٣).

◈ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ، أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِفَضْلِهِ إِلَيَّ، وَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَيَّ يَوْمًا بِفَضْلَةٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا؛ لأَنَّ فِيهَا ثُومًا، فَسَأَلْتُهُ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «**لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ**» فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا كَرِهْتَ (٤).

◈ وعن أنس رضي الله عنه قال: إِنَّ خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ. قَالَ أَنَسٌ ابْنُ مَالِكٍ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَىٰ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ خُبْزًا وَمَرَقًا، فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ (٥)، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالَيِ القَصْعَةِ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٣١).

(٢) «صحيح مسلم» (٣١٠).

(٣) البخاري مع «الفتح» (١٠/ ٣١٨) ح (٥٨٦٦). ينظر كتابي «تعظيم وتوقير السنة النبوية مواقف وعبر»

(٤) «صحيح مسلم» (٣٠٥٣).

(٥) **الدُّبَّاء**: القَرْع، واحدها دُبَّاءَة. «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٩٦).
القَدِيد: اللحم المملوح المُجفَّف في الشمس. «المصدر السابق» (٤/ ٢٢).

قَالَ أنس: فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ»[١].

❑ **ولقد بَلَغ حرص بعضهم علىٰ تتبعهم لأقواله وأعماله ﷺ إلىٰ أنهم كانوا يتناوبون [٢] ما يقوله النبي ﷺ من وصايا وتنبيهات!**

◈ فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: كنتُ أنا وجار لي من الأنصار في بني أُمية بن زيد- وهي من عوالي المدينة- وكنا نتناوب النزول علىٰ رسول الله ﷺ، يَنزل يومًا وأَنزل يومًا، فإذا نزلتُ جئتُه بخبر ذلك اليوم، وإذا نزل فَعَل مثل ذلك[٣].

فلقد حَرَص الصحابة أشد الحرص علىٰ التمسك بالسُّنة المطهرة، وحُسْن اقتدائهم بالرسول ﷺ، وتَتبُّعهم آثاره، ووقوفهم عند أحكامه ﷺ متىٰ تبينت عندهم. ويتضح هذا المنهج في احتياطهم في رواية الحديث، وفي تثبتهم في قَبول الأخبار [٤].

(١) «صحيح البخاري» (٢٠٩٣).

(٢) **والنَّوبة**: واحدة النُّوَب، تقول: جاءت نَوْبتُك ونِيابتك. وهم يتناوبون النوبة فيما بينهم، في الماء وغيره. «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٢٢٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٨٩).

(٤) انتهى بتصرف من كتاب «تدوين السُّنة النبوية، نشأته وتطوره» (ص ٢٥ـ ٢٨) للزهراني.

المطلب الأول

احتياط الصحابة في رواية الحديث

اتبع الصحابة كل سبيل يَحفظ علىٰ الحديث نوره؛ حتىٰ لا يتسرب إلىٰ السُّنة زيادة أو نقص؛ فهي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وكانوا حين يروونها يَتحرَّون الدقة في أدائها، وكثيرًا ما كان يقول بعضهم بعد رواية الحديث: (أو نحو هذا) (أو كما قال) (أو شبيهًا بذلك).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا، فَفَرَغَ مِنْهُ، قَالَ: أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ (١).

نَهَج الصحابة هذا العمل حرصًا علىٰ السُّنة وصيانة لها، ورعاية لمصلحة المسلمين.

(١) **إسناده صحيح**: «سُنن ابن ماجه» رقم (٢٤)، و«سُنن الدارمي» رقم (٢٨٤)، و«مسند الإمام أحمد» رقم (١٣١٢٤)، و«جامع بيان العلم وفضله» رقم (٤٦١)، و«صحيح سُنن ابن ماجه» (٢٤).

المطلب الثاني

خمسة أمثلة عن تَثبُّت الصحابة في قَبول الحديث والأخبار

أَمَر الإسلام بالتثبت في قَبول الأخبار، ونَهَىٰ عن الكذب، وأَمَر بقول الحق، نَزَل بهذا الرُّوح الأمين، ونَطَق به الرسول الكريم ﷺ، وعَمِل بذلك الصحابة أجمعون، وسار علىٰ ذلك المتقدمون والمتأخرون.

قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وقال ﷻ: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وقال ﷻ: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

هكذا أُمِر المسلمون بالصدق في كل شيء، وبالأمانة والعدل، وبتحري الحق واجتناب الباطل؛ ولهذا فقد احتاط رجال الحديث ونقاده في قَبول الحديث، وتثبتوا وتأكدوا من الأخبار التي يرويها المسلمون. وقد نهج هذا السبيل الصحابة والتابعون، ومَن جاء بعدهم، وحاولوا التثبت بكل وسيلة تَضْمَن لهم صحة المروي وضبط ناقله، بطلب الحديث من راوٍ آخَر.

❁ المثال الأول: الاستئذان ثلاثًا:

عن أبي سعيد الخُدْري قال: كنتُ في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسىٰ كأنه مذعور، فقال: استأذنتُ علىٰ عمر ثلاثًا فلم يؤذن لي، فرجعتُ، فقال: ما منعك؟! قلتُ: استأذنتُ ثلاثًا فلم يؤذن لي، فرجعتُ، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثًا، فلم يُؤذَن له، فليرجع**» فقال: والله لتُقيمَنَّ عليه بينة، أَمِنْكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أُبَيّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم! فكنتُ أصغر القوم، فقمت معه فأَخبرتُ عمر أن النبي ﷺ قال ذلك، فقال عمر لأبي موسىٰ: أَمَا إني لم أتهمك، ولكن خشيتُ أن يتقول الناس علىٰ رسول الله ﷺ[1].

❁ المثال الثاني: صحة صوم مَن طلع عليه الفجر، وهو جُنُب:

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُصُّ، يَقُولُ فِي قَصَصِهِ: مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُنُبًا فَلَا يَصُمْ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، (لأَبيهِ)[2]، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، حَتَّىٰ دَخَلْنَا عَلَىٰ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ.

قَالَ: فَكِلْتَاهُمَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

قَالَ: فَانْطَلَقْنَا حَتَّىٰ دَخَلْنَا عَلَىٰ مَرْوَانَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبْتَ إِلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَرَدَدْتَ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ.

قَالَ: فَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ. قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَهُمَا قَالَتَاهُ لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: هُمَا أَعْلَمُ.

(١) «صحيح البخاري» (٦٢٤٥).

(٢) يَعني أنه والد عبد الملك، فعبد الملك قَصَد أن أباه هو الذي حَدَّثه.

ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ.

قُلْتُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: أَقَالَتَا فِي رَمَضَانَ؟ قَالَ: كَذَلِكَ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ، ثُمَّ يَصُومُ[1].

❁ المثال الثالث: شكا أهلُ الكوفة سعدًا إلى عمر رضي الله عنه:

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: شَكَا أَهْلُ الكُوفَةِ سَعْدًا إِلَىٰ عُمَرَ رضي الله عنه، فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا، فَشَكَوْا حَتَّىٰ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي.

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا وَاللهِ فَإِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَا أَخْرِمُ عَنْهَا[2]، أُصَلِّي صَلَاةَ العِشَاءِ، فَأَرْكُدُ فِي الأُولَيَيْنِ [3] وَأُخِفُّ فِي الأُخْرَيَيْنِ.

قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ.

فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا- أَوْ: رِجَالًا- إِلَىٰ الكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الكُوفَةِ، وَلَمْ يَدَعْ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّىٰ دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ، يُكْنَىٰ أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا، فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي القَضِيَّةِ.

---

(١) «صحيح البخاري» (١٩٢٦)، و«صحيح مسلم» (٢٥٥٨) واللفظ له.

(٢) **ما أخرم عنها**: ما أنقص.

(٣) **فأركد**: أسكن وأمكث، ومعناه: أُطَوِّل. نقلًا من «صحيح البخاري» تحقيق مصطفى البغا (١/ ١٥١).

قَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَاللهِ لَأَدْعُوَنَّ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَأَطِلْ عُمْرَهُ، وَأَطِلْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالفِتَنِ.

وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ!

قَالَ عَبْدُ المَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ، قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَىٰ عَيْنَيْهِ مِنَ الكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطُّرُقِ يَغْمِزُهُنَّ[1].

❁ المثال الرابع: لا أسألك بَيِّنة بعد هذا:

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَرْوَىٰ بِنْتَ أُوَيْسٍ ادَّعَتْ عَلَىٰ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِهَا، فَخَاصَمَتْهُ إِلَىٰ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ آخُذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئًا بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟!

قَالَ: وَمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا، طُوِّقَهُ إِلَىٰ سَبْعِ أَرَضِينَ».

فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا.

فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَعَمِّ بَصَرَهَا وَاقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا.

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّىٰ ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيْنَا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ[2].

---

(١) «صحيح البخاري» رقم (٧٥٥).

(٢) «صحيح مسلم» رقم (٤١٤١).

المثال الخامس: «إنا لا نُورَث، ما تَرَكْنا صدقة»:

عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ: نَشَدْتُكُمْ بِاللهِ الَّذِي تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِهِ، أَعَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّا لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**»؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ [1].

◈ هكذا تَثبَّت الصحابة في نقل الأحاديث، وحُقَّ للأمة الإسلامية أن تتثبت في حديث رسول الله ﷺ وتتأكد له، وهو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

(١) **إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين.**
«مسند الإمام أحمد» تحقيق الشيخ شُعيب، رقم (١٧٢) وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

المطلب الثالث

ستة أمثلة عن جهود التابعين ومَن جاء بعدهم في المحافظة على السُّنة النبوية

لم يكن التابعون ومَن جاء بعدهم أقل اهتمامًا من الصحابة في حرصهم وتثبتهم لقَبول الحديث، لقد بذلوا الجهود الكبيرة لنقل السُّنة إلىٰ مَن بعدهم، لا تأخذهم خَشية أحد، ولا تتملكهم عاطفة، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه ولا أخاه ولا ولده، حتىٰ وإن كان فاضلًا ولكن لا تتوفر فيه شروط راوي الحديث.

۞ المثال الأول:

عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ[1]: أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً، كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسوا مِنْ أَهْلِهِ[2].

۞ المثال الثاني:

قال الإمام مالك[3]: لقد أَدْرَكْنا في هذا المسجد سبعين ممن يقولون: قال

(١) أَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللهِ بْنُ ذَكْوَانَ، القُرَشِيُّ المَدَنِيُّ، الإِمَامُ، الفَقِيْهُ، الحَافِظُ، المُفْتِي، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ. كَانَ سُفْيَانُ يُسَمِّي أَبَا الزِّنَادِ (أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيْثِ). وَأَصَحُّ أَسَانِيدِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. مَاتَ وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ. «سِيَر أعلام النبلاء» (٥/ ٤٤٥).

(٢) «صحيح مسلم» في المقدمة (١/ ١١) رقم (٣١).

(٣) هُوَ شَيْخُ الإِسْلَامِ، حُجَّةُ الأُمَّةِ، إِمَامُ دَارِ الهِجْرَةِ، وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ إِمَامًا فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، حَافِظًا، مُجَوِّدًا، مُتْقِنًا. «منهاج السُّنة النبوية» (٨/ ٤٨).

فلان: قال رسول الله ﷺ. «**وإن أحدهم لو اؤتمن علىٰ بيت مال، لكان أمينًا عليه، فما أخذتُ عنهم شيئًا، ولم يكونوا مِن أهل هذا الشأن**»[١].

المثال الثالث:

قيل لِيَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ[٢]: أَمَا تَخْشَىٰ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟! فَقَالَ: لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمِي رَسُولَ اللهِ ﷺ! يَقُولُ لِي: لِمَ لَمْ تَذُبَّ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي؟![٣].

المثال الرابع:

قال شُعبة بن الحَجاج: لو حَابيتُ أحدًا لحابيتُ هشام بن حسان [٤]. وكان قريبه [٥].

المثال الخامس:

قَالَ زَيْدٌ -يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ-[٦]: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي. وأخوه هو يحيىٰ ين

---

(١) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (١/ ١٣٦).

(٢) الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، الحافظ. «سِيَر أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٥).
وقال أحمد بن حنبل: ما رأَيتُ مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن. يعني: في معرفة الحديث، ومعرفة الثقات وغير الثقات. «الجَرْح والتعديل» (٢/ ٢١).

(٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ٣٨٩).

(٤) **وَحَابَاهُ مُحَابَاةً وَحِبَاءً (بِالكَسْرِ)**: (نَصَرَهُ وَاخْتَصَّهُ وَمَالَ إِلَيْهِ). «تاج العروس» (٣٧/ ٣٩٤).

(٥) «سؤالات أبي عُبيد الآجُري أبا داود السجستاني في الجَرْح والتعديل» (ص ٣١٨) رقم (٤٨٧).

(٦) زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، أَبُو أُسَامَةَ الجَزَرِيُّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، عَاشَ سِتًّا وَثَلَاثِينَ سَنَةً، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ. «سِيَر أعلام النبلاء» (٦/ ٨٨).

أبي أُنَيْسَة [١].

المثال السادس:

سُئل علي بن المَديني عن أبيه، فقال: اسألوا غيري. فقيل: سألناك. فأطرق ثم رَفَع رأسه وقال: هذا هو الدين، أبي ضعيف [٢]. وأبوه هو عبد الله بن جعفر ابن نَجيح [٣].

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٦٤).

(٢) «المجروحين» (٢/ ١٥).

(٣) متفق على ضعفه، قال يحيى: ليس بشيء. وقال ابن المديني: أبي ضعيف. وقال أَبو حاتم: منكر الحديث جدًّا. وقال النَّسَائي: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: واهٍ. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٦٢).

المطلب الرابع

من الأسس التي سار عليها الصحابة والتابعون في تبليغ السُنة

❑ **احترام حديث رسول الله ﷺ وتوقيره:**

لم يكن زمن من الأزمان أفضل وأشد حرصًا وحبًّا واقتداءً بالنبي ﷺ من القرون الثلاثة، فقد كانوا لا يَقبلون رأيًا مع السُّنة مهما يكن شأنه، ومهما تكن منزلة صاحبه.

❑ **احترام مجالس الحديث:**

فها هو التابعي الجليل والإمام الكبير سعيد بن المُسيِّب، ذُكر له حديث عن رسول الله ﷺ وهو مريض، فقال: أَجلِسوني؛ فإني أكره أن أُحَدِّث حديث رسول الله ﷺ وأنا مُضْطَجِعٌ [١].

❑ **مذاكرة الحديث:**

كان الصحابة يذاكرون حديث رسول الله ﷺ فيما بينهم؛ حتىٰ لا يَنْسَوه. ومن ذلك ما ذَكَره عطاء قال: كنا عند جابر بن عبد الله، فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه [٢].

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، (٢/ ٣٥١) رقم (٢٣٩٦). يُنظَر كتابي «تعظيم وتوقير السُّنة النبوية مواقف وعِبَر».

(٢) «كتاب العِلم» لزُهير بن حرب (ص٢١) رقم (٧٩)، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ٢٣٧) رقم (٤٦٩).

❑ إجلال الحديث والعلم:

فقد كان العلماء يُقدِّرون الأئمة ويحترمونهم، ولا يُثْقِلون عليهم ولا يطيلون المجلس؛ حتىٰ لا تضيع الفائدة. وفي هذا يقول الإمام الزُّهْري: إذا طال المجلس، كان للشيطان فيه نصيب[1].

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ٢٢٨) رقم (١٣٨٥).

المطلب الخامس

التأكيد على أهمية الإسناد وإظهاره عند الضرورة

ما كان الأئمة بحاجة إلىٰ معرفة الإسناد قبل وقوع الفتنة وظهور الكذب، فلما ظهر الكذب وَجَدوا أنه لا بد من إبراز الإسناد؛ إذ هو الطريق الذي يمكن به معرفة الصحيح من غيره.

قال أبو بكر بن العربي المالكي: واللهُ أَكْرَم هذه الأمة بالإسناد، لم يعطه لأحد غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارىٰ، فتُحَدِّثوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مُطَرِّقين للتهمة إليكم وخافضين لمنزلتكم، ومشتركين مع قوم لَعَنهم الله وغَضِب عليهم، وراكبين لسُنتهم [1].

❑ **وتَبرز قيمة الإسناد وأهميته** في اعتماد الحُفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه، وفي معرفة اتصال السند من انقطاعه. ولولا الإسناد ما عَرَفنا صحيح الأحاديث والأخبار من سقيمها، ولتَجَرَّأ علىٰ اختلاقها كل مبتدع ومبطل، ولصار الأمر كما قال ابن المبارك: ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء [2].

❁ وإليك بعض الأقوال التي تؤكد ذلك:

❑ **أَخْرَج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه**: عن ابن سيرين قال: (لم يكونوا يَسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلىٰ أهل

---

(١) « قانون التأويل » (ص ٦٤٤).

(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد» (ص ١٣٩)، «قانون التأويل» (ص ٦٤٤).

السُّنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) [١].

❑ **عن ابن لَهيعة قال:** سمعتُ شيخًا من الخوارج تاب ورجع، وهو يقول: (إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا إذا هَوِينَا أمرًا صيرناه حديثًا) [٢].

❑ **قال الخطيب البغدادي** رَحِمَهُ اللَّهُ: الْبَيَانُ أَنَّ الْأَسَانِيدَ هِيَ الطَّرِيقُ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ [٣].

❑ **وقال عبد الله بن المبارك:** (الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء) [٤].

وقال أيضًا: (بيننا وبين القوم القوائم) [٥].

❑ **وعن عبد الصمد بن حسان قال:** (سمعتُ سفيان الثوري يقول: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يُقاتِل؟!)[٦].

❑ **ويقول يزيد بن زُرَيْع (ت ١٨٢ هـ):** (لكل دين فُرسان، وفُرسان هذا الدين

---

(١) «صحيح الإمام مسلم» المقدمة، باب الإسناد من الدِّين (١/ ١٥).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ١٣٧) رقم (١٦١).

(٣) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (ص ٤١).

(٤) المصدر السابق (ص ٤١)، و«الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عِيَاض (ص ١٩٤).

(٥) «صحيح الإمام مسلم» المقدمة، باب الإسناد من الدِّين (١/ ١٥).
شَبَّه الإسناد التي تقوم عليه الأحاديث بالقوائم، أي: الأرجل التي تقوم عليها الدابة، فكما أن الدابة لا يُنتفع بها إلا بقوائمها، كذلك لا يُنتفع بالأحاديث إلا بأسانيدها.
«دفاع عن السُّنة ورَدّ شُبَه المستشرقين والكُتاب المعاصرين» لأبي شُهبة (ص٢٩٥).

(٦) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (ص ٤٢).

أصحاب الأسانيد)[١].

❑ **وقال مالك بن أنس**: (إن هذا العلم هو لحمك ودَمُك، وعنه تُسأل يوم القيامة، فانظر عمن تأخذه)[٢].

ولقد هيأ الله فريقًا من عباده واختصهم بالذب والدفاع عن أحاديث النبي ﷺ من جهابذة العلم وكبار الحفاظ؛ لتخليص الحق من الباطل، وتقربوا إلىٰ الله بالكشف عن أحوال الكذابين.

(١) المصدر السابق (ص ٤٤).
ويزيد بن زُرَيْع: هو الحافظ أبو معاوية البصري. قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، عاش إحدى وثمانين. «الكاشف» للإمام الذهبي (٢/ ٣٨٢) رقم (٣٦٠١).

(٢) «المُحَدِّث الفاضل» للرَّامَهُرْمُزي (ص٤١٦).

المطلب السادس

ثناء بعض علماء الإسلام على أهل الحديث

❑ **قال الخطيب البغدادي** رَحِمَهُ اللَّهُ:

الْحَدِيثَ يَشْتَمِلُ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ أُصُولِ التَّوْحِيدِ، وَبَيَانِ مَا جَاءَ مِنْ وُجُوهِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وِصِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تَعَالَىٰ عَنْ مَقَالَاتِ الْمُلْحِدِينَ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ صِفَاتِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَمَا أَعَدَّ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِمَا لِلْمُتَّقِينَ وَالْفُجَّارِ، وَمَا خَلَقَ اللهُ فِي الْأَرَضِينَ وَالسَّمَوَاتِ مِنْ صُنُوفِ الْعَجَائِبِ وَعَظِيمِ الْآيَاتِ، وَذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَنَعْتِ الصَّافِّينَ وَالْمُسَبِّحِينَ.

وَفِي الْحَدِيثِ قَصَصُ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَخْبَارُ الزُّهَّادِ وَالْأَوْلِيَاءِ، وَمَوَاعِظُ الْبُلَغَاءِ، وَكَلَامُ الْفُقَهَاءِ، وَسِيَرُ مُلُوكِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، وَأَقَاصِيصُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْأُمَمِ، وَشَرْحُ مَغَازِي الرَّسُولِ ﷺ، وَسَرَايَاهُ، وَجُمَلُ أَحْكَامِهِ وَقَضَايَاهُ، وَخُطَبُهُ وَعِظَاتُهُ، وَأَعْلَامُهُ وَمُعْجِزَاتُهُ، وَعِدَّةُ أَزْوَاجِهِ وَأَوْلَادِهِ وَأَصْهَارِهِ وَأَصْحَابِهِ. وَذِكْرُ فَضَائِلِهِمْ وَمَآثِرِهِمْ. وَشَرْحُ أَخْبَارِهِمْ وَمَنَاقِبِهِمْ، وَمَبْلَغُ أَعْمَارِهِمْ، وَبَيَانُ أَنْسَابِهِمْ.

وَفِيهِ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَمَا فِيهِ مِنَ النَّبَإِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ. وَأَقَاوِيلُ الصَّحَابَةِ فِي الْأَحْكَامِ الْمَحْفُوظَةِ عَنْهُمْ، وَتَسْمِيَةُ مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ قَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْخَالِفِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ.

وَقَدْ جَعَلَ اللهُ تَعَالَىٰ أَهْلَهُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ، وَهَدَمَ بِهِمْ كُلَّ بِدْعَةٍ شَنِيعَةٍ. فَهُمْ أُمَنَاءُ اللهِ مِنْ خَلِيقَتِهِ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمَّتِهِ، وَالْمُجْتَهِدُونَ فِي حِفْظِ مِلَّتِهِ.

أَنْوَارُهُمْ زَاهِرَةٌ، وَفَضَائِلُهُمْ سَائِرَةٌ، وَآيَاتُهُمْ بَاهِرَةٌ، وَمَذَاهِبُهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَجُهُمْ قَاهِرَةٌ.

وَكُلُّ فِئَةٍ تَتَحَيَّزُ إِلَىٰ هَوًىٰ تَرْجِعُ إِلَيْهِ، أَوْ تَسْتَحْسِنُ رَأْيًا تَعْكُفُ عَلَيْهِ، سِوَىٰ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ عُدَّتُهُمْ، وَالسُّنَّةُ حُجَّتُهُمْ، وَالرَّسُولُ فِئَتُهُمْ، وَإِلَيْهِ نِسْبَتُهُمْ، لَا يُعَرِّجُونَ عَلَىٰ الْأَهْوَاءِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَىٰ الْآرَاءِ، يُقْبَلُ مِنْهُمْ مَا رَوَوْا عَنِ الرَّسُولِ، وَهُمُ الْمَأْمُونُونَ عَلَيْهِ وَالْعُدُولُ، حَفَظَةُ الدِّينِ وَخَزَنَتُهُ، وَأَوْعِيَةُ الْعِلْمِ وَحَمَلَتُهُ.

إِذَا اخْتُلِفَ فِي حَدِيثٍ، كَانَ إِلَيْهِمُ الرُّجُوعُ، فَمَا حَكَمُوا بِهِ فَهُوَ الْمَقْبُولُ الْمَسْمُوعُ. وَمِنْهُمْ كُلُّ عَالِمٍ فَقِيهٌ، وَإِمَامٌ رَفِيعٌ نَبِيهٌ، وَزَاهِدٌ فِي قَبِيلَةٍ، وَمَخْصُوصٌ بِفَضِيلَةٍ، وَقَارِئٌ مُتْقِنٌ، وَخَطِيبٌ مُحْسِنٌ.

وَهُمُ الْجُمْهُورُ الْعَظِيمُ، وَسَبِيلُهُمُ السَّبِيلُ الْمُسْتَقِيمُ. وَكُلُّ مُبْتَدَعٍ بِاعْتِقَادِهِمْ يَتَظَاهَرُ، وَعَلَىٰ الْإِفْصَاحِ بِغَيْرِ مَذَاهِبِهِمْ لَا يَتَجَاسَرُ.

مَنْ كَادَهُمْ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ عَانَدَهُمْ خَذَلَهُ اللهُ. لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يُفْلِحُ مَنِ اعْتَزَلَهُمُ، الْمُحْتَاطُ لِدِينِهِ إِلَىٰ إِرْشَادِهِمْ فَقِيرٌ، وَبَصَرُ النَّاظِرِ بِالسُّوءِ إِلَيْهِمْ حَسِيرٌ، وَإِنَّ اللهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ [1].

❑ **وقال أيضًا** رَحِمَهُ اللهُ: فَقَدْ جَعَلَ رَبُّ الْعَالَمِينَ الطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ حُرَّاسَ الدِّينِ، وَصَرَفَ عَنْهُمْ كَيْدَ الْمُعَانِدِينَ؛ لِتَمَسُّكِهِمْ بِالشَّرْعِ الْمَتِينِ، وَاقْتِفَائِهِمْ آثَارَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. فَشَأْنُهُمْ حِفْظُ الْآثَارِ وَقَطْعُ الْمَفَاوِزِ وَالْقِفَارِ، وَرُكُوبُ الْبَرَارِيِّ وَالْبِحَارِ؛ فِي اقْتِبَاسِ مَا شَرَعَ الرَّسُولُ الْمُصْطَفَىٰ، لَا يُعَرِّجُونَ عَنْهُ إِلَىٰ رَأْيٍ وَلَا هَوًىٰ. قَبِلُوا شَرِيعَتَهُ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَحَرَسُوا سُنَّتَهُ حِفْظًا وَنَقْلًا، حَتَّىٰ ثَبَّتُوا بِذَلِكَ أَصْلَهَا، وَكَانُوا

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٨، ٩).

أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا.

وَكَمْ مِنْ مُلْحِدٍ يَرُومُ أَنْ يَخْلِطَ بِالشَّرِيعَةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَاللهُ تَعَالَىٰ يَذُبُّ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَنْهَا. فَهُمُ الْحُفَّاظُ لِأَرْكَانِهَا، وَالْقَوَّامُونَ بِأَمْرِهَا وَشَأْنِهَا. إِذَا صُدِفَ عَنِ الدِّفَاعِ عَنْهَا فَهُمْ دُونَهَا يُنَاضِلُونَ، أُولَئِكَ حِزْبُ اللهِ، أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ [١].

❑ **وقال ابن قُتيبة** رَحِمَهُ اللهُ:

فَأَمَّا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُمُ الْتَمَسُوا الْحَقَّ مِنْ وِجْهَتِهِ، وَتَتَبَّعُوهُ مِنْ مَظَانِّهِ، وَتَقَرَّبُوا مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ بِاتِّبَاعِهِمْ سُنَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَطَلَبِهِمْ لِآثَارِهِ وَأَخْبَارِهِ، بَرًّا وَبَحْرًا، وَشَرْقًا وَغَرْبًا.

يَرْحَلُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ رَاجِلًا مُقَوِّيًا[٢] فِي طَلَبِ الْخَبَرِ الْوَاحِدِ أَوِ السُّنَّةِ الْوَاحِدَةِ، حَتَّىٰ يَأْخُذَهَا مِنَ النَّاقِلِ لَهَا مُشَافَهَةً.

ثُمَّ لَمْ يَزَالُوا فِي التَّنْقِيرِ عَنِ الْأَخْبَارِ وَالْبَحْثِ لَهَا، حَتَّىٰ فَهِمُوا صَحِيحَهَا وَسَقِيمَهَا، وَنَاسِخَهَا وَمَنْسُوخَهَا، وَعَرَفُوا مَنْ خَالَفَهَا مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَىٰ الرَّأْيِ.

فَنَبَّهُوا عَلَىٰ ذَلِكَ حَتَّىٰ نَجَمَ الْحَقُّ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَافِيًا، وَبَسَقَ بَعْدَ أَنْ كَانَ دَارِسًا، وَاجْتَمَعَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَفَرِّقًا، وَانْقَادَ لِلسُّنَنِ مَنْ كَانَ عَنْهَا مُعْرِضًا، وَتَنَبَّهَ إِلَيْهَا مَنْ كَانَ عَنْهَا غَافِلًا، وَحُكِمَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ كَانَ يُحْكَمُ بِقَوْلِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ[٣].

---

(١) المصدر السابق (ص١٠).

(٢) **مُقَوِّيًا**: يعني لا زاد له يتقوى به على طلب الحديث في رحلاته. نقلًا من صاحب التعليق على الكتاب/ أبي المظفر سعيد محمد السناري.

(٣) «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٢٥).

❑ **وقال أبو حاتمٍ الرازي** رَحِمَهُ اللَّهُ:

لَمْ يَكُنْ فِي أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ - أُمَنَاءُ يَحْفَظُونَ آثَارَ الرُّسُلِ، إِلَّا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا حَاتِمٍ، رُبَّمَا رَوَوْا حَدِيثًا لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا يَصِحُّ؟ فَقَالَ: عُلَمَاؤُهُمْ يَعْرِفُونَ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، فَرِوَايَتُهُمْ ذَلِكَ لِلْمَعْرِفَةِ لِيَتَبَيَّنَ لِمَنْ بَعْدِهِمْ أَنَّهُمْ مَيَّزُوا الْآثَارَ وَحَفِظُوهَا. ثُمَّ قَالَ: رَحِمَ اللهُ أَبَا زُرْعَةَ، كَانَ وَاللهِ مُجْتَهِدًا فِي حِفْظِ آثَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ (١).

❑ **قال أبو سعد السمعاني** رَحِمَهُ اللَّهُ:

اعْلَمْ- وَفَّقَكَ اللهُ- أَنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِكِتَابِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إِذِ الأَحْكَامُ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِمَا وَمُسْتَنْبَطَةٌ مِنْهُمَا، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شَرَّفَ نَبِيَّنَا ﷺ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣، ٤] ... وَأَلْفَاظُ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا بُدَّ لَهَا مِنَ النَّقْلِ، وَلَا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا إِلَّا بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ، وَالصَّحَةُ فِي الإِسْنَادِ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِرِوَايَةِ الثِّقَةِ عَنِ الثِّقَةِ وَالْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ (٢).

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص٤٢).

(٢) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص٣، ٤) بتصرف.

المطلب السابع

جهابذة العلم ونقاد الأثر (أهل الحديث)

١ــ شُعبة بن الحَجَّاج، أبو بِسطام:

الإمام، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، وكان من أوعية العِلم، لا يتقدمه أحد في الحديث في زمانه، وكان أبو بِسطام إمامًا، ثَبْتًا، حُجة، ناقدًا، جهبذًا، صالحًا، زاهدًا، قانعًا بالقُوت، رأسًا في العِلم والعمل، مُنقطِع القَرين، وهو أول مَن جَرَّح وعَدَّلَ [١].

٢ــ الأوزاعي:

عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، كان من العلماء الجهابذة النقاد من أهل الشام [٢].

٣ــ الثوري:

سُفيان بن سعيد أبو عبد الله. من أعظم الناس صدقًا وأمانة، وعلمًا وخبرة، فيما يَذكرونه عن الجَرْح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجَرْح والتعديل [٣].

٤ــ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ:

أَبُو عَبْدِ اللهِ المَدَنِيُّ، هُوَ شَيْخُ الإِسْلَامِ، حُجَّةُ الأُمَّةِ، إِمَامُ دَارِ الهِجْرَةِ، وَقَدْ

(١) «سِيَر أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠٢-٢٠٦).

(٢) «الجَرْح والتعديل» (١/ ١٨٤).

(٣) «منهاج السُّنة النبوية» (٧/ ٣٥).

كَانَ مَالِكٌ إِمَامًا فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، حَافِظًا، مُجَوِّدًا، مُتْقِنًا [١].

٥ــ يحيىٰ بن سعيد القَطَّان:

الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، الحافظ [٢].

قال أحمد بن حنبل: ما رأَيتُ مثل يحيىٰ بن سعيد في هذا الشأن. يعني: في معرفة الحديث، ومعرفة الثقات وغير الثقات [٣].

٦ــ عبد الرحمن بن مَهْدِيّ:

الإِمَامُ، النَّاقِدُ، المُجَوِّدُ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ [٤].

قال ابن حِبان: مِن أكثرهم تنقيرًا عن شأن المُحَدِّثين، وأَتْرَكِهم للضعفاء والمتروكين: يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي [٥].

٧ــ يحيىٰ بن مَعِين أبو زكريا:

قال الذهبي: هُوَ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الجِهْبَذُ، شَيْخُ المُحَدِّثِينَ [٦].

قال ابن رجب: الإمام المطلق في الجَرْح والتعديل، وإلىٰ قوله في ذلك يَرجع الناس، وعلىٰ كلامه فيه يُعَوِّلون [٧].

---

(١) المصدر السابق (٨/ ٤٨).

(٢) «سِيَر أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٥).

(٣) «الجَرْح والتعديل» (٢/ ٢١).

(٤) «سِيَر أعلام النبلاء» (٩/ ١٩٢).

(٥) «المجروحين» (١/ ٤٩) في المقدمة.

(٦) «سِيَر أعلام النبلاء» (١١/ ٧١).

(٧) «شرح عِلل الترمذي» (١/ ٤٨٨).

قال ابن كَثير: أَحَدُ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَأُسْتَاذُ أَهْلِ صِنَاعَةِ الْحَدِيثِ فِي زَمَانِهِ [١].

٨ــ أحمد بن حنبل:

قال الذهبي: هُوَ الإِمَامُ حَقًّا، وَشَيْخُ الإِسْلَامِ صِدْقًا، أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلَامِ [٢].

قال ابن تيمية: مِن أعظم الناس صدقًا وأمانة، وعلمًا وخبرة، فيما يَذكرونه عن الجَرْح والتعديل ... من أهل العلم بالرجال والجَرْح والتعديل [٣].

قال ابن عبد الهادي: إنه من أئمة الجَرْح والتعديل [٤].

٩ــ علي بن المديني:

قال الذهبي: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ، أَمِيرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيثِ [٥].

وقال أيضًا: إِلَيْهِ المُنْتَهَىٰ فِي مَعْرِفَةِ عِلَلِ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، مَعَ كَمَالِ المَعْرِفَةِ بِنَقْدِ الرِّجَالِ، وَسَعَةِ الحِفْظِ وَالتَّبَحُّرِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، بَلْ لَعَلَّهُ فَرْدُ زَمَانِهِ فِي مَعْنَاهُ[٦].

١٠ دُحَيْم:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، الدِّمَشْقِيُّ، القَاضِي، الإِمَامُ، الفَقِيهُ، الحَافِظُ، مُحَدِّثُ الشَّامِ ... عُنِيَ بِهَذَا الشَّأْنِ، وَفَاقَ الأَقْرَانَ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَجَرَّحَ وَعَدَّلَ،

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٣٦).

(٢) «سِيَر أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧).

(٣) «منهاج السُّنة النبوية» (٧/ ٣٥).

(٤) «الصارم المنكي» (ص ١٤).

(٥) «سِيَر أعلام النبلاء» (١١/ ٤١).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤١) ترجمة رقم (٥٨٧٤).

وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ [١].

١١ــ البخاري:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل.

قال محمد بن بشار: حُفَّاظُ الدُّنْيَا أَرْبَعَةٌ: أَبُو زُرْعَةَ بِالرَّيِّ، وَالدَّارِمِيُّ بِسَمَرْقَنْدَ، وَمُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بِبُخَارَىٰ، وَمُسْلِمٌ بِنَيْسَابُوْرَ [٢].

قال الترمذي: لَمْ أَرَ بِالعِرَاقِ وَلَا بِخُرَاسَانَ فِي مَعْنَىٰ العِلَلِ وَالتَّارِيْخِ وَمَعْرِفَةِ الأَسَانِيدِ، أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ [٣].

١٢ــ العِجْلِيّ أبو الحَسَن:

قال الذهبي: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الأَوْحَدُ، وَلَهُ مُصَنَّفٌ مُفِيدٌ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، طَالَعْتُهُ، وَعَلَّقْتُ مِنْهُ فَوَائِدَ تَدُلُّ عَلَىٰ تَبَحُّرِهِ بِالصَّنْعَةِ وَسَعَةِ حِفْظِهِ [٤].

١٣ــ أبو زُرْعَة الرازي:

قال ابن تيمية: مِن أعظم الناس صدقًا وأمانة، وعلمًا وخبرة، فيما يَذكرونه عن الجَرْح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجَرْح والتعديل [٥].

١٤ أبو حاتم الرازي:

الإِمَامُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، شَيْخُ المُحَدِّثِينَ، كَانَ مِنْ بُحُورِ العِلْمِ، طَوَّفَ البِلَادَ،

---

(١) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٥/ ٥١٥).

(٢) المصدر السابق (١٢/ ٤٢٣).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٤٣٢).

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٥٠٥).

(٥) «منهاج السُّنة النبوية» (٧/ ٣٥).

وَبَرَعَ فِي المَتْنِ وَالإِسْنَادِ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَجَرَحَ وَعَدَّلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ [١].

١٥ــ أبو داود:

قال ابن رجب: أبو داود أشد انتقادًا للرجال من الترمذي [٢].

قال ابن تيمية: مِن أعظم الناس صدقًا وأمانة، وعلمًا وخبرة، فيما يَذكرونه عن الجَرْح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجَرْح والتعديل [٣].

١٦ــ مسلم بن الحَجاج:

هُوَ الإِمَامُ الكَبِيْرُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، الحُجَّةُ، الصَّادِقُ [٤].

قال ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ (ت ٥٢١هـ): وللبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب غناء مشكور وسعي مبرور، وكذلك لمُسْلِم وابن مَعِين، فإنهم انتقدوا الحديث وحرروه، ونبهوا علىٰ ضعفاء المُحَدِّثين والمتهمين بالكذب، حتىٰ ضَجَّ من ذلك مَن كان في عصرهم [٥].

١٧ــ النَّسَائي أبو عبد الرحمن:

الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، نَاقِدُ الحَدِيثِ... وَكَانَ مِنْ بُحُورِ العِلْمِ، مَعَ الفَهْمِ وَالإِتْقَانِ، وَالبَصَرِ، وَنَقْدِ الرِّجَالِ، وَحُسْنِ التَّأْلِيْفِ [٦].

---

(١) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧).

(٢) «شرح عِلل الترمذي» (٢/ ٦١٣).

(٣) «منهاج السُّنة النبوية» (٧/ ٣٥).

(٤) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧).

(٥) «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف» (ص١٦٣).

(٦) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥-١٢٧).

١٨ ـ ابن خُزَيْمة محمد بن إسحاق:

الحَافِظُ، الحُجَّةُ، الفَقِيْهُ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، إِمَامُ الأَئِمَّةِ، وَقَدْ كَانَ هَذَا الإِمَامُ جِهْبِذًا، بَصِيرًا بِالرِّجَالِ [١].

١٩ـ ابن أبي حاتم:

قال عنه الذهبي: العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، لَهُ كِتَابٌ نَفِيسٌ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وقال أبو يَعْلَىٰ الخليلي: وَكَانَ بَحْرًا فِي العُلُومِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ [٢].

٢٠ ـ الدَّارَقُطني أبو الحَسَن:

الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، شَيْخُ الإِسلَامِ، عَلَمُ الجَهَابِذَةِ... وَكَانَ مِنْ بُحُورِ العِلْمِ، وَمِنْ أَئِمَّةِ الدُّنْيَا، انْتَهَىٰ إِلَيْهِ الحِفْظُ وَمَعْرِفَةُ عِلَلِ الحَدِيْثِ وَرِجَالِهِ [٣].

٢١ ـ الخَطيب البغدادي:

الإِمَامُ الأَوْحَدُ، العَلَّامَةُ المُفْتِي، الحَافِظُ النَّاقِدُ ... وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ، وَجَرَّحَ وَعَدَّلَ، وَأَرَّخَ وَأَوْضَحَ، وَصَارَ أَحْفَظَ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَىٰ الإِطْلَاقِ [٤].

٢٢ ـ ابن عبد البر أبو عمر:

الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، حَافِظُ المَغْرِبِ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، جَمَعَ وَصَنَّفَ، وَوثَّقَ وَضَعَّفَ [٥].

---

(١) المصدر السابق (١٤/ ٣٦٥-٣٧٣).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٦٤).

(٣) المصدر السابق (١٨/ ٢٧١).

(٤) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧١).

(٥) المصدر السابق (١٨/ ١٥٤).

قال ابن تيمية: أبو عمر من أعلم الناس بالآثار، والتمييز بين صحيحها وسقيمها [١].

٢٣ــ عبد الحق الإشبيلي:

الإِمَامُ، الحَافِظُ، البَارِعُ، المُجَوِّدُ، العَلَّامَةُ... قال ابن الأَبَّار: كَانَ فَقِيهًا، حَافِظًا، عَالِمًا بِالحَدِيثِ وَعِلَلِهِ، عَارِفًا بِالرِّجَالِ [٢].

٢٤ــ ابن خَلْفُونَ:

الحَافِظُ المُتْقِنُ، العَلَّامَةُ... وَكَانَ بَصِيرًا بِصِنَاعَةِ الحَدِيثِ، حَافِظًا لِلرِّجَالِ [٣].

٢٥ــ النووي:

كان حافظًا للحديث، وفنونه ورجاله، وصحيحه وعليله [٤].

٢٦ــ ابن دقيقِ العِيد:

قال قطب الدين الحلبي: كان الشيخ تقي الدين إمام أهل زمانه... حافظًا متقنًا في الحديث وعلومه، ويُضْرَب به المَثَل في ذلك [٥].

٢٧ــ ابن تيمية:

الإمام العَلَّامة، الحافظ الناقد، الفقيه المجتهد، المُفسِّر البارع، عُني بالحديث... وبَرَع في الرجال وعِلل الحديث وفقهه [٦].

---

(١) «دَرْء تعارض العقل مع النقل» (٧/ ١٥٧).

(٢) «سِيَر أعلام النبلاء» (٢١/ ١٨٨-١٩٩).

(٣) المصدر السابق (٢٣/ ٧١).

(٤) «تذكرة الحُفاظ» (٤/ ١٧٥).

(٥) المصدر السابق (٤/ ١٨٤).

(٦) المصدر السابق (٤/ ١٩٤).

٢٨ ـ جمال الدين أبو الحَجاج -المِزِّي-:

الإمام العَالِم، الحبر الحافظ الأوحد، مُحَدِّث الشام، أما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها، لم تَرَ العيون مثله... وأَوْضَح مشكلات ومعضلات ما سُبق إليها في علم الحديث ورجاله [١].

٢٩ـ الذهبي:

أتقن الحديثَ ورجاله، ونَظَر عِلله وأحواله، وعَرَف تراجم الناس [٢].

٣٠ ـ ابن كَثير:

قال الحافظ ابن حِجِّي السعدي: كان أَحْفَظَ مَن أدركناه لمتون الأحاديث، وأَعْرَفَهم بتخريجها ورجالها، وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك [٣].

٣١ ـ ابن رجب الحنبلي:

مَهَر في فنون الحديث أسماءً ورجالًا، وعللًا وطرقًا، واطلاعًا علىٰ معانيه.

وقال ابن حِجِّي: أتقنَ الفن، وصار أَعْرَفَ أهل عصره بالعلل وتَتبُّع الطرق[٤].

٣٢ـ ابن حَجَر العسقلاني:

حَافِظ الإسلام في عصره، وانتهت إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالي والنازل، وعِلل الحديث، وغير ذلك، وصار هو المُعَوَّل عليه

---

(١) المصدر السابق (٤/ ١٩٣ـ١٩٤).

(٢) «الوافي بالوَفَيَات» للصَّفَدي (٢/ ١١٤).

(٣) «الدارس في تاريخ المدارس» (ص ٢٨).

(٤) «إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر» (١/ ٤٦٠).

في هذا الشأن في سائر الأقطار، وقدوة الأمة، وعَلّامة العلماء، وحُجة الأعلام، ومحيي السُّنة [١].

٣٣ ـ السخاوي:

قال ابن العماد: انتهىٰ إليه علم الجَرْح والتعديل، حتىٰ قيل: لم يكن بعد الذهبي أحد سَلَك مسلكه [٢].

وقال ابن فهد: له اليد الطُّولىٰ في المعرفة بأسماء الرجال وأحوال الرواة، والجَرْح والتعديل، وإليه يشار في ذلك [٣].

❑ **قلت (عبد الرحمن)**: وغير ذلك كثير في كل عصر، إلا أن المتقدمين أرسخ قَدَمًا في هذا الفن من المتأخرين، وكل المذكورين بحاجة لبيان مناهجهم ومكانتهم في النقد. فالغرض من ذكرهم هو بيان دَورهم وما قاموا به دفاعًا عن سُنة رسول الله ﷺ، فجزاهم الله عن الدين خير الجزاء.

(١) «شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب» لابن العماد (١/ ٥٥).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٢٥).

(٣) «البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع» للشوكاني (٢/ ١٨٦).

المبحث الثاني

الحديث الموضوع

❁ وفيه خمسة مطالب:

- ❑ **المطلب الأول**: تعريف الحديث الموضوع الكذب لغةً واصطلاحًا.
- ❑ **المطلب الثاني**: المستفاد من تعريف الحديث الموضوع.
- ❑ **المطلب الثالث**: ظهور الوضع في الحديث.
- ❑ **المطلب الرابع**: حُكْم رواية الحديث الموضوع.
- ❑ **المطلب الخامس**: نَقْل الإجماع علىٰ تحريم الكذب علىٰ النبي ﷺ.

المطلب الأول

تعريف الحديث الموضوع المكذوب لغة واصطلاحًا

❁ لُغَةً:

❑ **الموضوع**: الْمُلْصَقُ، يُقَالُ: وَضَعَ فُلَانٌ عَلَىٰ فُلَانٍ كَذَا، أَيْ: أَلْصَقَهُ بِهِ.

وَهُوَ أَيْضًا: الْحَطُّ وَالْإِسْقَاطُ. لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَلْيَقُ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ [(١)].

❑ **والكَذِب**: هو المكذوب، مصدر كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا، وكِذْبًا وكِذَابًا وكِذَّابًا، نقيض الصدق. فالكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع [(٢)].

❁ واصطلاحًا:

الخبر المُختلَق، المصنوع، المكذوب، المنسوب إلىٰ النبي ﷺ[(٣)].

وهذا ما عليه علماء أهل الحديث قديمًا وحديثًا.

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٣١٠).

(٢) «صعود المراقي إلى ألفية العراقي» (١/ ٤٤٨).

(٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص٩٨)، و«التقريب والتيسير» (ص٤٦)، و«الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص٢٥)، و«المَنْهَل الرَّوِيّ» (ص٥٣)، و«الموقظة» (ص٣٦)، و«المقنع» (١/ ٢٣٢)، و«التقييد والإيضاح» (ص١٣٠)، و«فتح المغيث» (١/ ١٣٠)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٢٣)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٥٣)، و«قواعد التحديث» (ص ١٥٠).

المطلب الثاني

المستفاد من هذا التعريف

١ ـ لا يؤخذ به في العقائد ولا العبادات، ولا في الوعظ، ولا في الترغيب والترهيب، ولا في فضائل الأعمال.

٢ ـ لا يُذْكَر الموضوع المكذوب في أي معنىٰ كان، ولا تَحِل روايته مع العلم به، إلا مع بيان حاله.

٣ ـ الغالب مِن ذكر الموضوع المكذوب يُنسَب إلىٰ النبي ﷺ، مع العلم بأن هناك المكذوب علىٰ الصحابة رضي الله عنهم.

٤ ـ ليس معنىٰ وجود كذاب في سند الحديث أن نَحكم علىٰ الحديث بالوضع؛ لوجود طريق آخَر غير هذا الطريق [١].

٥ ـ أن الموضوع المكذوب ليس بحديث، إنما ذلك بالنظر إلىٰ زعم راويه.

(١) انظر في هذا الكتاب العَلَامة الأُولى في السند، ورقم (٨) في الأسباب الحاملة على الوضع أمثلة لذلك.

المطلب الثالث

ظهور الوضع في الحديث

قام أعداء الإسلام يَعملون في ظلام الفُرقة التي دبت بين المسلمين، علىٰ أثر قتل الخليفة الثالث، سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، حين افترق المسلمون فِرقًا وأحزابًا، ما بين شيعة وخوارج وجمهور، وسَاعَدهم علىٰ ذلك اتساع البلاد، فوجدوا المناخ ملائمًا لبَثّ سمومهم ودَسِّ أكاذيبهم.

وبعد أن انقضىٰ عهد الخلافة الراشدة، وافترق المسلمون إلىٰ فِرق، ظهر أرباب الكذب والنفاق من المِلل الأخرىٰ، يَكذبون ويُلفِّقون ويضعون الأحاديث، فكان ظهور الوضع في الحديث أهم الأسباب التي حَفَّزت هِمم العلماء لتدوينه وتصنيفه؛ صيانة له من الأيدي العابثة [1].

(١) «كتابة السُّنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة، وأثرها في حفظ السُّنة النبوية» (ص٢٧)، و«منهج النقد في علوم الحديث» (ص ٥٥)، و«السُّنة قبل التدوين» (ص ١٨٣).

المطلب الرابع

حُكْم رواية الموضوع

❑ اعلم أن مَن يَروي حديثًا ما إما أن يَجهل أنه موضوع، وإما أن يَعلم ذلك بطريق من طرق العلم. والثاني: إما أن يَقصد بروايته إياه تبيين حاله، وإما أن يرويه غير مُبيِّن حاله.

١ ـ **فأما الذي يَجهل الحال**، فلا إثم عليه، وقد بَذَل جهدًا في البحث أو سؤال أهل العلم، وإِنْ قَصَّر في ذلك فهو متهجم علىٰ ما لا ينبغي للمسلم أن يتهجم عليه؛ إذ يَلزمه سؤال أهل العلم، والعمل بحَسَب ما يفتونه.

وفي قول النبي ﷺ في الحديث الآتي-: «... **وهو يُرَىٰ أنه كذب**...» دليل علىٰ أن كل مَن يَروي حديثًا (يَظن أو يَشك): هل هو صحيح أو غير صحيح، فهو داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر؛ لأنه لم يَقُل: إنه تيقن أنه كذب، بل قال: (**يُرَىٰ**) أي: يَظن. والله أعلم.

٢ ـ **وأما الذي يَعلم أنه موضوع، ففيه تفصيل:**

فإن كان يَذكره ليُبيِّن أنه مُختلَق موضوع، فلا شيء عليه، بل هو مثاب علىٰ هذا الصنع؛ وذلك لأنه لَمَّا بَيَّن حاله فقد أُمِن الذي كان يُخشىٰ منه من علوقه بالأذهان منسوبًا إلىٰ الرسول ﷺ ولأنه دَفَع بهذا البيان عن المسلمين ضررًا عظيمًا.

وأما مَن عَلِم حاله ورواه من غير بيان، فهو آثم أشد الإثم، وهو خَصيم الله تعالىٰ ورسوله، نعوذ بالله السميع العليم من ذلك.

❑ **والدليل علىٰ ما ذكرنا**: حديث رواه مسلم في مقدمة صحيحه مرفوعًا ـ: «**مَن حَدَّث عني بحديث يُرَىٰ أنه كذب، فهو أحد الكذابين**» وروىٰ غيره قوله ﷺ ـ: «**مَن كَذَب عليَّ متعمدًا، فليَتبوأ مقعده من النار**».

فالذي يَروي حديثًا اختلقه غيره، وينسبه إلىٰ الرسول ﷺ غير مُبيِّن حاله، مع علمه بأنه موضوع- كَذَّاب بنص الحديث الأول، وهو مع ذلك مُتعمِّد، وذلك ظاهر.

ومَن كَذَب علىٰ الرسول ﷺ مُتعمِّدًا، فهو في النار ومن الهالكين بنص الحديث الثاني، وذلك مما لا يَحتاج إلىٰ بيان وشرح[1].

(١) بتصرف يسير من إضافات الشيخ / محمد العلاوي حفظه الله «ألفية السيوطي في مصطلح الحديث» (١/ ٣٩٩، ٤٠٠) طبعة ابن عفان، و«تقريب علم الحديث» (ص ٣٢١-٣٢٢) ط/ دار الكوثر.

المطلب الخامس

نَقْل الإجماع على تحريم الكذب على النبي ﷺ

❑ **قال النووي** رَحِمَهُ اللَّهُ:

الْكَذِبِ عَلَيْهِ ﷺ فَاحِشَةٌ عَظِيمَةٌ، وَمُوبِقَةٌ كَبِيرَةٌ، وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ بِهَذَا الْكَذِبِ إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّهُ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ.

قال: لَا فَرْقَ فِي تَحْرِيمِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ ﷺ بَيْنَ مَا كَانَ فِي الْأَحْكَامِ وَمَا لَا حُكْمَ فِيهِ، كَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَالْمَوَاعِظِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكُلُّهُ حَرَامٌ، مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ، وَأَقْبَحِ الْقَبَائِحِ، بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ [1].

❑ **وقال ابن حَجَر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَدِ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَىٰ تَغْلِيظِ الْكَذِبَ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ، حَتَّىٰ بَالَغَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ، فَحَكَمَ بِكُفْرِ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ [2].

(١) «شرح مسلم» (١/ ٦٩).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٤٩٩).

المبحث الثالث

العلامات والألفاظ الدالة على الوضع في الحديث

۞ وفيه ثلاثة عشر مطلبًا:

- ❑ **المطلب الأول**: علامات الوضع في السند.
- ❑ **المطلب الثاني**: علامات الوضع في المتن.
- ❑ **المطلب الثالث**: الألفاظ الدالة علىٰ الوضع.
- ❑ **المطلب الرابع**: الأسباب الحاملة علىٰ الوضع.
- ❑ **المطلب الخامس**: أحاديث ليس لها أصل، ولا توجد في شيء من دواوين الإسلام وليس لها إسناد.
- ❑ **المطلب السادس**: الآثار السيئة الناتجة عن الوضع.
- ❑ **المطلب السابع**: مخاطر وأضرار الأحاديث المكذوبة.
- ❑ **المطلب الثامن**: تضعيف الحديث وتصحيحه عن طريق الكشف والإلهام.
- ❑ **المطلب التاسع**: عاقبة الكذب علىٰ النبي ﷺ في الدنيا والآخرة.
- ❑ **المطلب العاشر**: كذابون ضُلال ادَّعَوُا النبوة ظلمًا وبهتانًا.
- ❑ **المطلب الحادي عشر**: خطأ بعض المفسرين لذكرهم بعض أحاديث الكذابين.
- ❑ **المطلب الثاني عشر**: أحاديث موضوعة مكذوبة في أبواب متفرقة.
- ❑ **المطلب الثالث عشر**: كن علىٰ حذر وتَنَبَّهْ لمثل هذه الكتب.

المبحث الثالث

العلامات والألفاظ الدالة على الـوضـع في الحديث

للوضع علامات وقرائن تدل عليه، بعضها ظاهر واضح، وبعضها لا يدركه إلا الجهابذة النقاد ممن تَمَرَّس في علم الحديث.

❑ **يقول ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ، وَاخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ، وَمَعْرِفَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهَدْيِهِ، فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَىٰ عَنْهُ، وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ، وَيشَرِّعُهُ لِلأُمَّةِ، بِحَيْثُ كَأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِلرَّسُولِ ﷺ كَوَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.

فَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْ أَحْوَالِ الرَّسُولِ ﷺ وَهَدْيِهِ وَكَلَامِهِ، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ- مَا لَا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُتَّبِعٍ مَعَ مَتْبُوعِهِ، فَإِنَّ لِلأَخَصِّ بِهِ الْحَرِيصَ عَلَىٰ تَتَبُّعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ وَمَا لا يَصِحُّ- مَا لَيْسَ لِمَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ. وَهَذَا شَأْنُ الْمُقَلِّدِينَ مَعَ أَئِمَّتِهِمْ، يَعْرِفُونَ أَقْوَالَهُمْ وَنُصُوصَهُمْ وَمَذَاهِبَهُمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ [1].

(١) «المنار المُنيف في الصحيح والضعيف» (ص ٤٤).

المطلب الأول

علامات الوضع في السند

❑ ١ - **أن يكون راوي الحديث معروفًا بالكذب، وينفرد برواية الحديث:**

قال ابن الجوزي: روىٰ الهيثم بن كُليب الشاشي، عن أبي العباس بن سُريج، عن عبد الله بن مَعْقِل، عن أبيه مَعْقِل بن زياد، عن محمد بن سعيد المصلوب، عن حُميد، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله**».

هذا الاستثناء موضوع، وَضَعه محمد بن سعيد؛ لِما كان يدعو إليه من الإلحاد وشَهِد عليه بأنه وضعه جماعة من الأئمة، منهم أبو عبد الله الحاكم.

وهذا الرجل هو أبو عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن أبي قيس، قَتَله المنصور في الزندقة وصَلَبه.

قال سفيان الثوري وأحمد بن حنبل: كان محمد بن سعيد كذابًا.

قال البخاري والنَّسَائي: هو متروك الحديث [1].

قال ابن الجوزي: (محمد بن سعيد بن أبي قيس، الشامي المصلوب، وهذا الرجل كان كذابًا يضع الحديث، ويُفسِد أحاديث الناس، صُلِب علىٰ الزندقة، وقد قَلَب خلق من الرواة اسمه، وبهرجوا في ذكره، والعتب عليهم في ذلك شديد والإثم لهم لازم؛ لأن مَن دلس كذابًا فقد آثر أن يُؤخَذ في الشريعة بقول باطل.

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٧٩).

قال سفيان: (محمد بن سعيد المصلوب) كذاب.

قال أحمد: حديثه حديث موضوع.

قال عمرو بن علي: حَدَّث بأحاديث موضوعة.

قال يحيىٰ: منكر الحديث.

قال ابن رَاهَوَيْهِ: تركوه.

قال البخاري: متروك الحديث، صُلِب وقُتِل في الزندقة.

قال النَّسَائي والدارقطني: متروك الحديث.

قال ابن حِبان: كان يضع الحديث علىٰ الثقات، لا يَحِل ذكره إلا علىٰ وجه القَدْح فيه [1].

قال الذهبي: (محمد بن سعيد بن حسان المصلوب) وهو محمد بن أبي قيس، وهو محمد ابن الطبري، وهو القُرَشي، وهو الأردني، وهو الدمشقي، وهو ابن الطبري، أبو عبد الرحمن، الوفاة (١٤١ - ١٥٠ هـ) وقد دلسوه ألوانًا كثيرة لئلا يُعْرَف لسقوطه).

قال ابن أبي حاتم: يقال فيه: محمد بن حسان، ومحمد بن أبي حسان.

وقال سعيد بن أبي أيوب، عن ابن عجلان، عن محمد بن سعيد بن حسان بن قيس... فذَكَر حديثًا.

قال العُقيلي: يقولون فيه: محمد بن أبي زينب، ومحمد بن أبي زكريا، ومحمد ابن أبي الحسن. ويقولون: محمد بن حسان الطبري. قال: وربما قالوا فيه: عبد الرحمن، وعبد الكريم، وغير ذلك، علىٰ معنىٰ التعبيد لله، وقد بَلَغَنا أن

---

(١) «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٣/ ٦٦،٦٧) رقم (٢٠١٤).

اسمه قُلِبَ علىٰ نحو مِائة لون.

قال النَّسَائي: هو غير ثقة ولا مأمون. وقال مرة: كذاب، وسَمَّاه بعضهم: عبد الرحمن بن أبي شُمَيْلَة.

قال أبو زُرْعَة الدِّمَشقي: حَدَّثَنا محمد بن خالد، عن أبيه، قال: سمعتُ محمد ابن سعيد يقول: لا بأس إذا كان الكلام كاملًا حسنًا أن يضع له إسنادًا.

وقال عيسىٰ بن يونس: دخل الثوري علىٰ محمد بن سعيد بن أبي قيس الأردني، فاحتَبَس عنده ساعة، ثم خرج إلينا فقال: هو كذاب.

وقال أحمد: كان كذابًا.

وروىٰ الحسن بن رَشيق عن النَّسَائي قال: الكذابون المعرفون بوضع الحديث علىٰ رسول الله ﷺ- أربعة: ابن أبي يحيىٰ بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومُقاتِل بخُراسان، ومحمد بن سعيد بالشام، يُعْرَف بالمصلوب. وقال الدارقطني وغيره: متروك.

قلت (الذهبي): وبإخراج الترمذي لحديث المصلوب والكلبي وأمثالهما، انحطت رتبة «جامعه» عن رتبة سُنن أبي داود، والنَّسَائي، وكان صَلْب هذا الرجل في حدود سنة خمسين ومِائة هجرية[1].

❑ ٢ - إقرار واضع الحديث بوضعه:

قال ابن الجوزي: (قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي: مِن أين لك

---

(١) «تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام» للذهبي (ت ٧٤٨) (٣/ ٩٦١)، و«الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث» رقم (٦٦٨) لسِبْط ابن العجمي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، رقم (٧٥٩٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني، رقم (٤٦٠)، و«بحر الدم فيمن تَكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» رقم (٨٩٨).

عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟! فقال: إني رأيتُ الناس أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعتُ هذا الحديث حِسبة)[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضًا**: (نوح بن أبي مريم يَروي عن الزُّهْري ومُقاتِل بن حيان.

قال أحمد: يَروي مناكير.

قال يحيىٰ: ليس شيء، ولا يُكْتَب حديثه.

قال ابن حماد: يَروي مناكير.

قال ابن حماد، ومسلم بن الحَجاج، والرازي، والدارقطني: متروك.

قال ابن حِبان: كان يَقلب الأسانيد، ويَروي عن الثقات ما ليس من أحاديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

قال أبو عبد الله الحاكم: إن نوحًا وَضَع حديث فضائل القرآن [٢].

قال الجوزجاني: سقط حديثه.

قال أبو زُرْعَة: ضعيف الحديث.

قال أبو حاتم، ومسلم، والدولابي، والدارقطني: متروك الحديث.

قال البخاري: نوح بن أبي مريم ذاهب الحديث.

قال النَّسَائي: أبو عصمة نوح بن جَعْوَنة ، وقيل: ابن يزيد بن جَعْوَنة. وهو نوح ابن أبي مريم، قاضي مَرْو، ليس بثقة ولا مأمون.

---

(١) «الموضوعات» لأبي الفرج بن الجوزي (ص ٤١).

(٢) «الضعفاء والمتروكون» لأبي الفرج بن الجوزي، رقم (٣٥٥٧) (٣/ ١٦٧).

قال أبو علي النيسابوري: كان كذابًا.

قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

قال أبو سعيد النقاش: روىٰ الموضوعات.

قال الساجي: متروك الحديث، عنده أحاديث بواطيل.

قال الخليلي: أجمعوا علىٰ ضعفه، وكَذَّبه ابن عُيينة) [١].

❑ ٣- ومنها: ما يقوم مَقام الاعتراف بالوضع، كقيام قرينة تَمنع من صحة الحديث، بأن يَروي مثلًا عن شيخ وُلد بعد وفاته.

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولما قَدِم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشِّي، وحَدَّث عن عبد بن حُميد، سألتُه عن مولده، فذَكَر أنه وُلد سنة ستين ومِائتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِع هذا الشيخ من عبد بن حُميد بعد موته بثلاث عَشْرة سنة) [٢].

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (محمد بن حاتم بن خُزيمة الكشِّي قَدِمَ نَيسابور، وحَدَّث عن عبد بن حُميد، وعن الفتح بن عمرو الكشي صاحب ابن أبي فُدَيْك واتُّهم في ذلك، رَوَىٰ عنه الحاكم وكَذَّبه) [٣].

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ: **(قوم تعمدوا الكذب، ثم انقسم هؤلاء ثلاثة أَقسام:**

الأول: قوم رَوَوُا الخطأ من غير أَن يَعْلَموا أنه خطأ، فلَما عَرَفوا الصواب وأيقنوا به، أصروا علىٰ الخطأ أَنَفَة أن يُنسَبوا إلىٰ غلط.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٨٦).

(٢) «المَدْخَل إلى كتاب الإكليل» (ص ٦١).

(٣) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٨١) رقم (٢٠٣)، و«ميزان الاعتدال» رقم (٧٣٣١) (٣ / ٥٠٣)، و«لسان الميزان» (٧/ ٤٣) رقم (٦٦٠٧).

الثاني: قوم رَوَوْا عن كذابين وضعفاء ويَعْلَمون، فدَلَّسُوا أسماءهم. والكذب من أولئك المجروحين والخطأ القبيح من هؤلاء المدلسين، وَهُم في مرتبَة الكذابين.

الثالث: قوم تعمدوا الكذب، لا لأَنهم أخطأوا ولا لأَنهم رَوَوْا عن كذاب، فهؤلاء تارة يَكذبون في الإسناد، فيَروون عمن لم يَسمعوا منه، وتارة يَسرقون الأَحاديث التي يرويها غيرهم، وتارة يضعون أحاديث [١].

❑ ٤ - **ومنها: حال الراوي وبواعثه النفسية** [٢].

قال ابن الجوزي: (أنبأنا القَزَّاز، أنبأنا أحمد بن علي، أخبرني الأزهرِي، حدثنا علي بن عمر، حدثنا أبو عُبيد القاسم بن إسماعيل الضَّبِّيّ، حدثنا أبو الحسين الواسطي علي بن إبراهيم بن عبد المجيد، حدثنا منصور بن المُهاجِر البَزْوَرِي، حدثنا محمد بن الحَجاج اللَّخْمي، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن يَعْلَىٰ بن مُرّة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَرني جبريل بأكل الهريسة، أَشُد بها علىٰ ظَهْري، وأتقوىٰ بها علىٰ الصلاة».

هذا حديث وَضَعه محمد بن الحَجاج، وكل الطرق تدور عليه إلا طريق ابن عباس؛ فإن فيها نهشلًا، قال ابن رَاهَوَيْهِ: كان كذابًا.

وقال النَّسَائيُ: متروك الحديث.

وقال يحيىٰ: ليس بشيء.

وقال أحمد: منكر الحديث.

---

(١) بتصرف «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (٢/ ٣٨٨).

(٢) «قواعد أصول الحديث» (١١٩)

وقال البخاري والنَّسَائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال ابن عَدي: من حديثه حديث الهريسة[١].

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ١٨).

المطلب الثاني

علامـات الوضع في الـمتن

العلامة الأولى: ركاكة المعنى واللفظ:

قال شيخ الإسلام: المدار علىٰ ركاكة المعنىٰ، فحيثما وُجِدت دل علىٰ الوضع، وإن لم ينضم إليه ركاكة اللفظ؛ لأن هذا الدِّين كله محاسن، والركاكة ترجع إلىٰ الرداءة.

وقال: أما ركاكة اللفظ فقط، فلا تدل علىٰ ذلك؛ لاحتمال أن يكون رواه بالمعنىٰ، فغَيَّر ألفاظه بغير فصيح، ثم إن صح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب [1].

---

(١) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٣٢٥).

روىٰ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ بْنِ الطَّبَّاعِ قَالَ: «كُلُّ حَدِيثٍ جَاءَكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ يَبْلُغْكَ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَعَلَهُ، فَدَعْهُ».

إِذَا رَوَىٰ الثِّقَةُ الْمَأْمُونُ خَبَرًا مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ رُدَّ بِأُمُورٍ؛ لأنه قد يكون الاسناد صحيحًا، والمتن مخالف:

أَحَدُهَا: أَنْ يُخَالِفَ مُوجِبَاتِ الْعُقُولِ فَيُعْلَمُ بُطْلَانُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا يُرَدُّ بِمُجَوِّزَاتِ الْعُقُولِ، وَأَمَّا بِخِلَافِ الْعُقُولِ فَلَا.

الثَّانِي: أَنْ يُخَالِفَ نَصَّ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ أَوْ مَنْسُوخٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُخَالِفَ الْإِجْمَاعَ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ أَوْ لَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا غَيْرَ مَنْسُوخٍ، وَتُجْمِعُ الْأُمَّةُ عَلَىٰ خِلَافِهِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَنْفَرِدَ الْوَاحِدُ بِرِوَايَةِ مَا يَجِبُ عَلَىٰ كَافَّةِ الْخَلْقِ عِلْمُهُ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ، وَيَنْفَرِدَ هُوَ بِعِلْمِهِ مِنْ بَيْنِ الْخَلْقِ الْعَظِيمِ.

الْخَامِسُ: أَنْ يَنْفَرِدَ الْوَاحِدُ بِرِوَايَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، بِأَنْ يَنْقُلَهُ أَهْلُ التَّوَاتُرِ فَلَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَرِدَ فِي مِثْلِ هَذَا بِالرِّوَايَةِ).

«الفقيه والمتفقه» (ص ٣٥٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٦٦) دار العاصمة.

۞ العلامة الثانية: المُناقَضة لصريح القرآن؛ فإنها تفيد كذب الراوي، وأنه وَضَع الحديث على رسول الله ﷺ:

❑ **مثل قول الكذاب:** «وَلَدُ الزنا لا يَدخل الجنة إلىٰ سبعة أبناء» [(١)].

فإنه غير مُتفِق مع دلالة القرآن، ومُخالِف لقوله تعالىٰ: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء:١٥].

❑ **وكالحديث المكذوب:** «لم يَبعث الله نبيًّا إلا وهوغريب في قومه» [(٢)].
مُخالِف لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].

۞ العلامة الثالثة: المُناقَضة لصريح السُّنة الثابتة:

❑ **كالحديث المكذوب:** «مَن تَسَمَّىٰ بـ(أحمد) أو (محمد) لا تمسه النار» [(٣)].
ومِن المعلوم من الدِّين بالضرورة أن النار لا يُجار منها بالأسماء ولا بالألقاب، وإنما يُتخلص منها بالعمل الصالح، والابتعاد عن كل ما يُغضِب الله ﷻ.

۞ العلامة الرابعة: المُناقَضة للإجماع:

❑ **مثل:** «مَن صام يوم صبيحة الفطر، فكأنما صام الدهر» [(٤)]. فإن مما لا شك فيه أن الإجماع منعقد علىٰ تحريم صوم ذلك اليوم.

---

(١) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٣/ ١١١).

(٢) حديث باطل «الأسرار المرفوعة» رقم (٣٠٩)، و«الجد الحثيث» رقم (٣٠٢)، و«اللؤلؤ المرصوع» رقم (٣٤٩).

(٣) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (١/ ١٥٧)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/ ٩٧)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ١٧٣).

(٤) حديث موضوع مكذوب «اللؤلؤ المرصوع» رقم (٥٧٤).

۞ **العلامة الخامسة: المُناقَضة للعقل:**

❑ **مثل:** «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصَلَّتْ عند المَقام ركعتين» فمِثل هذا من الخرافات والأكاذيب التي لا يصدقها العقل [١].

۞ **العلامة السادسة: المُناقَضة للحس والمشاهدة:**

❑ **مثل:** «الباذنجان لِما أُكِل له»[٢].

فإن الواقع المُشاهَد يُكَذِّبه؛ إذ لم يَثبت أن أحدًا أَكَل الباذنجان بنية الغنىٰ فاغتنىٰ، أو بنية العلم فنبغ، أو بنية العافية فعوفي.

۞ **العلامة السابعة: الإفراط في الوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد بالجزاء العظيم على الفعل اليسير:**

❑ **مثال النوع الأول:** «مَن امتَشط قائمًا، رَكِبه الدَّين» [٣].

❑ **مثال النوع الثاني:** «لقمة في بطن جائع أفضل من بناء ألف جامع» ليس بحديث [٤].

◈ **(قلت):** ليست هذه العلامة علىٰ إطلاقها؛ لأن هناك أحاديث عن رسول الله ﷺ فيها ترهيب ووعيد علىٰ الفعل الصغير، كذلك أحاديث فيها من الثواب والأجر الكبير علىٰ الفعل اليسير.

---

(١) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (١/ ١٠٠)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٢٥٠).

(٢) حديث موضوع مكذوب «الفوائد المجموعة» لمَرْعِي الكَرْمِي (ت ١٠٣٣ هـ) رقم (٤٣).

(٣) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٣/ ٥٤)، و«اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٢٢٧).

(٤) حديث موضوع مكذوب «كَشْف الخفاء» رقم (٢٠٥٥)، و«أسنى المطالب» لأبي عبد الرحمن الحوت الشافعي، رقم (١١٤٨).

مثل: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن العبد ليَتكلم بالكلمة من رضوان الله، لا يُلقِي لها بالًا، يَرفعه الله بها درجات. وإن العبد ليَتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يُلقِي لها بالًا، يَهوِي بها في جهنم»(١).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»(٢).

وعن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «مَن صام يومًا في سبيل الله، بَعَّد الله وجهه عن النار سبعين خريفًا» (٣).

فمِثل هذه الأحاديث لا تقاس عليها هذه العلامة؛ لأن هذه الأحاديث في أصح وأشهر كتب السُّنة.

◈ **أما العلامة السابعة هذه**، فلا تقاس إلا علىٰ كتب الموضوعات، والكتب المؤلفة حول المكذوب والواهيات وما لا أصل له.

۞ **العلامة الثامنة: أن يكون على خلاف مقتضى الحكمة والمنطق السليم المعقول:**

❑ وذلك مثل ما ينسبونه إلىٰ النبي ﷺ كذبًا: «جَوْر التُّرك، ولا عَدْل العرب» هذا كلام مذموم.

قال العجلوني: (قال ابْنُ الدَّيْبَعِ: في «التمييز»: كلام ساقط وليس بحديث، **وقال القاري**: بل كُفْرٌ صريحٌ ظاهر، حيث فَضَّل ظلم جماعة علىٰ عدلِ آخرين،

---

(١) «صحيح البخاري» رقم (٦٤٧٨).

(٢) «صحيح البخاري» رقم (٢١٨).

(٣) «صحيح البخاري» رقم (٢٨٤٠).

مع أن أهل العدل أحسن أجناس الناس، وأهل الجَوْر أصلهم الأنجاس. وقال النجم: كلام ساقط مفترىٰ، وقد جَعَل الله النبوة والخلافة في قريش، وهم سادات العرب [١].

العلامة التاسعة: أن يَتناقض الحديث مع ما أثبته التاريخ الصحيح:

❑ **مثل** «لما أُسْرِيَ بي إلىٰ السماء، أدخلني جبريل الجنة، فناولني تفاحة فأكلتُها، فصارت نطفة في صُلبي، فلما نزلتُ واقعتُ خديجة، ففاطمة من تلك النطفة».

◈ **قلت**: فمِثل هذا الحديث آثار الكذب عليه بينة وواضحة.

قال ابن الجوزي: (ولقد كان الذي وَضَعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ، فإن فاطمة وُلدت قبل النبوة بخمس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه، فتعددت طرقه) [٢].

العلامة العاشرة: أن يكون الراوي رافضيًّا، والحديث في فضائل آل البيت:

مثل: خَطَب أبو بكر وعمر فاطمة، فقال النبي ﷺ: «هي لك يا علي، لستَ بدجال» [٣].

قال ابن الجوزي: (هذا حديث موضوع، وَضَعه موسىٰ بن قيس، وكان من غلاة الروافض، ويُلقَّب (عصفور الجنة) وهو إن شاء الله من حَمِير النار. وقال

---

(١) ليس بحديث «كَشْف الخفاء» رقم (١٠٨٥)، و«الأسرار المرفوعة» رقم (١٥٦)، و«الجد الحثيث» رقم (١٢١).

(٢) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (١/ ٤١٣)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٤٠٩).

(٣) أي: إني لا أُخْلِف وعدي. تعليق المُعَلِّمي اليماني على «الفوائد المجموعة» (ص ٤٠٠).

العُقيلي: وهو يُحَدِّث بأحاديث رديئة بواطيل)[١].

◈ **قلت (عبد الرحمن)**: وإن لم يكن هناك معرفة لأي علامة من العلامات السابقة، سواء في السند أو المتن، فبتنصيص أحد علماء أهل الحديث، كأن يقول: (هذا موضوع) وألا يخالفه أحد. أو بعد البحث عنه وعدم وجود الحديث في كتب دواوين السُّنة، فاعلم أنه كذب، لعِلمنا أن الأخبار قد دُونت[٢].

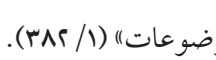

(١) () حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (١/ ٣٨٢).

(٢) «الحديث الضعيف، وحُكْم الاحتجاج به» (ص ١٤٦) بتصرف.

المطلب الثالث

الألفاظ الدالة على الوضع

❁ **من الألفاظ الدالة على الوضع صراحة:**

قولهم: (هذا الحديث موضوع) أو (كذب) أو (باطل) أو (لا يُعْرَف) أو (لا أعرفه) إذا صَرَّح بذلك أحد الأئمة الكبار.

❁ **أما الألفاظ الدالة على الوضع كتابة:**

فمثل قولهم: (هذا الحديث من بلايا فلان) أو (سنده مظلم) أو (عليه ظلمات) وهذه العبارات تَكثر في «ميزان الاعتدال» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حَجَر العسقلاني [1].

❑ **(قلت): كذلك من الألفاظ الدالة علىٰ الوضع:**

١ - آثار الوضع عليه لائحة.

٢ - آثار الوضع والكذب عليه.

٣ - علامات الوضع ظاهرة عليه.

٤ - الركاكة والتكلف عليه ظاهران

٥ - القصة مُخالِفة للقرآن مُخالَفة صريحة وواضحة.

٦ - كَذِبها ظاهر، وبهتانها واضح، وزيفها فاضح.

---

(١) «الوسيط» لأبي شُهْبة (ص٢٠-٢١).

٧ - ظاهرة التكلف، وواضحة البطلان.

هذه الألفاظ في كتب تراجم الرواة، وخاصة الكتب المُخرَّجة والمحققة من كتب الرقائق والآداب والأذكار، مثل: «التذكرة» للقرطبي، و«مكاشفة القلوب» للغزالي، و«الكبائر» للذهبي، و«تنبيه الغافلين» للسمرقندي، و«بستان الواعظين» لابن الجوزي.

المطلب الرابع

الأسباب الحاملة على الوضع

۞ للوضع أسباب كثيرة وأغراض متعددة، منها:

❑١ - الزندقة:

ذلك أنه كانت هناك فئة أسلمت، لم تؤمن إيمانًا حقًّا بالإسلام، لكنها آمنت بسلطانه، ورأت أن لا سبيل لنَيْل الجاه والسلطان إلا به، فاعتنقته ظاهرًا، وظلت تُخْلِص لدينها القديم.

ومِن هؤلاء قوم كان لهم غرض أدق وأعمق من هذا، فقد رأوا أنهم لا يستطيعون إفساد العقيدة الإسلامية إلا بالانتساب إليها أولًا؛ حتىٰ يُؤْمَن جانبهم، وبذلك يَسهل علىٰ النفوس الأخذ بقولهم.

ومِن هؤلاء مَن بَالَغ في التلبيس، فانتَسب إلىٰ التشيع وحُب آل البيت، وبذلك وجدوا تربة خصبة لنفث سمومهم وإلقاء تُرَّهَاتهم وتُقُبل ذلك منهم اغترارًا بظاهرهم.

وقد اتخذوا من الوسائل لذلك وضع الأحاديث، فوضعوا أحاديث يخالفها المحسوس أو يناقضها المعقول، أو تَشهد أذواق الحكماء بسخافتها وإسفافها، وإنما يَنصبون المكيدة لضعفاء الأحلام وأَرِقاء الدِّين حتىٰ يقعوا في شك وريبة؛ فتَتزلزل من نفوسهم عقيدة أن الإسلام تنزيل من حكيم عليم.

◈ **وذلك مثل**: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ، فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ، ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا»[١].

قال ابن عساكر: هذا موضوع، وضَعَه بعض الزنادقة ليشنع به علىٰ أهل الحديث في روايتهم المستحيل، وهو ما يُقطَع ببطلانه عقلًا وشرعًا [٢].

◈ **ومن ذلك أيضًا:**

أحاديث لا تتفق مع الحقائق العلمية، مثل: «الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، وَلَا دَاءَ فِيهِ»[٣].

أو فيها دعوىٰ إلىٰ الإباحية، مثل: «النظر إلىٰ الوجه الجميل عبادة» [٤] وهذه وأمثالها مما لا يَصدر قطعًا عن المعصوم ﷺ.

❑ **٢ - الخلافات السياسية:**

فالخلاف بين الشيعة والخوارج، وبين الشيعة والعثمانية، وبينهم وبين الأمويين والعباسيين، وبين الخوارج والأمويين، كل ذلك كان من أسباب الوضع في الحديث.

قال حماد بن سَلَمة: حدثني شيخ لهم- يعني الرافضة- قال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئًا، جعلناه حديثًا[٥].

وقال مُسَبِّح بن الجَهْم الأسلمي التابعي: كان رجل منا في الأهواء مدة، ثم

---

(١) حديث موضوع مكذوب «الأباطيل والمناكير» (١/ ١٨٨).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٣/ ١٤٥).

(٣) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٢/ ٣٠١)، و«اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٨٩).

(٤) حديث موضوع مكذوب «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٥٦٠).

(٥) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٣٨).

صار إلىٰ الجماعة، وقال لنا: أنشدكم الله أن تسمعوا [١] من أحد من أصحاب الأهواء؛ إنا والله كنا نَروي لكم الباطل، ونحتسب الخير في إضلالكم [٢].

❑ ٣ - التعصب لجنس أو مكان:

فوُضعت أحاديث في تفضيل بعض القبائل علىٰ بعض، وبعض الأجناس علىٰ بعض، وقد كان للشعوبية أثرها في هذا الباب، فوضعوا أحاديث في مدح فارس واللغة الفارسية، مثل ما رُوي زورًا: «إن الله إذا غَضِب أَنْزَل الوحي بالعربية، وإذا رَضِيَ أَنْزَل الوحي بالفارسية»[٣]. كما وُضعت أحاديث في فضل العرب والعربية، وذم الفارسية.

◈ **ومن ذلك** ما وُضع في فضائل بعض المدن وذم بعضها، وقد أسرف الوضاعون في هذا الباب، فلا تغتر بما يوجد في بعض كتب التاريخ من ذكر فضائل الشعوب والبلدان ومثالها؛ فإن معظم ذلك مما لا يَثبت.

◈ **ومن ذلك:**

«أربع مدائن من مدائن الجنة في الدنيا: مكة، والمدينة، وبيت المقدِس، ودِمَشق. وأربع مدائن من مدائن النار في الدنيا: القسطنطينية، والطُّوَانة، وأنطاكية، وصنعاء، وإن المياه العذبة والرياحِ اللواقح من تحت صخرة بيت المقدس»[٤].

---

(١) قوله: (أنشدكم الله أن تسمعوا) أي: أنشدكم الله أن لا تَسمعوا، على غِرار قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء:١٧٦] أي: لئلا تَضلوا.

(٢) «لسان الميزان» (١/ ٢٠٤).

(٣) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (١/ ١١١)، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١/ ١٧).

(٤) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٢/ ٣٠٩)، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (١/ ٤١٩)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (١/ ٤٥٧).

«أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ مُفَتَّحَةٌ فِي الدُّنْيَا، أَوَّلُهَا: الإِسْكَنْدَرِيَّةُ، وَعَسْقَلَانُ، وَقَزْوِينُ، وَفَضَلُ جُدَّةَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ كَفَضْلِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ عَلَىٰ سَائِرِ الْبُيُوتِ» (١).

❑ ٤ - **الخلافات الكلامية**:

فقد انقسم علماء الأمة إلىٰ أهل سُنة، ومعتزلة وجَبْرية ومُرْجِئة، واختلفوا في كثير من مسائل الكلام وفي الإيمان، وهل هو يَزيد ويَنقص؟ وهل هو قول وعمل؟ وفي القرآن أهو مخلوق أم لا؟

وقد استباح بعض هؤلاء لأنفسهم أن يؤيدوا آراءهم بأحاديث يختلقونها، تنص علىٰ الخلافات الدقيقة والآراء المستحدثة، التي ليس من شأن الرسول الكريم التعرض لها، ولا كانت البيئة يومئذٍ تدعو إليها؛ مما يَقطع معه المتأمل أنها كذب لا شك فيه.

◈ **وذلك مثل**: «إن الإيمان لا يَزيد ولا ينقص» ومثل ما رُوي زورًا: «كما لا ينفع مع الشرك شيء، كذلك لا يَضر مع الإيمان شيء» وإن أصبع الإرجاء لظاهرة في وضعه.

❑ ٥ - **الخلافات الفقهية**:

وُضعت أحاديث تَشهد لبعض الفروع، ليس عليها من نور النبوة شيء، وإنما هي أقرب إلىٰ قواعد الفقهاء وكلام العلماء، كما وُضعت أحاديث في فضل بعض الأئمة وذم بعضهم.

◈ **مثل ما رُوي كذبًا**: «سيكون من أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج

(١) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٢/ ٣١٠)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/ ٤٢٠).

أمتي، وسيكون من أمتي رجل يقال له: ابن إدريس، هو أضر علىٰ أمتي من إبليس»[١] ولا يَشك مبتدئ في علم الحديث أن هذا موضوع مُختلَق، فقَبَّح الله واضعه! والإمام الشافعي من أعلام الإسلام دِينًا وعلمًا، وعملًا وفقهًا وخُلقًا[٢].

❑ ٦ - **قَصْد استهواء العامة:**

ومِن الذين قصدوا هذا القُصاصون، ومِن هؤلاء مَن كان يبتغي الشهرة والجاه، ومنهم مَن كان يَقصد التعيش والارتزاق.

وقد كان القُصاص في عهد الصحابة والخلافة الرشيدة- يتحرَّون الصدق والحق.

ولكن لم يَلبث الأمر علىٰ ذلك طويلًا؛ فقد وُجدت فئة من القُصاص كان همها استمالة العامة بالمناكير والغرائب والأباطيل، وعن طريق هؤلاء أيضًا دخلت علىٰ الإسلام إسرائيليات كثيرة.

◈ **ومِن صفاقات القُصاص وتبجحاتهم:**

ما رُوي أنه صلىٰ أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن مَعين بمسجد (الرُّصَافة) فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن مَعين، قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قال: لا إله إلا الله، خَلَق الله من كل كلمة طيرًا منقاره من ذهب، وريشه من مَرجان...» وأَخَذ في قصة طويلة جدًّا من هذا القبيل.

فجَعَل أحمد يَنظر إلىٰ يحيىٰ، ويحيىٰ يَنظر إليه، فقال: أنت حدثته بهذا؟! فقال: والله ما سمعتُ بهذا إلا الساعة!

---

(١) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٢/ ٣٠٤)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/ ٤١٧).

(٢) «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» (ص ٣٣٠) بتصرف.

فلما انتهىٰ أشار له يحيىٰ، فجاء متوهمًا نوالًا، فقال له يحيىٰ: مَن حَدَّثك بهذا؟!

قال: ابن حنبل ويحيىٰ بن مَعِين!

فقال: أنا يحيىٰ وهذا أحمد، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فإن كان ولا بد فعلىٰ غيرنا!

فقال الرجل القَصاص: لم أَزَل أَسمع أن يحيىٰ بن مَعِين أحمق، وما تحققتُه إلا الساعة!

فقال يحيىٰ: وكيف؟!

قال: كأنه ليس في الدنيا يحيىٰ بن مَعِين وأحمد بن حنبل غيركما؟! لقد كَتبتُ عن ستة عشر أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن مَعِين![1].

❑ ٧ - قَصْد ترغيب الناس في فعل الخير:

وممن كان يَفعل ذلك قوم من جهلة الزهاد والمتصوفة، استجازوا لأنفسهم الوضع في الترغيب والترهيب، واحتسبوا الخير في الإضلال. وهؤلاء أعظم الناس ضررًا!

◈ **ومن مزاعمهم الباطلة في هذا:** أن هذا كذب له لا كذب عليه! وهو جهل منهم باللغة العربية وحقيقة الكذب، فكل ذلك كذب عليه، وقد تنبه الأئمة النقاد إلىٰ هؤلاء وأمثالهم، فلم يأخذوا عنهم، بل حذروا الناس من جهلهم وغفلتهم[2].

---

(١) حديث مكذوب موضوع، والقصة أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٢)، والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٢٩١).

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا فَرْقَ فِي تَحْرِيمِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ ﷺ بَيْنَ مَا كَانَ فِي الْأَحْكَامِ وَمَا لَا حُكْمَ فِيهِ، كَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَالْمَوَاعِظِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَكُلُّهُ حَرَامٌ، مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ وَأَقْبَحِ الْقَبَائِحِ، بِإِجْمَاعِ =

❑ ٨-اتباع هوىٰ الملوك والأمراء: فيضع الواحد حديثًا لتبرير ما يفعلون:

◈ **ومِن أمثلة ذلك:** ما رُوي عن غِيَاث بن إبراهيم، أنه دخل علىٰ المهدي

= الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ، خِلَافًا لِلْكَرَّامِيَّةِ الطَّائِفَةِ الْمُبْتَدِعَةِ فِي زَعْمِهِمُ الْبَاطِلِ، أَنَّهُ يَجُوزُ وَضْعُ الْحَدِيثِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ. وَتَابَعَهُمْ عَلَىٰ هَذَا كَثِيرُونَ مِنَ الْجَهَلَةِ الَّذِينَ يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَىٰ الزُّهْدِ، أَوْ يَنْسُبُهُمْ جَهَلَةٌ مِثْلُهُمْ.

وَشُبْهَةُ زَعْمِهِمُ الْبَاطِلِ أَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا كَذِبٌ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَا كَذِبٌ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الَّذِي انْتَحَلُوهُ وَفَعَلُوهُ وَاسْتَدَلُّوا بِهِ غَايَةَ الْجَهَالَةِ وَنِهَايَةِ الْغَفْلَةِ، وَأَدَلُّ الدَّلَائِلِ عَلَى بُعْدِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ! وَقَدْ جَمَعُوا فِيهِ جُمَلًا مِنَ الْأَغَالِيطِ اللَّائِقَةِ بِعُقُولِهِمُ السَّخِيفَةِ وَأَذْهَانِهِمُ الْبَعِيدَةِ الْفَاسِدَةِ، فَخَالَفُوا قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا**﴾[الإسراء :٣٦] وَخَالَفُوا صَرِيحَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالْأَحَادِيثَ الصَّرِيحَةَ الْمَشْهُورَةَ فِي إِعْظَامِ شَهَادَةِ الزُّورِ، وَخَالَفُوا إِجْمَاعَ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْقَطْعِيَّاتِ فِي تَحْرِيمِ الْكَذِبِ عَلَى آحَادِ النَّاسِ، فَكَيْفَ بِمَنْ قَوْلُهُ شَرْعٌ وَكَلَامُهُ وَحْيٌ.

وَإِذَا نَظَرَ فِي قَوْلِهِمْ وَجَدَ كَذِبًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم:٣، ٤].

وَمِنْ أَعْجَبِ الْأَشْيَاءِ قَوْلُهُمْ: (هَذَا كَذِبٌ لَهُ) وَهَذَا جَهْلٌ مِنْهُمْ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَخِطَابِ الشَّرْعِ؛ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ كَذِبٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي تَعَلَّقُوا بِهِ، فَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْهُ بِأَجْوِبَةٍ، أَحْسَنُهَا وَأَخْصَرُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: «لِيُضِلَّ النَّاسَ» زِيَادَةٌ بَاطِلَةٌ، اتَّفَقَ الْحُفَّاظُ عَلَى إِبْطَالِهَا، وَأَنَّهَا لَا تُعْرَفُ صَحِيحَةً بِحَالٍ.

الثَّانِي: جَوَابُ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ، أَنَّهَا لَوْ صَحَّتْ لَكَانَتْ لِلتَّأْكِيدِ؛ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿**فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ [الأنعام:١٤٤].

الثَّالِثُ: أَنَّ اللَّامَ فِي «لِيُضِلَّ» لَيْسَتْ لَامَ التَّعْلِيلِ، بَلْ هِيَ لَامُ الصَّيْرُورَةِ وَالْعَاقِبَةِ، مَعْنَاهُ أَنَّ عَاقِبَةَ كَذِبِهِ وَمَصِيرِهِ إِلَى الْإِضْلَالِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًاۗ**﴾ [القصص :٨] وَنَظَائِرُهُ فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَاهُ: فَقَدْ يَصِيرُ أَمْرُ كَذِبِهِ إِضْلَالًا.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ، مَذْهَبُهُمْ أَرَكُّ مِنْ أَنْ يُعْتَنَى بِإِيرَادِهِ، وَأَبْعَدُ مِنْ أَنْ يُهْتَمَّ بِإِبْعَادِهِ، وَأَفْسَدُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَىٰ إِفْسَادِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٧١).

وهو يَلعب بالحَمَام، فرَوَىٰ له عن النبي ﷺ: «لا سَبْق إلا في نَصْل أو حافر أو جَناح» فزاد في الحديث (أو جَناح) إرضاء للمهدي. وقد رُوي أنه قال له وهو خارج: أشهد أن قفاك قفا كذاب! وأَمَر بذبح الحَمَام. وأما أصل الحديث، فثابت من رواية أحمد وأصحاب السُّنن [1].

(١) «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» (ص٣٢٨-٣٣٢) بتصرف وزيادة.

المطلب الخامس

أحاديث ليس لها أصل، ولا توجد في شيء من دواوين الإسلام، وليس لها إسناد

١ - «لُقمة في بطن جائع خير من بناء ألف جامع»[(١)].

٢ - «إذا تحيرتم في الأمور، فعليكم بأصحاب القبور»[(٢)].

٣ - قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «يا علي، لا تَنَم إلا أن تأتي بخمسة أشياء، وهي قراءة القرآن كله، والتصدق بأربعة آلاف درهم، وزيارة الكعبة، وحفظ مكانك في الجنة، وإرضاء الخصوم».

قال علي: وكيف ذلك يا رسول الله؟!

قال النبي ﷺ: «أما تَعْلم أنك إذا قرأتَ (قل هو الله أحد) ثلاث مرات، فقد

---

(١) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص ٢٢٨رقم ١١٤٨).

(٢) قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: فَهَذَا الْحَدِيثُ كَذِبٌ مُفْتَرًى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِإِجْمَاعِ الْعَارِفِينَ بِحَدِيثِهِ، لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِذَلِكَ، وَلَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ. «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٥٦).

وقال أيضًا رحمه الله: ولو تَحَرَّىٰ الدعاء عند صنم أو صليب أو كنيسة، يرجو الإجابة بالدعاء في تلك البقعة، لكان هذا من العظائم! بل لو قَصَد بيتًا أو حانوتًا في السوق، أو بعض عوامید الطرقات، يدعو عندها، يرجو الإجابة بالدعاء عندها؛ لكان هذا من المنكرات المحرمة؛ إذ ليس للدعاء عندها فضل. فقَصْد القبور للدعاء عندها من هذا الباب، بل هو أشد من بعضه؛ لأن النبي ﷺ نهىٰ عن اتخاذها مساجد واتخاذها عيدًا، وعن الصلاة عندها، بخلاف كثير من هذه المواضع.

وما يرويه بعض الناس من أنه قال: «إذا تحيرتم في الأمور، فاستعينوا بأهل القبور» أو نحو هذا، فهو كلام موضوع مكذوب باتفاق العلماء. «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ١٩٦).

قرأتَ القرآن كله؟ وإذا قرأتَ (الفاتحة) أربع مرات، فقد تصدقتَ بأربعة آلاف درهم؟ وإذا قلتَ: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له المُلك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو علىٰ كل شيء قدير) عَشْر مرات، فقد زرتَ الكعبة؟ وإذا قلت: (لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) عَشْر مرات، فقد حَفِظْتَ مكانك في الجنة؟ وإذا قلت: (أستغفر الله العظيم، الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، وأتوب إليه) عَشْر مرات، فقد أرضيتَ الخصوم؟»[١].

٤ - خبر أن النبي ﷺ كان له جار يهودي يؤذيه، وكان هذا اليهودي يضع القاذورات كل يوم علىٰ عتبة باب النبي ﷺ، وأنه مَرِض في يوم، فذهب له النبي ﷺ يعوده ويَسأل عنه، فأسلم هذا اليهودي لِما رأىٰ من حُسن خُلق النبي ﷺ[٢].

٥ - «الدين المعاملة»[٣].

٦ - «إذا ماتت الأُم نَزَل مَلَك من السماء يقول: يا بن آدم، ماتت التي كنا نكرمك لأجلها، فاعمل لنفسك نُكرمْك»[٤].

٧ - «لا عَزَاء فوق ثلاث»[٥].

(١) «فتاوى الشبكة الإسلامية» (٣/ ١٢١٢).

(٢) «القول النفيس فيما اشتهر مما لم يصح من حديث» (ص ٢٥٣).

(٣) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة» (٥/ ١١).

(٤) «موقع الإسلام ويب» رقم الفتوى (٤١٥١٠٨).

(٥) «الموسوعة الفقهية المُيسَّرة في فقه الكتاب والسُّنة المطهرة» (٤/ ١٨٦).

المطلب السادس

الآثار السيئة الناتجة عن الوضع

❁ من الآثار السيئة: الضرر بالعقيدة:

❑ كأحاديث التجسيم والتشبيه، فقد ضل بسببها قوم، حتىٰ زعموا أن الله جسم من الأجسام!

❑ وكحديث: «لو أَحْسَن أحدكم ظنه بحجر، لنَفَع» [1] فقد تَعلَّق به بعض الجهال الأغبياء، فنفضوا قلوبهم من الثقة بالله، وانصرفوا إلىٰ بعض الجمادات والمخلوقات، يرجون النفع أو دفع الضر، فوقعوا في الضلال المبين!

❁ ومن الآثار السيئة: تكثير البدع وتنفيق سوقها:

❑ فكثير من البدع تجد منشأها من الأحاديث الموضوعة! وذلك مثل بدعة الخِرقة عند الصوفية علىٰ الهيئة المتعارفة عندهم، فقد اعتمدوا فيها علىٰ أحاديث أنكرها أهل العلم قاطبة.

❑ وكذا بدعة التواجد والرقص عند السماع. وكذا بدعة صلاة الرغائب، وصلاة نصف شعبان بطريقة غير مشروعة. وصلوات الأيام والليالي، وصيام أيام مخصوصة من رجب، كلها أساسها الأحاديث المكذوبة.

---

(١) حديث موضوع مكذوب باطل «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (٣١٥)، و«النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية» (٢٦٥)، و«اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع» (٤٤١).

❑ وكذا بدعة النَّوْح والبكاء يوم عاشوراء، وبدعة الفرح والسرور فيه، فقد وَضَع مُحِبو الحسين رضي الله عنه أحاديث الحزن، ووَضَع أعداؤهم أحاديث الفرح.

❑ وقد بَلَغ من المبتدعة أن زادوا في حديث: «... وكل بدعة ضلالة...»: «إلا بدعة في عبادة» وقد كَذَبوا؛ فكل بدعة أيًّا كان نوعها ضلالة.

❁ ومن أسوأ الآثار:

أن كثيرين ممن ليسوا من أهل الحديث والمتفرغين له- لم ينتبهوا إلىٰ بعض الموضوعات، واغتروا بها وأوردوها في كتبهم ورسائلهم واحتجاجاتهم ومناظراتهم، وما مِن علم إلا ونجد في كتبه موضوعات وإسرائيليات، منها ما هو بالغ الخطورة علىٰ الإسلام ورسوله!

ففي بعض كتب الفقه أحاديث موضوعة، وفي كتب الوعظ والتصوف والأخلاق، بل وفي بعض كتب النحو والصرف واللغة والأدب، كـ «صُبْح الأعشىٰ» و«نهاية الأَرَب» وفي بعض كتب الحديث موضوعات، إلا أنها- والحق يقال- قليلة جدًّا بالنسبة لغيرها من كتب العلوم الأخرىٰ.

وقد تَلَقَّىٰ جمهور الناس وعامتهم هذه الموضوعات، وتَقبَّلوها علىٰ أنها صحيحة، وأذاعوها. وقد ساعد علىٰ ذلك أن مؤلفي هذه الكتب علماء أَجِلاء في فنونهم، وإن كانوا ليسوا من أهل العلم بالحديث. كما ساعد علىٰ انتشارها ضعف دراسة السُّنة والأحاديث، وعدم العناية بعلم الرجال والنقد بعد العصور الأولىٰ، عصور الحديث الذهبية.

وقد تنبه علماؤنا الأوائل- أثابهم الله- إلىٰ خطر ما في هذه الكتب، فأَلَّفُوا كتب التخريج، التي تُميِّز الصحيح من الضعيف والحق من الباطل، ولو أن كتب

التخريج طُبعت مع هذه الكتب ونُشرت، لكان من وراء ذلك الخير الكثير [١].

(١) انتهى بتصرف من كتاب «الوسيط» (ص ٣٤٣).

المطلب السابع

مخاطر وأضرار الأحاديث المكذوبة

❑ **أولًا**- أن المتحدث بها- دون بيان حالها من الضعف- يقع في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، سواء شَعَر بذلك أم لم يَشعر. وقد قال رسول الله ﷺ: «مَن كَذَب عليَّ متعمدًا، فليَتبوأ مقعده من النار»[1].

❑ **ثانيًا**- أن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة تُشوِّه جمال الدين، وتُحْدِث تضاربًا بين النصوص وبعضها، بما قد يُنفِّر غير المسلمين عن الدخول في الدين.

❑ **ثالثًا**- أن العمل بها (مع شدة ضعفها ووضعها) يُدخِل في الدين ما ليس منه، ومِن ثَم تنتشر البدعة وتنطفئ السُّنة.

❑ **رابعًا**- أن ينبني علىٰ روايتها تحليل ما حَرَّم الله، أوتحريم ما أَحَله الله.

❑ **خامسًا**- أن هذه الأحاديث الموضوعة تُحْدِث شقاقًا وخلافًا بين المسلمين.

❑ **سادسًا**- أن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة قد تَحْمِل ذمًّا لبعض الصحابة، أو لبعض المهن أو لبعض البلاد، أو لبعض الأطعمة أو لبعض

---

(١) حديث صحيح متواتر: أخرجه البخاري (٣٤٦١)، و(١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١٠٦٦) وفي عدة مواطن من «صحيحه» عن عدد كبير من صحابة رسول الله ﷺ.
وكذا أخرجه كم هائل غير البخاري، انظر مسلمًا (١/ ٧) (٤)، وفي المقدمة (١) و(٣٠٠٤) وغيرهما.

الملابس... أو لغير ذلك، مما يُنفِّر المسلم عنها. وفي الوقت نفسه قد تَحْمِل ثناء فيَحمل المسلمَ علىٰ فعلها.

❑ **سابعًا**- أن هذه الأحاديث الضعيفة المكذوبة قد تؤدي إلىٰ صراعات مذهبية؛ وذلك أن منها أحاديث فيها بعض الثناء علىٰ الأحناف وعلىٰ أبي حنيفة، وفيها غاية الذم والتجريح لإمام كالشافعي علىٰ سبيل المثال.

❑ **ثامنًا**- أن العمل بها قد يَصرف الناسَ عن العمل بصحيح السُّنة النبوية، فضلًا عن ترك العمل بالقرآن الكريم. وقد يَحمل علىٰ التثبيط عن الجهاد في سبيل الله.

❑ **تاسعًا**- أن مِن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة ما قد يَحمل ذمًّا شديدًا لبعض الأنبياء عليهم السلام، وذِكر أمور لم تَحْدث لهم بما يَشينهم ويَنقص من قدرهم. بل ومنها ما فيه انتقاص من حق الله ﷻ، ونسبة ما لا يصح ولا يُعقل إليه سبحانه وتعالىٰ[1].

(١) «مصطلحات الحديث والمُحَدِّثين» لفضيلة الشيخ مصطفى العدوي، حَفِظه الله (ص٢٤، ٢٥).

المطلب الثامن

تضعيف الحديث وتصحيحه عن طريق الكشف والإلهام[١]

إن أهل الحديث ومَن سَلَك طريقهم وعَمِل بقواعدهم، الذين يُعْرَف الحديث من خلالهم، يعرفون هل ثبت عن رسول الله ﷺ الحديث أم لا؟

هذه القواعد والعلامات لا تغيير ولا تبديل فيها إلىٰ أن تقوم الساعة، فبها يُعْرَف الحديث: هل هو صحيح أم موضوع مكذوب علىٰ النبي ﷺ؟

أما تصحيح الحديث وتضعيفه بعيدًا عن هذه القواعد والعلامات التي في هذا الكتاب، فهذا الكلام من الأكاذيب الساطعة والأباطيل المتراكمة، ومن المفاهيم المغلوطة وهدم لقواعد علماء أهل الحديث قاطبة.

يقول ابن عربي الطائي[٢]: (فرُبّ حديث يكون صحيحًا من طريق رواته،

---

(١) **الكشف في اللغة**: رَفْع الحجاب.
وفي الاصطلاح: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية، وجودًا وشهودًا. «التعريفات» للجرجاني (ص ١٨٤).
وأما تعريف الإلهام: فهو ما يُلْقَى في الرُّوع بطريق الفيض. وقيل: الإلهام: ما وقع في القلب من علم، وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة، وهو ليس بحجة عند العلماء. المصدر السابق (ص٣٤).

(٢) ابن عربي محيي الدين، أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي، الحاتمي، المُرْسِي، مولده (٥٦٠) وفاته (٦٣٨هـ). صاحب الكتابَين المشهورَين، وقد حَذَّر علماء أهل السُّنة والجماعة من القراءة فيهما: «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحِكَم»
* **من أقوال الأئمة الكبار المعتبرين بشأن ابن عربي الطائي:**
قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد حَكَىٰ العَلَّامة ابن دقيق العيد شيخنا، أنه سَمِع الشيخ عز الدين ابن=

= عبد السلام يقول عن ابن العربي: شيخُ سُوء، كذاب، يقول بقِدَم العَالَم، ولا يُحَرِّم فَرْجًا. «سِيَر أعلام النبلاء» (١٦/ ٣١٠).

وقال أبو حيان الأندلسي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمِنْ بَعْضِ اعْتِقَادَاتِ النَّصَارَى اسْتَنْبَطَ مَنْ تَسَتَّرَ بِالْإِسْلَامِ ظَاهِرًا، وَانْتَمَى إِلَى الصُّوفِيَّةِ-حُلُولَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الصُّوَرِ الْجَمِيلَةِ.

وَمَنْ ذَهَبَ مِنْ مَلَاحِدَتِهِمْ إِلَى الْقَوْلِ بِالِاتِّحَادِ وَالْوَحْدَةِ: كَالْحَلَّاجِ، وَالشَّوْذِيِّ، وَابْنِ أَحْلَى، وَابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمُقِيمِ كَانَ بِدِمَشْقَ، وَابْنِ الْفَارِضِ. وَأَتْبَاعِ هَؤُلَاءِ كَابْنِ سَبْعِينَ، وَالتُّسْتَرِيِّ تِلْمِيذِهِ، وَابْنِ مُطَرِّفٍ الْمُقِيمِ بِمُرْسِيَةَ، وَالصَّفَّارِ الْمَقْتُولِ بِغَرْنَاطَةَ، وَابْنِ اللَّبَّاجِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْمُقِيمِ كَانَ بِلُورَقَةَ.

وَمِمَّنْ رَأَيْنَاهُ يُرْمَى بِهَذَا الْمَذْهَبِ الْمَلْعُونِ: الْعَفِيفُ التِّلِمْسَانِيُّ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ أَشْعَارٌ كَثِيرَةٌ، وَابْنُ عَيَّاشٍ الْمَالِقِيُّ الْأَسْوَدُ الْأَقْطَعُ الْمُقِيمُ كَانَ بِدِمَشْقَ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ الْمُؤَخَّرِ الْمُقِيمُ كَانَ بِصَعِيدِ مِصْرَ، وَالْأَيْكِيُّ الْعَجَمِيُّ الَّذِي كَانَ تَوَلَّى الْمَشْيَخَةَ بِخَانَقَاه سَعِيدِ السُّعَدَاءِ بِالْقَاهِرَةِ مِنْ دِيَارِ مِصْرَ، وَأَبُو يَعْقُوبَ بْنُ مُبَشِّرٍ تِلْمِيذُ التُّسْتَرِيِّ الْمُقِيمُ كَانَ بِحَارَةِ زُوَيْلَةَ.

وَإِنَّمَا سَرَدْتُ أَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ نُصْحًا لِدِينِ اللهِ، يَعْلَمُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَشَفَقَةً عَلَى ضُعَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَلِيَحْذَرُوا؛ فَهُمْ شَرٌّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ اللَّهَ تَعَالَى وَرُسُلَهُ، وَيَقُولُونَ بِقِدَمِ الْعَالَمِ، وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ.

وَقَدْ أُولِعَ جَهَلَةٌ مِمَّنْ يَنْتَمِي لِلتَّصَوُّفِ بِتَعْظِيمِ هَؤُلَاءِ وَادِّعَائِهِمْ أَنَّهُمْ صَفْوَةُ اللَّهِ وَأَوْلِيَاؤُهُ. «البحر المحيط في التفسير» (٤/ ٢١٠).

وقال ابن هشام اللُّغَوي رَحِمَهُ اللَّهُ، متحدثًا عن أحد كتب ابن عربي: هذا كتاب فصوص الظلْم، ونقيض الحِكَم، وضلال الأمم، كتاب يَعجز الذم عن وصفه، قد اكتنفه الباطل من بين يديه ومن خلفه، لقد ضل مؤلفه ضلالًا بعيدًا، وخَسِر خسرانًا مبينًا؛ لأنه مُخالِف لما أَرْسَل الله به رسله، وأَنْزَل به كتبه، وفَطَر عليه خليقته. «مصرع التصوف» (ص ١٤٤) دار اليسر.

*** أقوال العلماء في حُكْم القراءة في كتب ابن عربي:**

قال الإمام ابن كَثير:

صَاحِبُ الْفُصُوصِ وَغَيْرِهَا، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَبِيٍّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِيُّ الْحَاتِمِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، طَافَ الْبِلَادَ، وَأَقَامَ بِمَكَّةَ مُدَّةً، وَصَنَّفَ فِيهَا كِتَابَهُ الْمُسَمَّى بِـ «الْفُتُوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ» فِي نَحْوِ عِشْرِينَ مُجَلَّدًا. فِيهَا مَا يُعْقَلُ وَمَا لَا يُعْقَلُ، وَمَا يُنْكَرُ وَمَا لَا يُنْكَرُ، وَمَا يُعْرَفُ وَمَا لَا يُعْرَفُ. وَلَهُ الْكِتَابُ الْمُسَمَّى بِـ «فُصُوصِ الْحِكَمِ» فِيهِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ ظَاهِرُهَا كُفْرٌ صَرِيحٌ. وَلَهُ كِتَابُ «الْعِبَادَاتِ» وَدِيوَانُ شِعْرٍ رَائِقٍ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ أُخَرُ كَثِيرَةٌ. «البداية والنهاية» (١٧/ ٢٥٣).

وقال الإمام الذهبي: وَمِنْ أَرْدَإِ تَوَالِيفِهِ كِتَابُ «الفُصُوصِ» فَإِنْ كَانَ لَا كُفْرَ فِيْهِ فَمَا فِي الدُّنْيَا كُفْرٌ، نَسْأَلُ اللهَ العَفْوَ وَالنَّجَاةَ، فَوَاغَوْثَاهُ بِاللهِ! «سِيَر أعلام النبلاء» (٢٣/ ٤٨). =

يَحصل لهذا المُكاشِف أنه غير صحيح؛ لسؤاله لرسول الله، فيَعلم وضعه ويَترك العمل به، وإنْ عَمِل به أهل النقل لصحة طريقه. ورُبّ حديث تُرك العمل به لضعف طريقه من أجل وَضَّاع في رواته، يكون صحيحًا في نفس الأمر؛ لسماع المُكاشِف له من الرُّوح حين إلقائه علىٰ رسول الله ﷺ)[1].

يقول الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) ردًّا علىٰ هذا القول المفترىٰ المكذوب:

(لا يجوز أن يُعارِض خبرَه دليل صحيح: لا عقلي ولا سمعي. وإن ما عارض أخباره من الأمور التي يَحتجّ بها المُعارِضون ويسمونها (عقليات)[2] أو (بُرهانيات)[3]، أو (وَجديات)[4]، .....

= **وقال برهان الدين البِقاعي** رَحِمَهُ اللَّهُ (وفاته ٨٨٥هـ): فالحُكْم في هذه الكتب وأمثالها:
١ـ إذهاب أعيانها متى وُجدت، بالتحريق بالنار.
٢ـ والغَسْل بالماء حتى ينمحى أثر الكتاب؛ لِما في ذلك من المصلحة العامة في الدين بمحو العقائد المختلفة.
٣ـ فيتعين على ولي الأمر إحراق هذه الكتب دفعًا للمفسدة العامة، ويتعين على مَن كانت عنده التمكين منها للإحراق. «مصرع التصوف» (ص ١٤٦) دار اليسر.
وقال الحَصْكَفي (١٠٨٨ هـ): فَيَجِبُ الِاحْتِيَاطُ بِتَرْكِ مُطَالَعَةِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ، وَقَدْ صَدَرَ أَمْرٌ سُلْطَانِيٌّ بِالنَّهْيِ، فَيَجِبُ الِاجْتِنَابُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ. انْتَهَى فَلْيُحْفَظْ. «الدر المختار» (٤/ ٢٣٨).
قلت (عبد الرحمن): وحتى لا يَحدث التباس، فهذا (ابن عربي) النكرة. وهناك (ابن العربي) المعرفة، محمد بن عبد الله بن محمد المَعَافِري، أبو بكر ابن العربي. (وفاته ٥٤٣هـ) إمام من أئمة المالكية. له مؤلفات عدة، ومنها: «عارضة الأحوذي في شرح سُنن الترمذي»، و«القبس في شرح موطأ مالك بن أنس»، و«أحكام القرآن»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«العواصم من القواصم».

(١) «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» (١ـ١٤)، و«النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (ص١٧)، و«كشف المخبوء في تخريج حديث التسمية عند الوضوء» (ص ٥٤).

(٢) **قلت (عبد الرحمن)**: تقديم العقل على النصوص الشرعية.

(٣) **قلت (عبد الرحمن)**: البرهان: الحجة والبيان بعيدًا عن السُّنة الصحيحة والقرآن.

(٤) **الوجد**: وهو حالة يَشعر فيها المرء بانقطاع أوصافه البشرية، وباتحاد نفسه بالموجود الكامل=

أو (ذوقيات) [١]، أو (مُخاطَبات)[٢]، أو (مُكاشَفات)[٣]، أو (مُشاهَدات)[٤]، أو نحو ذلك من الأمور الدهشات، أو يُسَمُّون ذلك تحقيقًا، أو توحيدًا، أو عرفانًا، أو حكمة حقيقية، أو فلسفة، أو معارف يقينية... ونحو ذلك من الأسماء التي يسميها بها أصحابها؛ فنحن نَعلم علمًا يقينيًّا لا يحتمل النقيض أن تلك جهليات)[٥].

ويَرُد الإمام ابن القيم (٧٥١هـ) ردًّا واضحًا جليًّا، أن العلم ما قام به الدليل، وليس بعد القرآن الكريم والسُّنة النبوية الصحيحة إلا شبهات وآراء وخيالات، ومَن فارق الدليل ضل عن سواء السبيل، فيقول:

(وَأَمَّا الْكَلِمَاتُ الَّتِي تُرْوَىٰ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنَ التَّزْهِيدِ فِي الْعِلْمِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: نَحْنُ نَأْخُذُ عِلْمَنَا مِنَ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَأَنْتُمْ تَأْخُذُونَهُ مِنْ حَيٍّ يَمُوتُ.

وَقَوْلِ الْآخَرِ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ: أَلَا تَرْحَلُ حَتَّىٰ تَسْمَعَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ؟ فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ بِالسَّمَاعِ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ- مَنْ يَسْمَعُ مِنَ الْخَلَّاقِ؟!

= المتعالي، أي: بالله. «المعجم الفلسفي» (٢/ ٥٥٦).
وله ثلاث مراتب: التواجد، الوجد، الوجود. «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» (١/ ٢٦٢).

(١) **الذوق**: عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، يُفَرِّقون به بين الحق والباطل، من غير أن يَنقلوا ذلك من كتاب أو غيره. «التعريفات» للجرجاني (ص ١٠٧).

(٢) **قلت (عبد الرحمن)**: المُخاطَبات: خطاب يُخاطِب الله به بعض عباده.

(٣) انظر المطلب الثامن.

(٤) **المشاهدات**: هي ما يُحْكَم فيه بالحس، سواء كان من الحواس الظاهرة أو الباطنة. «التعريفات» للجرجاني (ص٢١٥).

(٥) «دَرْء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٥٥).

وَقَوْلِ الْآخَرِ: الْعِلْمُ حِجَابٌ بَيْنَ الْقَلْبِ وَبَيْنَ اللهِ ﷻ.

وَقَوْلِ الْآخَرِ: لَنَا عِلْمُ الْحَرْفِ، وَلَكُمْ عِلْمُ الْوَرَقِ.

وَنَحْوِ هَذَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي أَحْسَنُ أَحْوَالِ قَائِلِهَا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ، أَوْ شَاطِحًا مُعْتَرَفًا بِشَطْحِهِ! وَإِلَّا فَلَوْلَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَمْثَالُهُ، وَلَوْلَا (أَخْبَرَنَا) وَ(حَدَّثَنَا) لَمَا وَصَلَ إِلَىٰ هَذَا وَأَمْثَالِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وَمَنْ أَحَالَكَ عَلَىٰ غَيْرِ (أَخْبَرَنَا) وَ(حَدَّثَنَا) فَقَدْ أَحَالَكَ إِمَّا عَلَىٰ خَيَالِ صُوفِيٍّ، أَوْ قِيَاسِ فَلْسَفِيٍّ، أَوْ رَأْيِ نَفْسِيٍّ. فَلَيْسَ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَ(أَخْبَرَنَا) وَ(حَدَّثَنَا) إِلَّا شُبُهَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَآرَاءُ الْمُنْحَرِفِينَ، وَخَيَالَاتُ الْمُتَصَوِّفِينَ، وَقِيَاسُ الْمُتَفَلْسِفِينَ.

وَمَنْ فَارَقَ الدَّلِيلَ، ضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ. وَلَا دَلِيلَ إِلَىٰ اللهِ وَالْجَنَّةِ سِوَىٰ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَكُلُّ طَرِيقٍ لَمْ يَصْحَبْهَا دَلِيلُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فَهِيَ مِنْ طُرُقِ الْجَحِيمِ وَالشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)[1].

وقال صِديق حسن خان (١٣٠٧هـ) مُؤكِّدًا علىٰ أن الشريعة الإسلامية قد اكتملت بانتقال النبي محمد ﷺ، فالرؤىٰ والمنامات لا تَنفي ولا تُثبِت أيّ حُكْم من أحكام الشريعة: (والكشف والكرامة ليسا بحجة في أحكام الشريعة المطهرة، وخاصة فيما يخالف ظاهر الكتاب والسُّنة)[2].

وَعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»[3].

---

(١) «مَدارِج السالكين» (٢/ ٤٣٨، ٤٣٩).

(٢) «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» (ص ١٠٢).

(٣) «صحيح مسلم» رقم (٢٢٦٦).

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (٦٧٦هـ): مَعْنَىٰ الْحَدِيثِ: أَنَّ رُؤْيَتَهُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَضْغَاثِ الْأَحْلَامِ وَتَلْبِيسِ الشَّيْطَانِ. وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِهِ؛ لِأَنَّ حَالَةَ النَّوْمِ لَيْسَتْ حَالَةَ ضَبْطٍ وَتَحْقِيقٍ لِمَا يَسْمَعُهُ الرَّائِي. وَقَدِ اتَّفَقُوا عَلَىٰ أَنَّ مِنْ شَرْطِ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَشَهَادَتُهُ أَنْ يَكُونَ مُتَيَقِّظًا لَا مُغَفَّلًا، وَلَا سَيِّئَ الْحِفْظِ، وَلَا كَثِيرَ الْخَطَأِ، وَلَا مُخْتَلَّ الضَّبْطِ. وَالنَّائِمُ لَيْسَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَمْ تُقْبَلْ رِوَايَتُهُ لِاخْتِلَالِ ضَبْطِهِ.

هَذَا كُلُّهُ فِي مَنَامٍ يَتَعَلَّقُ بِإِثْبَاتِ حُكْمٍ عَلَىٰ خِلَافِ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْوُلَاةُ. أَمَّا إِذَا رَأَىٰ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُهُ بِفِعْلِ مَا هُوَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، أَوْ يَنْهَاهُ عَنْ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، أَوْ يُرْشِدُهُ إِلَىٰ فِعْلِ مَصْلَحَةٍ، فَلَا خِلَافَ فِي اسْتِحْبَابِ الْعَمَلِ عَلَىٰ وَفْقِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ حُكْمًا بِمُجَرَّدِ الْمَنَامِ، بَلْ تَقَرَّرَ مِنْ أَصْلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَاللهُ أَعْلَمُ[1].

وقال ابن الحاج رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٣٧هـ): وَلْيَحْذَرْ مِمَّا يَقَعُ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَهُوَ أَنْ يَرَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنَامِهِ، يَأْمُرُهُ بِشَيْءٍ أَوْ يَنْهَاهُ عَنْ شَيْءٍ، فَيَنْتَبِهُ مِنْ نَوْمِهِ، فَيُقْدِمُ عَلَىٰ فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ بِمُجَرَّدِ الْمَنَامِ، دُونَ أَنْ يَعْرِضَهُ عَلَىٰ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَعَلَىٰ قَوَاعِدِ السَّلَفِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ[2].

قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣].

قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٦٧١هـ) **وَعَلَىٰ الْجُمْلَةِ**، فَقَدْ حَصَلَ الْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ،

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١١٥).

(٢) «المَدْخَل» (٤/ ٢٨٦).

وَالْيَقِينُ الضَّرُورِيُّ، وَاجْتِمَاعُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، عَلَىٰ أَنْ لَا طَرِيقَ لِمَعْرِفَةِ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَىٰ الَّتِي هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَىٰ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَلَا يُعْرَفُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الرُّسُلِ، فَمَنْ قَالَ: (إِنَّ هُنَاكَ طَرِيقًا آخَرَ يُعْرَفُ بِهَا أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ غَيْرُ الرُّسُلِ) بِحَيْثُ يُسْتَغْنَىٰ عَنِ الرُّسُلِ، فَهُوَ كَافِرٌ، يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ، وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَىٰ سُؤَالٍ وَلَا جَوَابٍ، ثُمَّ هُوَ قَوْلٌ بِإِثْبَاتِ أَنْبِيَاءَ بَعْدَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، الَّذِي قَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ خَاتَمَ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ، فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَلَا رَسُولَ[1].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا النَّمَطِ مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الْفِقْهِ وَالسُّنَنِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ السُّنَنِ، فَيَقُولُ: (وَقَعَ فِي خَاطِرِي كَذَا) أَوْ (أَخْبَرَنِي قَلْبِي بِكَذَا) فَيَحْكُمُونَ بِمَا يَقَعُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَيَغْلِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ خَوَاطِرِهِمْ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لِصَفَائِهَا مِنَ الْأَكْدَارِ وَخُلُوِّهَا مِنَ الْأَغْيَارِ، فَتَتَجَلَّىٰ لَهُمُ الْعُلُومُ الْإِلَهِيَّةُ وَالْحَقَائِقُ الرَّبَّانِيَّةُ، فَيَقِفُونَ عَلَىٰ أَسْرَارِ الْكُلِّيَّاتِ، وَيَعْلَمُونَ أَحْكَامَ الْجُزْئِيَّاتِ، فَيَسْتَغْنُونَ بِهَا عَنْ أَحْكَامِ الشَّرَائِعِ الْكُلِّيَّاتِ، وَيَقُولُونَ: هَذِهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْعَامَّةُ إِنَّمَا يُحْكَمُ بِهَا عَلَىٰ الْأَغْبِيَاءِ وَالْعَامَّةِ، وَأَمَّا الْأَوْلِيَاءُ وَأَهْلُ الْخُصُوصِ فَلَا يَحْتَاجُونَ لِتِلْكَ النُّصُوصِ.

وَقَدْ جَاءَ فِيمَا يَنْقُلُونَ: (اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ) وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَىٰ هَذَا بِالْخَضِرِ، وَأَنَّهُ اسْتَغْنَىٰ بِمَا تَجَلَّىٰ لَهُ مِنْ تِلْكَ الْعُلُومِ عَمَّا كَانَ عِنْدَ مُوسَىٰ مِنْ تِلْكَ الْفُهُومِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ زَنْدَقَةٌ وَكُفْرٌ، يُقْتَلُ قَائِلُهُ وَلَا يُسْتَتَابُ، وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَىٰ سُؤَالٍ وَلَا جَوَابٍ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ هَدُّ الْأَحْكَامِ وَإِثْبَاتُ أَنْبِيَاءَ بَعْدَ نَبِيِّنَا ﷺ[2].

---

(١) «تفسير القرطبي» (١١/ ٤٠).

(٢) «تفسير القرطبي» (٧/ ٣٧).

وقال الإمام السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ **(١٣٧٦هـ)**: يقول تعالىٰ: لا أحد أعظم ظلمًا، ولا أكبر جُرمًا، ممن كَذَب علىٰ الله، بأن نَسَب إلىٰ الله قولًا أو حُكمًا، وهو تعالىٰ بريء منه. وإنما كان هذا أظلم الخلق؛ لأن فيه من الكذب وتغيير الأديان أصولها وفروعها، ونسبة ذلك إلىٰ الله- ما هو من أكبر المفاسد.

ويَدخل في ذلك: ادعاء النبوة وأن الله يوحي إليه، وهو كاذب في ذلك، فإنه -مع كذبه علىٰ الله، وجرأته علىٰ عظمته وسلطانه- يوجب علىٰ الخلق أن يتبعوه، ويجاهدهم علىٰ ذلك، ويستحل دماء مَن خالفه وأموالهم.

ويَدخل في هذه الآية كل مَن ادعىٰ النبوة، كمُسيلِمة الكذاب والأسود العَنْسي والمختار... وغيرهم ممن اتصف بهذا الوصف [١].

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ **(١٤٢٠هـ)**: ومن المقرر عند العلماء أن الرؤيا لا يَثبت بها حُكْم شرعي، فبالأَوْلىٰ ألا يَثبت بها حديث نبوي، والحديث هو أصل الأحكام بعد القرآن [٢].

وأخيرًا: من أدلة الوضع في الحديث ادعاء بعض الصوفية أنه تَلقَّىٰ الحديث عن النبي ﷺ، بطريق الكشف، دون أن يكون له سند متصل صحيح، أو بطريق الرؤيا كذلك؛ إذ إنه من المتفق عليه بين علماء الدين أن الرؤيا والكشف لا يتقرر بهما حقيقة شرعية؛ لِما يكتنفهما من التخليط وعدم الضبط، فإضافة شيء إلىٰ الدين من غير أن يقوم عليه دليل من الكتاب، أو السُّنة المتلقاة عن النبي ﷺ، بالسند الصحيح- يُعتبَر ابتداعًا في الدين، وزعمًا باطلًا مردودًا علىٰ مَن يزعمه [٣].

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (٢٦٤).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ على الأمة» (١/ ٦٥٠) حديث رقم (٤٥١).

(٣) «الحديث والمُحَدِّثون» (ص ٤٨٥)، و«الإلهام في الرُّؤَى والأحلام» للشيخ أحمد عبد الحافظ (١٢٨ـ ١٣٢ و١٤٨).

المطلب التاسع

عاقبة الكذب على النبي ﷺ في الدنيا والآخرة

❁ للكذب عمومًا عواقب وخيمة، منها:

١ - الكذب وسيلة لدمار صاحبه أممًا وأفرادًا.

٢ - الكذب قد يؤدي بصاحبه إلىٰ النار.

٣ - الكذب سراب يُقرِّب البعيد ويُبعِّد القريب.

٤ - الكذب يُذهِب المروءة والجَمَال والبهاء.

٥ - الكذّاب لص يَسرق العقل، كما يَسرق اللص المال.

٦ - الكاذب مهان ذليل.

٧ - الأمم التي كَذَّبَتِ الرسل لاقت مصيرها من الدمار والهلاك.

٨ - يورث فساد الدين والدنيا.

٩ - دليل علىٰ خسة النفس ودناءتها.

١٠ - احتقار الناس له وبُعدهم عنه.

١١ - يَمقت نفسه بنفسه ويحتقرها [١].

❑ **قلت:** هذا في حق مَن كَذَب علىٰ غير النبي ﷺ، أما مَن تَعمَّد الكذب علىٰ النبي ﷺ فيستوجب لعنة الله عليه في الدنيا والآخرة، ودخول النار يوم القيامة.

---

(١) «نَضْرة النعيم» (١١/ ٥٤٣٠).

قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب ٥٧].

وقال الله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزُّمَر: ٦٠].

عَنِ المُغِيرَةِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: **«إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَىٰ أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**(١).

وَعَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ»**(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**(٣).

وَعَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الفِرَىٰ أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِيَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ، أَوْ يَقُولَ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ»**(٤).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَقَدْ رَآنِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ**

---

(١) «صحيح البخاري» رقم (١٢٩١).

(٢) «صحيح البخاري» رقم (١٠٦).

(٣) «صحيح البخاري» رقم (٣٤٦١).

(٤) «صحيح البخاري» رقم (٣٥٠٩).

مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [١].

وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ رَوَىٰ عَنِّي حَدِيثًا، وَهُوَ يُرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»**[٢].

وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: **«مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**[٣].

(١) «صحيح البخاري» رقم (١١٠).

(٢) إسناده صحيح: «مسند الإمام أحمد» رقم (٢٠١٦٣).

(٣) «صحيح البخاري» رقم (١٠٩).

المطلب العاشر

كذابون ضُلال ادَّعَوُا النبوة ظلمًا وبهتانًا

فَلَا يُعْرَفُ قَطُّ أَحَدٌ ادَّعَىٰ النُّبُوَّةَ وَهُوَ كَاذِبٌ، إِلَّا قَطَعَ اللهُ دَابِرَهُ، وَأَذَلَّهُ، وَأَظْهَرَ كَذِبَهُ وَفُجُورَهُ[١].

قال الله تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

عن جُبَيْر بن مُطْعِم رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يُمْحَىٰ بِيَ الْكُفْرُ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ عَقِبِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ**»[٢].

وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: خَلَّفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تُخَلِّفُنِي فِي النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؟! فَقَالَ: «**أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي؟**»[٣].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي- كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ بَيْتًا، فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟!**» قَالَ: «**فَأَنَا**

---

(١) «الجواب الصحيح لمن بَدَّل دين المسيح» (١/ ٤١٠).

(٢) «صحيح مسلم» (٦١٧٦).

(٣) «صحيح مسلم» (٦٢٩٧).

اللَّبِنَةُ، وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ»[١].

قال ابن كَثير رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ، وَرَسُولَهُ فِي السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنْهُ- أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ؛ لِيَعْلَمُوا أَنَّ كُلَّ مَنِ ادَّعَىٰ هَذَا المَقَامَ بَعْدَهُ، فَهُوَ كَذَّابٌ أَفَّاكٌ، دَجَّالٌ ضَالٌّ مُضِلٌّ[٢].

❑ **من بين هؤلاء الكذابين الأفاكين الآثمين، الذين ادَّعَوُا النبوة زورًا وبهتانًا، وإثمًا وتضليلًا:**

١ــ مُسَيْلِمة بن حَبيب، الحَنَفيّ اليَمَامِيّ، الكذاب، لَعَنه الله قُتل سنة (١١هـ).

٢ــ الأَسْوَد العَنْسيّ، لَعَنه الله، واسمه عَبْهَلة بن كعب بن غوث[٣] قُتل سنة (١١ هـ).

٣ــ المختار بن أبي عُبيد، الثقفي الكذاب، قُتل سنة (٦٧هـ).

لا ينبغي أن يُروىٰ عنه شيء؛ لأنه ضال مضل.

كان يزعم أن جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنزل عليه. وهو شر من الحَجاج أو مِثله[٤].

٤ــ الحارث بن سعيد (المُتنبِّئ الكذاب) مولىٰ أبي الجُلَّاس، قُتل سنة (٧٩هـ) قَتَله عبد الملك بن مَرْوان[٥].

◈ **قلت (عبد الرحمن)**: وغيرهم كثير، ظهر أمرهم وفَضَحهم الله، حتىٰ إن

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٥٣٥).

(٢) «تفسير ابن كَثير» (٦/ ٤٣١،٤٣٠).

(٣) المصدر السابق (٩/ ٥٠٦).

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٨٠).

(٥) «البداية والنهاية» لابن كَثير (١٢/ ٢٨٦).

هناك من المعاصرين مَن ادَّعَوُا الكذب والافتراء، فكَشَف الله دعواهم الباطلة، منهم:

١ــ غلام أحمد القادياني، دَجَّال الهند- لَعَنه الله- مات (٢٦) مايو، سنة (١٩٠٨)[١].

٢ــ محمود محمد طه السوداني، مُدعِي النُّبوة، نُفِّذ فيه الحُكم شنقًا (١٩٨٥م) [٢].

٣ــ رشاد عبد الحليم محمد خليفة، مات بأمريكا سنة (١٩٩٠م) [٣].

---

(١) «وَا مُحَمَّدَاهُ {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ}» (١/ ٦١١).

(٢) وُلد عام (١٩١١م)، وتَخرَّج في جامعة الخرطوم، أنشأ حزبًا سَمَّاه (الحزب الجمهوري) عام (١٩٤٥م).
وقد زَعَم أنه رسول الرسالة الثانية، أما محمد ﷺ فهو رسول الرسالة الأولَى! كما زعم أن الإنسان يَترقى حتى يكون الله!
وأَسْقَط أصولَ التكليف، كالصلاة والزكاة والحج... وغيرها.
وله في القرآن تأويلات باطنية تَصْرِفه عن ظاهره.
حُكِم عليه بالإعدام بتهمة الزندقة، وأُمْهِلَ ثلاثةَ أيام فلم يَتُب، فنُفِّذ فيه الحكم شنقًا، يوم الجمعة (٢٧ ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ - ١٨/ ١/ ١٩٨٥م) على مرأًى من الناس، وانحسر أتباعه.
المصدر السابق (١/ ٦٣٠)، و«الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» (١/ ٤٢١-٤٢٦).

(٣) حَصَل على بكالوريوس الزراعة من جامعة عين شمس، بمصر، عَمِل خبيرًا زراعيًّا بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان عميلًا للبهائية ويدعو إليها، ويُنْكِر حُجية السُّنة النبوية.
ادعى النبوة، ومات مقتولًا داخل مسجد قريب من جامعة أريزونا، حيث كان يقوم بتدريس أفكاره البهائية التي تُشكِّك في الإسلام، وفي حجية السُّنة المطهرة. «رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء السُّنة النبوية الشريفة» للدكتور الشربيني (٢/ ١٨)، و«الدفاع عن الله ورسوله وشرعه» لأبي الأشبال حسن الزهيري (٤/ ٣) و«القرآنيون: نشأتهم، عقائدهم، أدلتهم» لعلي محمد زينو (٥٨).

وغير هؤلاء كثير في القديم والحديث، ولكن قَيَّض الله لدينه ولحِفظ سُنة نبيه ﷺ رجالًا يُظهِرون ويُبينون ويَكشفون للناس أمر دينهم الخالص الصافي، ويذبون الكذب عن رسول الله ﷺ في كل زمان ومكان.

المطلب الحادي عشر

خطأ بعض المفسرين لذكرهم بعض أحاديث الكذابين

قال الإمام ابن تيمية: وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري، في فضائل القرآن- يعني سورة سورة- فإنه موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

والثعلبي: في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، يَنقل ما وَجد من كتب التفسير، من صحيح وضعيف وموضوع.

والواحدي: كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد من السلامة واتباع السلف. والبغوي تفسير مختصر من الثعلبي، لكن صانه عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة.

❑ والموضوعات في كتب التفسير كثيرة، منها الأحاديث الصريحة في الجهر بالتسمية، وحديث عليٍّ الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم. ومثل ما رُوي في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧] إنه عليٌّ ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٢] أذنك يا علي. إلىٰ آخِر ما قال [١].

❑ والحَقّ أن كتب التفسير اشتملت علىٰ زيف كثير في فضائل السور، وفي أسباب النزول، وفيما يتعلق بتبيين مُبْهَم، أو تفصيل مُجْمَل، أو بأحوال الأمم السابقة، وقصص الأنبياء، وأحوال المعاد وبَدْء الوجود وأسرار الوجود.

---

(١) «شرح مقدمة في أصول التفسير» (ص ١٣٨) للدكتور/ مساعد الطيار.

❑ وكتب التفسير من عهد ابن جَرير وابن مَرْدَوَيْهِ- لا يكاد يخلو تفسير منها من موضوعات، وإن اختلفت في ذلك قلة وكثرة، إذا استثنينا «تفسير ابن كَثير» و«تفسير الألوسي» و«تفسير المنار» وبعض التفاسير المعاصرة التي تَنبَّه مؤلفوها إلىٰ هذه الموضوعات.

◈ وابن جَرير علىٰ جلالة قدره قد اشتمل تفسيره علىٰ بعضها، إلا أنها قليلة جدًّا، وقد أدىٰ خدمة تُشْكَر بذكر الأسانيد، مما يتيح للباحث النظر في الأسانيد ونقدها.

◈ والحافظ السيوطي قد ذَكَر في كتابه «الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور» ما الله أعلم بصحته، بل ذَكَر الموضوعات، ومنها ما وافق علىٰ وضعه في كتبه الأخرىٰ، كـ «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» ولعل ذلك سهو منه، أو اكتفىٰ بذكر السند والتخريج عن التنصيص علىٰ الوضع.

◈ وكتاب الثعلبي مليء بالموضوعات، وتفسير الزمخشري وهو «الكشاف» مع خلوه غالبًا من القصص الإسرائيلي- قد ذَكَر بعض الموضوعات والقراءات، وأسباب النزول ونحوها.

◈ و«تفسير النَّسَفي» كتفسير الزمخشري، إلا أنه يُخرج الحديث الموضوع في فضائل السور. و«تفسير البيضاوي» مُتابِع لـ«الكشاف» في كثير مما ذكره.

◈ و«تفسير الخازن» مع إكثاره من ذكر القصص وأخبار الأمم الماضية، إلا أنه يَكُرّ علىٰ بعضها بالإبطال، مثل ما وُضع في قصة هاروت وماروت، والغرانيق [1]، وقصة داود وسليمان، علىٰ ما يرويها القُصاص، وإن كان غَفَل عن موضوعات

---

(١) **قلت (عبد الرحمن)**: وللشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة بعنوان «نَصْب المجانيق لنسف قصة الغرانيق».

لا يدركها إلا جهابذة الحديث ونقاده.

◈ وتفسير الفخر الرازي، وأبي السعود، قد تَنبَّه صاحباهما إلىٰ بعض الروايات الباطلة ورَدَّاها، وبخاصة من جهة العقل والنظر، إلا أنهما قد خفيت عليهما بعض الموضوعات مما لا يدركه إلا حُفاظ الحديث.

❑ **ومما ينبغي أن يُعْلَم أن بعض المفسرين كان لهم جهد مشكور في رد المفتريات**، كابن كَثير، والفخر الرازي، والألوسي، والشيخ محمد عبده في دروسه وتفسيره وبعض رسائله.

◈ **وفارس هذا هو الحافظ ابن كَثير**، فقد جاء تفسيره مُصَفًّىٰ من الموضوعات والإسرائيليات، وكان له فضل التنصيص علىٰ بطلانها، وكيف تسربت إلىٰ الإسلام؟ ومِن أين أتت؟ وإذا كان ذَكَر شيئًا منها في كتابه، فللتنبيه عليها لا للاستشهاد بها والاستدلال، ولا عَجَب فهو حافظ وله بصر بالنقد، بل هو من مدرسة معروفة بأصالة النقد، وهي مدرسة الإمام ابن تيمية. ولو أن المفسرين رُزقوا هذه المَلَكة في النقد، لَمَا وقعوا في ذكر الموضوعات والإسرائيليات [1].

(١) «الوسيط» لأبي شُهْبَة (ص ٣٤٨).

المطلب الثاني عشر

أحاديث موضوعة مكذوبة في أبواب متفرقة

◈ ١ـ «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْحُلْبَةِ، لَاشْتَرَوْهَا وَلَوْ بِوَزْنِهَا ذَهَبًا» (١).

في سنده سَلَمَة بن سليمان الخَبَائِرِيّ، كذاب.

◈ ٢ـ «مَنْ أَعَانَ تَارِكَ الصَّلَاةِ بِلُقْمَةٍ، فَكَأَنَّمَا قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ كُلَّهُمْ» (٢).

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: ولو نُسبت هذه الأخبار لبعض السلف، لكان ينبغي أن يُنزَّه عنها فضلًا عن سيد البشر (٣).

◈ ٣ ـ «مَنْ صَلَّىٰ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ الْخَمْسَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، قَضَتْ عَنْهُ مَا أَخَلَّ بِهِ مِنْ صَلَاةِ سَنتِهِ» (٤).

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَوْضُوعٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي جَمَعَ مُصَنِّفُوهَا فِيهَا الأَحَادِيثَ الْمَوْضُوعَةَ، وَلَكِنَّهُ اشْتَهَرَ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَفَقِّهَةِ بِمَدِينَةِ صَنْعَاءَ، فِي عَصْرِنَا هَذَا، وَصَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَلَا أَدْرِي مَنْ وَضَعَهُ لَهُمْ، فَقَبَّحَ اللَّهُ الْكَذَّابِينَ (٥).

---

(١) «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» رقم (٣٨٨)، و«النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية» رقم (٢٧٣).

(٢) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني، رقم (٥٠)، و«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (٣٤١).

(٣) «الإصابة» (٢/ ٤٣٧).

(٤) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» رقم (١١٥)، و«تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٩).

(٥) المصدر السابق، حديث رقم (١١٥).

◈ ٤ـ «حَمْلُ العَصَا عَلَامَةُ المُؤْمِنِ وَسُنَّةُ الأَنْبِيَاءِ» [١].

في سنده يحيىٰ بن هاشم الغَسَّاني.

قال الذهبي: كَذَّبوه ودَجَّلوه، وقال النَّسَائِيّ: متروك. وقال ابن عَدِيّ: كان يضع الحديث ببغداد، ويسرقه [٢].

◈ ٥ـ «أَرْبَعٌ لَا يَشْبَعْنَ مِنْ أَرْبَعٍ: أَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ، وَأُنْثَىٰ مِنْ ذَكَرٍ، وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ، وَعَالِمٌ مِنْ عِلْمٍ» [٣].

◈ ٦ـ «خِيرة الله من الشهور: شَهْر رجب، وهو شهر الله، مَن عَظَّم شهر الله رجب فقد عَظَّم أمر الله، ومَن عَظَّم أَمر الله أَدخله جنات النعيم، وأَوجب له رضوانه الأكبر.

وشعبان شهري، فمَن عَظَّم شَهْر شعبان فقد عَظَّم أَمْري، ومَن عَظَّم أَمري كنتُ له فَرَطًا وذخرًا يوم القيامة.

وشهر رمضان شهر أُمتي، فمَن عَظَّم شهر رمضان وعَظَّم حُرمته ولم ينتهكه، وصام نهاره وقام ليله، وحَفِظ جوارحه؛ خَرَج من رمضان وليس عليه ذنب يَطلبه الله به» [٤].

---

(١) قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضعيفة»: واعلم أنه ليس في الباب في الحض على حمل العصا- حديث يصح، وأن حَمْل العصا من سُنن العادة لا العبادة.
«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة» رقم (٥٣٥)، و«ضعيف الجامع» رقم (٢٧٤١).

(٢) «المغني في الضعفاء» (٧٠٦١).

(٣) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٣٨٤،٣٨٥)، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (١/ ١٩٢)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عِرَاق الكناني (١/ ٢٦٢).

(٤) «تبيين العَجَب بما ورد في فضل رَجَب» لابن حجر العسقلاني (ص٢٤)، و«السلسلة الضعيفة»=

في سنده أبو عصمة نوح بن أبي مريم، كان يضع الحديث، وجَمَع كل شيء إلا الصدق.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وذَكَر بعض القُصاص أن الإسراء كان في رجب، وذلك كذب. ولم يَرِد في فضل شهر رجب، ولا في صيامه، ولا في صيام شيء منه- مُعيَّن، ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه حديث صحيح يَصلح للحجة [١].

قلت (عبد الرحمن): والصواب: هذا الشهر كغيره من الأشهر الحُرُم، نصوم ونفطر، ولا نُخصِّص ولا نُعيِّن، ولا نُحدِّد صيام يوم في أوله ولا السابع والعشرين منه، فالنجاة النجاة، والسعادة السعادة- في اتباعنا لنبينا محمد ﷺ، وما كان عليه القرون الثلاثة الفاضلة.

◈ ٧- «أَوَ مَا عَلِمْتِ يَا حُمَيْرَاءُ، أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَمَّا أَسْرَىٰ بِي إِلَىٰ السَّمَاءِ، أَمَرَ جِبْرِيلَ فَأَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ، وَوَقَّفَنِي عَلَىٰ شَجَرَةٍ مَا رَأَيْتُ أَطْيَبَ مِنْهَا رَائِحَةً، وَلَا أَطْيَبَ ثَمَرًا، فَأَقْبَلَ جِبْرِيلُ يُفْرِكُ وَيُطْعِمُنِي، فَخَلَقَ اللهُ فِي صُلْبِي مِنْهَا نُطْفَةً، فَلَمَّا صِرْتُ إِلَىٰ الدُّنْيَا، وَاقَعْتُ خَدِيجَةَ، فَحَمَلَتْ بِفَاطِمَةَ» [٢].

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديث موضوع، لا يشك المُبتدِئ في العلم في وضعه، فكيف بالمتبحر؟! ولقد كان الذي وَضَعه أَجْهَل الجُهَّال بالنقل والتاريخ، فإن فاطمة وُلدت قبل النبوة بخَمْس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه، فتعددت طرقه [٣].

= رقم (٦١٨٨).

(١) «تبيين العَجَب» (ص ١١).

(٢) «الموضوعات» (١/ ٤١٣)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني، رقم (١١٠).

(٣) «الموضوعات» (١/ ٤١٣)

◈٨ـ «لَمَّا عُرِجَ بِي رَأَيْتُ عَلَىٰ سَاقِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، أَيَّدْتُهُ بِعَلِيٍّ، نَصَرْتُهُ بِعَلِيٍّ» (١).

(قلت): مما لا شك فيه أن هذا غلو وإفراط في حق الصحابي الجليل علي ابن أبي طالب ﷺ، وكلنا يَعلم فضل ومكانة هذا الصحابي، وأنه أحد العَشَرة المبشرين بالجنة، وأحد الخلفاء الأربعة، وزَوْج بنت النبي ﷺ فاطمة، والحسن والحسين منهما .

ولقد أحسن الشيخ العَلَّامة المُعَلِّمِي اليماني، حيث قال: مِن أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل(٢).

◈٩ـ «إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ أَوْحَىٰ إِلَىٰ الْحَفَظَةِ أَنْ لَا يَكْتُبُوا عَلَىٰ صُوَّامِ عَبِيدِي بَعْدَ الْعَصْرِ سَيِّئَةً» (٣).

◈١٠ـ «إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبًا لَا تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ، وَلَا الصِّيَامُ، وَلَا الْحَجُّ، وَلَا الْعُمْرَةُ» قَالُوا: فَمَا يُكَفِّرُهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الْهُمُومُ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ» (٤).

قلت (عبد الرحمن): هذا مناقض لصحيح المعقول وصحيح المنقول.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الصلوات الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَىٰ الْجُمْعَةِ- كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا لَمْ تُغْشَ الْكَبَائِرُ**»(٥).

---

(١) «تنزيه الشريعة المرفوعة» رقم (١٦٣)، و«الفوائد المجموعة» رقم (١٠٠).

(٢) «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ١٨٤).

(٣) «الموضوعات» (٢/ ٥٥٦)، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (٢/ ٨٨).

(٤) «السلسلة الضعيفة والموضوعة» رقم (٩٢٤).

(٥) «صحيح مسلم» رقم (٤٧٠).
(مَا لَمْ تُغْشَ الْكَبَائِرُ) أي: ما لم تُقصَد.

وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَىٰ مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ؟**» قَالُوا: لَا يَبْقَىٰ مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ. قَالَ: «**فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللهُ بِهِنَّ الْخَطَايَا**»(١).

وعنه أيضًا، أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**» (٢).

وعنه رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ حَجَّ لِلهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**»(٣).

أما السعي في طلب المعيشة وسَعة الرزق، فهذا أمر مشروع ومحمود، بشرط أن يكون من الحلال، وتجديد النية لله رب العالمين.

◈ ١١ ـ «مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ اللهَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَيْهِ، غُفِرَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْفِرْ» (٤).

قلت (عبد الرحمن): كيف ذلك، وقد قال الله عن رسله وأنبيائه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَـٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

ويقول أفضل الأنبياء والمرسلين عن نفسه ﷺ: «**وَاللهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ، أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً**»(٥).

---

(١) «صحيح مسلم» رقم (١٤٦٧).

(٢) «صحيح البخاري» رقم (٢٠١٤).

(٣) «صحيح البخاري» رقم (١٥٢١).

(٤) «السلسة الضعيفة والموضوعة» رقم (٣٢٥).

(٥) «صحيح البخاري» رقم (٦٣٠٧).

فالذنب يَتطلب التوبة والاستغفار، غَفَر الله لي ولكم.

◈ ١٢ـ «لَوْ يَعْلَمُ الْعِبَادُ مَا فِي رَمَضَانَ، لَتَمَنَّتْ أُمَّتِي أَنْ تَكُونَ السَّنَةُ كُلُّهَا رَمَضَانَ» (١).

◈ ١٣ـ «فَقِيهٌ واحِدٌ أَشَدُّ عَلَىٰ الشَّيطانِ مِن أَلفِ عَابِدٍ»(٢).

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم به رَوح ابن جَناحٍ، قال أَبو حاتِمٍ: شُهِد له بالوضعِ.

◈ ١٤ـ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَلَقَّاهَا آدَمُ مِنْ رَبِّهِ، فَتَابَ عَنْهُ، فَقَالَ: «قَالَ: بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، إِلَّا تُبْتَ عَلَيَّ! فَتَابَ عَلَيْهِ» (٣).

قلت (عبد الرحمن): فهذا غلو فاحش وكذب ظاهر وفاضح، قال الله تعالىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة :٣٧].

أقول للقارئ الكريم: لمعرفة تفسير القرآن عليك بما يلي:

١ - تفسير القرآن بالقرآن.

٢ - تفسير القرآن بالسُّنة النبوية الصحيحة.

٣ - تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

---

(١) «الموضوعات» (٢/ ١٨٩).

(٢) «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي (١/ ١٢٦)، و«ضعيف الجامع الصغير» رقم (٣٩٨٧).

(٣) «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٣)، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (١/ ٣٦٩)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عراق الكناني (١/ ٣٩٥)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني، رقم (١٢٣).

قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ لَمْ يُبَيِّنْ هُنَا مَا هَذِهِ الْكَلِمَاتُ، وَلَكِنَّهُ بَيَّنَهَا فِي «سُورَةِ الْأَعْرَافِ» آيَةَ (٢٣) بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

قال الدكتور عمر بن عبد العزيز، حَفِظه الله تعالىٰ: فالكلمات تَعلَّمها آدم وتَلقَّاها من ربه، ولم يخترعها هو من عنده، ولا اجتهد فيها من تلقاء نفسه، وهذه الكلمات لم تكن (بحقِّ محمد إلا غفرتَ لي) ولا (بحقِّ الابن اغفر للأب) ولا بغيرها مما زعموه، وإنما هي التي قالها الله تعالىٰ: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

وهذا هو الذي قاله أهل العلم، وأَجْمَع عليه المحققون من أهل التفسير، وكما قيل: (خَيْر ما يُفسَّر به القرآن هو القرآن) فآدم تَلقَّىٰ الكلمات من ربه، وقد وضحها ربنا، فلا مجال للادعاء أو الاجتهاد. قال الله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم ٨٩، ٩٠] فراح الناس يَدْعُون بحق محمد، وباسم محمد، وبجاه محمد، بل وغيره من الأنبياء والأولياء، متناسين حق الله وميثاقه وتوحيده![1].

◈ ١٥ـ «يَقُولُ اللهُ: تَفَضَّلْتُ عَلَىٰ عَبْدِي بِأَرْبَعِ خِصَالٍ: سَلَّطْتُ الدَّابَّةَ عَلَىٰ الْحَبَّةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَادَّخَرَهَا الْمُلُوكُ كَمَا يَدَّخِرُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ. وَأَلْقَيْتُ النَّتْنَ عَلَىٰ الْجَسَدِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا دَفَنَ خَلِيلٌ خَلِيلَهُ أَبَدًا. وَسَلَّطْتُ السَّلْوَ عَلَىٰ الْحُزْنِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَانْقَطَعَ النَّسْلُ. وَقَضَيْتُ الأَجَلَ وَأَطَلْتُ الأَمَلَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَخَرِبَتِ الدُّنْيَا»[2].

---

(١) «آيات مظلومة بين جهل المسلمين وحقد المستشرقين» (٢٢ـ٢٣) لفضيلة الدكتور/ عمر بن عبد العزيز القرشي، حَفِظَه الله.

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٣٥٣)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني، رقم (٤٣)، و«جامع الأحاديث القدسية» لعصام الصبابطي (٣/ ٣١٠) رقم (١١١٩).

(قلت): هذا من الأحاديث القدسية، وفي لفظ: (توسعتُ علىٰ عبادي) [١] وليس معنىٰ ذلك أن الأحاديث القدسية كلها صحيحة، وقد سمعتُ أحد الوعاظ يُذكِّر المصلين علىٰ صلاة الجنازة بهذا الحديث!

فاللهم رُدنا إلىٰ معرفة سُنة نبينا محمد ﷺ الصحيحة، والعمل بها، ومعرفة الموضوع المكذوب وتَرْكه.

قال ابن الجوزي: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فِي إِسْنَادِهِ الأُشْنَانِيّ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ثَابِتٍ.

قال الدارقطني: الأُشْنَانِيّ كذَاب دجال.

وقال أبو بكرٍ الخطيب: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ وَضْعًا فَاحِشًا[٢].

◈ ١٦ ـ «نِعْمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي الْخَلِّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ إِدَامَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، وَلَمْ يَفْتَقِرْ بَيْتٌ فِيهِ خَلٌّ»[٣].

في سند هذا الحديث عَنْبَسَة بن عبد الرحمن، متهم بالوضع. ومحمد بن زاذان، متروك.

◈ ١٧ ـ «مَنْ قَالَ لِلْمِسْكِينِ: (أَبْشِرْ) وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»[٤].

في سنده عبد الملك بن هارون بن عنترة، قال الذهبي: وقال أحمد: عبد الملك ضعيف. وقال يحيىٰ: كذاب. وقال أبو حاتم: متروك، ذاهب الحديث.

---

(١) «تاريخ ابن عساكر» (٦٤/ ٣٤٤).

(٢) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٣٥٣).

(٣) «سُنن ابن ماجه» رقم (٣٣١٨)، و«ضعيف الجامع الصغير» رقم (٥٩٦١).

(٤) «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (١/ ٨٢) و(٢/ ١٢٨).

وقال ابن حِبان: يضع الحديث[١].

◈ ١٨ـ «مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ، أَوْ عَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ، أَوْ أَحَدٍ مِنْ قَرَابَاتِهِ، كَانَتْ لَهُ حَجَّةً مَبْرُورَةً. وَمَنْ كَانَ زَائِرًا لَهُمْ حَتَّىٰ يَمُوتَ، زَارَتِ الْمَلائِكَةُ قَبْرَهُ» [٢].

قال أبو حاتم بن حِبان: لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيث أَصْلٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَحَفْصٌ أَبُو مُقَاتِلٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ يَأْتِي بِالأَشْيَاءِ الْمُنكَرَةِ. وقال ابن مهدي: لا تحل الرواية عنه [٣].

◈ ١٩ـ «مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، غُفِرَ لَهُ».

قال الشوكاني: في إسناده وضاع[٤].

(قلت): فتذكرة الآخرة أو الموت (زيارة القبور) في أي وقت متىٰ نشاء، ليلًا كان أو نهارًا، أما يومَي العيدين أو ليلتَي العيدين فلم يفعله الرسول ﷺ، وخاصة لأنهما يوما فرح وسرور وإدخال البهجة علىٰ الآخرين.

عَنِ البَرَاءِ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا- أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا**»[٥].

فلو ثَبَت أن النبي ﷺ زار القبور يوم العيد، لأخبرنا بذلك الصحابة ﷺ.

كذلك لا يجوز أن نُحدِّد أو نُخصِّص يومًا من عند أنفسنا، ولا يجوز أن نداوم علىٰ الزيارة يوم الجمعة؛ فالخير كل الخير في اتباعنا للنبي محمد ﷺ.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٦٦).

(٢) «الموضوعات» (٣/ ٢٤٠)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢/ ٣٦٣).

(٣) «الموضوعات» (٣/ ٢٤٠).

(٤) «الفوائد المجموعة» (٢٧١).

(٥) البخاري (٩٦٨) ومسلم (٥١١٤).

◈ ٢٠ـ «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الآذان: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، مَرْحَبًا بِحَبِيبِي وَقُرَّةِ عَيْنِي، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ! ثُمَّ يُقَبِّلُ إِبْهَامَيْهِ، وَيَجْعَلُهُمَا عَلَىٰ عَيْنَيْهِ؛ لَمْ يَعْمَ وَلَمْ يَرْمَدْ أَبَدًا»(١).

وقد سُئلت اللجنة الدائمة للإفتاء عن ذلك، فأجابت: لم يَثبت في تقبيلهما عند قول المؤذن: (أشهد أن محمدًا رسول الله) عن النبي ﷺ شيء، فتقبيلهما عند ذلك بدعة، وقد ثَبَت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ» (٢).

◈ ٢١ـ «إن الله وملائكته يُصَلُّون علىٰ العمائم يوم الجمعة» (٣).

◈ ٢٢ـ نهىٰ رسول الله ﷺ أن تسمىٰ الطريق سكة (٤).

◈ ٢٣ـ «لولا النساء، لعُبِد الله حقًّا حقًّا» (٥).

◈ ٢٤ـ «أول رحمة تُرفَع عن الأرض الطاعون، وأول نعمة تُرفع عن الأرض العسل» (٦).

◈ ٢٥ـ «أَوْلادُ الزِّنَا يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ الخَنَازِيرِ» (٧).

---

(١) **باطل موضوع**، ولا يحل العمل به. وانظر «المقاصد الحسنة» رقم (١٠٢١)، و«كشف الخفاء» رقم (٢٢٩٤)، و«الفوائد المجموعة» رقم (١٩)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (٧٣).

(٢) «صحيح البخاري» رقم (٢٦٩٧)، و«فتاوى اللجنة الدائمة» (٦/ ١٠٠).

(٣) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٢/ ١٠٥).

(٤) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٢/ ٢٢٢).

(٥) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٢/ ٢٥٥).

(٦) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٣/ ٢٠).

(٧) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٣/ ١٠٩).

◈ ٢٦ـ «فَتَّانُو القَبْرِ أَرْبَعَةٌ: مُنْكَرٌ، وَنَكِيرٌ، وَنَاكُورٌ، وَسَيِّدُهُمْ دُومَانُ» (١).

◈ ٢٧ـ الوصية التي أوصىٰ بها رسول الله ﷺ أبا هريرة رضي الله عنه، وفي آخرها: «يا أبا هريرة، إذا ركبتَ السفينة، فقل: باسم الله والحمد لله، تُكتَب من العابدين حتىٰ تَخرج منها. يا أبا هريرة، إذا لبستَ ثوبًا فقل: باسم الله والحمد لله، يُكتَب لك عَشْر حسنات بعدد كل سِلك فيه» (٢).

فتَبيَّن أن هذا الحديث باطل موضوع، لا يحل العمل به، وما دخلت البدع والخرافات إلا عن طريق الأحاديث الموضوعة، فليَحذرها المسلم (٣).

◈ ٢٨ـ «تَزَوَّجُوا وَلَا تُطَلِّقُوا؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَهْتَزُّ لَهُ الْعَرْشُ» (٤).

في سنده عَمْرُو بْنُ جُمَيْعٍ، كَذَّبه ابن مَعِين. وقال الدارقطني وجماعة: متروك. وقال ابن عَدِيّ: كان يُتهم بالوضع. وقال البخاري: منكر الحديث (٥).

(قلت): وليس عدم صحة ونسبة الحديث للنبي ﷺ يعني عدم الطلاق، وإنما شَرَع وحَلَّل ربنا سبحانه وتعالىٰ الطلاق بضوابط شرعية.

◈ ٢٩ـ **حديث موضوع باتفاق الحُفاظ.**

ومن الموضوعات في فضائل السور: الحديث الطويل المروي عن أُبَيّ بن

---

(١) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٣/ ٢٣٤).

(٢) حديث موضوع مكذوب «الموضوعات» (٣/ ١٨٦).

(٣) «الكلمات النافعة في الأخطاء الشائعة» (ص١٩٣) لفضيلة الشيخ/ وحيد عبد السلام بالي، حَفِظَه الله.

(٤) «الموضوعات» (٢/ ٢٧٧)، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (٢/ ١٥١)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (١٣٩).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٥١).

كعب عن النبي ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة[١] وقد خَطَّأ المُحَدِّثون مَن ذَكَره من المفسرين في كتبهم، كالثعلبي، والواحدي، والزمخشري، والبيضاوي، وأبي السعود. لكن مَن أَبْرَز سنده كالأولين فهو أبسط لعذره؛ إذ أحال نَاظِرَه علىٰ الكشف علىٰ سنده. وأما مَن لم يُبْرِز سنده ورواه بصيغة الجزم، فخَطَؤُه أفحش كالآخَرِين[٢].

قال الشيخ مقبل الوادعي، في مقدمة كتابه «الصحيح المسند من أسباب النزول» مُبيِّنًا التساهل في نقل ما لم يَثبت في كتب التفسير: هذا ومما حدا بي إلىٰ اختيار هذا الموضوع أن أسباب النزول قد دخلها الدخيل، كغيرها من سائر الفنون.

قال الواحدي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه «أسباب النزول» بعد ذكره كلام عَبِيدة السَّلْماني، لما سُئل عن آية من القرآن، فقال: اتقِ الله، وقل سدادًا، ذهب الذين يَعلمون فِيمَ أُنزلَ القرآن: (أما اليوم فكل أحد يَخترع شيئًا، ويَختلق إفكًا وكذبًا، ملقيًا زمامه إلىٰ الجهالة، غير مفكر في الوعيد للجاهل بسبب الآية، وذلك الذي حدا بي إلىٰ إملاء هذا الكتاب الجامع للأسباب؛ لينتهي إليه طالبو هذا الشأن، والمتكلمون في نزول القرآن، فيَعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب، ويَجِدّوا في تَحفُّظه بعد السماع والطلب) إلىٰ آخِر كلامه[٣].

وقال السيوطي بعد ذكر جماعة ممن يَذكرون التفسير بالأسانيد، كابن جرير وابن أبي حاتم، وغيرهما: ثم أَلَّفَ في التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد ونقلوا

---

(١) عند نهاية تفسير كل سورة حديث يَتكلم عن فضل السورة.

(٢) «الوسيط» لأبي شُهْبَة (٣٤٨).

(٣) «أسباب النزول» (ص ٥).

الأقوال تترىٰ، فدَخَل من هنا الدخيل، والتَبَس الصحيح بالعليل، ثم صار كل مَن يَسنح له قول يورده، ومَن يَخطر بباله شيء يعتمده، ثم يَنقل ذلك عنه مَن يجيء بعده، ظانًّا أن له أصلًا، غير ملتفت إلىٰ تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومَن يُرجَع إليهم في التفسير، حتىٰ رأيتُ مَن حكىٰ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] نحو عَشَرة أقوال! وتفسيرها باليهود والنصارىٰ هو الوارد عن النبي ﷺ، وجميع التابعين وأتباعهم، حتىٰ قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافًا بين المفسرين[1].

قلت (مقبل الوادعي): وهذا هو الذي حَمَلني علىٰ ذكر الأسانيد ما وَجَدْتُ إلىٰ ذلك سبيلًا، وإن كان فيه من المشقة ما هو معروف لدىٰ أهل هذا الفن.

وإليك مثالًا واحدًا يُصَدِّق ما قاله هذان الإمامان، مِن أنه قد وقع التساهل في نقل ما لم يَثبت في كتب التفسير، وهذا المثال هو قصة ثعلبة بن حاطب، التي فيها: «قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه» وهذه القصة يَذكرها المفسرون عند تفسير قول الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [التوبة:٧٥] ويمكن أنه لا يوجد تفسير إلا وهي مذكورة فيه، وقَلَّ مَن نَبَّه علىٰ عدم صحتها.

۞ أما جهابذة علماء الحديث ونقاده، فإليك ما قالوه فيها:

قال الإمام أبو محمد بن حزم بعد ذكره لها من طريق مِسكين بن بُكَيْر: نَا مَعَانُ ابْنُ رِفَاعَةَ السَّلَامِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: «جَاءَ ثَعْلَبَةُ بْنُ حَاطِبٍ بِصَدَقَتِهِ إِلَىٰ عُمَرَ، فَلَمْ يَقْبَلْهَا وَقَالَ: لَمْ يَقْبَلْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا أَقْبَلُهَا».

---

(١) «الإتقان» (٢/ ١٩٠).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ أَمَرَ بِقَبْضِ زَكَوَاتِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ أَنْ لَا يَبْقَىٰ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ، فَلَا يَخْلُو ثَعْلَبَةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، فَفَرْضٌ عَلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ قَبْضُ زَكَاتِهِ وَلَا بُدَّ، وَلَا فُسْحَةَ فِي ذَلِكَ- وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ففَرْضٌ أَنْ لَا يُقَرَّ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ- فَسَقَطَ هَذَا الْأَثَرُ بِلَا شَكٍّ، وَفِي رُوَاتِهِ: مَعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ- وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَلْهَانِيُّ- وَكُلُّهُمْ ضُعَفَاءُ. وَمِسْكِينُ بْنُ بُكَيْرٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ [١].

قال السيوطي: إن سندها ضعيف[٢].

قال الحافظ بعد ذكر بعض القصة: لكنه حديث ضعيف، لا يُحتج به[٣].

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني، وهو متروك. قال فيه الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة»: إنه حديث منكر بمرة[٤].

قال المُنَاوي: قال البيهقي: في إسناد هذا الحديث نظر، وهو مشهور بين أهل التفسير.

وأشار في «الإصابة» إلىٰ عدم صحة هذا الحديث؛ فإنه ساق هذا الحديث في ترجمة ثعلبة هذا، ثم قال: وفي كونه صاحب هذه القصة إن صح الخبر، ولا أظنه يصح [٥].

قال القرطبي: وَثَعْلَبَةُ بَدْرِيٌّ أَنْصَارِيٌّ، وَمِمَّنْ شَهِدَ اللَّهُ لَهُ وَرَسُولُهُ بِالْإِيمَانِ،

---

(١) «المُحَلَّى» (١١/ ٢٠٨).

(٢) «لباب النقول» (ص ١٠٧).

(٣) «فتح الباري» (٣/ ٨).

(٤) «مَجْمَع الزوائد» (٧/ ٣٢).

(٥) «فيض القدير» (٤/ ٥٢٧).

حَسَبَ مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ «الْمُمْتَحَنَةِ» فَمَا رُوِيَ عَنْهُ غَيْرُ صَحِيحٍ. قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَلَعَلَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ فِي ثَعْلَبَةَ أَنَّهُ مَانِعُ الزَّكَاةِ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ الْآيَةُ- غَيْرُ صَحِيحٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[١].

قال الحافظ العراقي: سندها ضعيف [٢].

وإنما مَثَّلْتُ بهذه القصة (مقبل الوادعي) لشهرتها في كتب التفاسير، ولأن كثيرًا من إخواننا المشتغلين بالوعظ والإرشاد-وفقني الله وإياهم-يستحسنونها ويُلقُونها علىٰ العامة، غير منتبهين، ومع عدم صحتها سندًا فهي لا تصح معنىٰ؛ إذ فيها مخالفة لأصل من أصول الشريعة، وهو أن التائب لو بلغت ذنوبه عَنان السماء ثم تاب، تاب الله عليه [٣].

❑ **أقول**: هذه بعض أحاديث موضوعة مكذوبة من باب الإشارة؛ لأن هناك آلافًا من الأحاديث الموضوعة، ولكن حتىٰ يَعلم القارئ خطورة الموضوع المكذوب علىٰ النبي ﷺ يَقرأ ويَسأل ويَتثبت، ولا يَتكلم بكل شيء.

نسأل الله أن يَرُد المسلمين إلىٰ الذود والذب عن سُنة نبينا محمد ردًّا جميلًا، وأن يؤلف بين قلوب المسلمين، وأن يَجمعنا علىٰ كلمة سواء.

(١) «تفسير القرطبي» (٨/ ٢١٠).

(٢) «تخريج الإحياء» (٣/ ٣٣٨).

(٣) بتصرف من «الصحيح المسند من أسباب النزول» (٨-١٠).
قلت: وللمزيد انظر «الشهاب الثاقب في الذب عن الصحابي ثعلبة بن حاطب» لسليم الهلالي، و«ثعلبة بن حاطب الصحابي المفترى عليه» لعداب محمود الحمش.

المطلب الثالث عشر

كن على حذر وتَنَبَّهْ لمثل هذه الكتب

❑ **ومن باب الإشارة أُذكِّر القارئ الكريم بعدد من هذه الكتب:**

١ - «الكشف والبيان في تفسير القرآن» للإمام الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ).

قال الإمام ابن تيمية: والثَّعْلَبِيُّ هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ، وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ، يَنْقُلُ مَا وَجَدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضُوعٍ[(١)].

٢ - «عرائس المجالس في قصص الأنبياء» للإمام الثعلبي أيضًا.

قال الشيخ مشهور حسن: كتاب يشتمل علىٰ قصص الأنبياء المذكورة في القرآن بالشرح والبيان، وقد طُبع غير مرة، وفيه كثير من الإسرائيليات والأخبار الواهيات والغرائب، وفيه أيضًا بلايا ورزايا[(٢)].

٣ - «بدائع الزهور في وقائع الدهور» لمحمد بن أحمد بن إياس (ت ٩٣٠ هـ).

قال الإمام ابن باز: ينبغي أن يُعْلَم أن هذا الكتاب -وهو «بدائع الزهور» -ليس من الكتب المعتمدة، بل هو حاطب ليل، يَذكر الغث والسمين، والصحيح والباطل، فلا يُعتمد عليه، وأخبار بني إسرائيل أخبار قديمة، لا يُعتمد عليها إلا ما ثَبَت عن الله سبحانه، أو عن رسوله محمد[(٣)].

---

(١) «شرح مقدمة في أصول التفسير» طبعة ابن الجوزي (ص ١٣٨).

(٢) «كُتُب حَذَّر منها العلماء» (٢/ ٢٠).

(٣) «فتاوى نور على الدرب» (٤/ ١١١).

وقال ابن العثيمين: كتاب «بدائع الزهور» رأيتُ فيه أشياء كثيرة غير صحيحة، ولا أرىٰ أن يقتنيه الإنسان، ولا أن يجعله بين أيدي أهله؛ لِما فيه من الأشياء المنكرة[١].

وقال الشيخ مشهور حسن: كتاب فيه من الفوائد الغرائب، ومن النقول العجائب! ابتدأ مُصنِّفه فيه بذكر السموات والأرَضين، وما كان قبل الوجود وإظهار العَالَم الموجود، من مبدأ خَلْق آدم u وما جاء مِن نسله من الأنبياء الكرام، إلىٰ نبينا محمد، عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام. وقد حَذَّر منه العلماء، وبَيَّنوا أن الغالب عليه الأحاديث الموضوعة[٢].

٤ - «تنبيه الغافلين» للإمام السمرقندي (ت ٣٧٥هـ):

قال الإمام الذهبي: وَتَرُوجُ عَلَيْهِ الأَحَادِيثُ المَوْضُوعَةُ[٣].

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: وأما «تنبيه الغافلين» فهو كتاب وعظ، وغَالِب كتب المواعظ يكون فيها الضعيف وربما الموضوع، ويكون فيها حكايات غير صحيحة، يريد المؤلفون بها أن يُرقِّقوا القلوب وأن يُبكوا العيون، ولكن هذا ليس بطريق سديد؛ لأن فيما جاء في كتاب الله وصَحَّ عن رسول الله ﷺ من المواعظ- كفاية.

ولا ينبغي أن يُوعَظ الناس بأشياء غير صحيحة، سواء نُسبت إلىٰ الرسول ﷺ، أو نُسبت إلىٰ قوم صالحين، قد يكونون أخطئوا فيما ذهبوا إليه من الأقوال أو الأعمال. والكِتاب فيه أشياء لا بأس بها، ومع ذلك فإني لا أنصح أن يقرأه إلا

---

(١) «مجموع فتاوى ورسائل ابن العثيمين» (٢٦/ ٣٦٥).

(٢) «كُتُب حَذَّر منها العلماء» (٢/ ٢١).

(٣) «سِيَر أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٢٣).

شخص عنده علم وفَهْم، وتمييز بين الصحيح والضعيف والموقوف [١].

٥ - «بستان العارفين».

٦ - «دقائق الأخبار في بيان ذكر الجنة وأحوال أهل النار».

٧ - «قُرة العيون ومفرح القلب المحزون».

كلها للإمام السمرقندي.

قال ابن تيمية: إن جمهور مصنفي السِّيَر والأخبار وقصص الأنبياء- لا يميز بين الصحيح والضعيف، والغث والسمين. وذَكَر من بينهم أبا الليث السمرقندي، وقال: (فهؤلاء لا يَعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروي المنقول، ولا لهم خبرة بالرواة النقلة، بل يَجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما، لكن منهم مَن يَروي الجميع ويَجعل العهدة علىٰ الناقل) [٢].

قال الشيخ مشهور حسن حَفِظه الله ـ: وهذه الكتب مطبوعة، وهي مشهورة بين العوام، ويتداولونها بكثرة؛ ولذا تَحرص دُور النشر علىٰ طبعها بأرخص الأثمان. وهذه الكتب مليئة بالأحاديث والأخبار الموضوعة، وربما يَذكر صاحبها فيها سنده؛ فهي مفيدة لطالب العلم الذي يَنظر في الأسانيد، ويُمَحِّص عن حالة الرواة؛ فهي من مظان الحُكم علىٰ كثير مما هو سائد بين العوام بالوضع أو الكذب أو الضعف [٣].

٨ -«دُرة الناصحين في الوعظ والإرشاد» لعثمان بن حسن الخوبوي من أهل

---

(١) «فتاوى نور على الدرب» (٢/ ٢٣).

(٢) «تلخيص كتاب الاستغاثة» = «الرد على البكري» (١/ ٧٣).

(٣) «كُتُب حَذَّر منها العلماء» (٢/ ١٩٨، ١٩٩) وقد استفدتُ منه كثيرًا، فأسأل الله أن يجازي مؤلفه خير الجزاء.

خوبة(من قرىٰ طربوزون). (ت١٢٤١هـ)[١]:

قال الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا الكتاب لا يُعتمَد عليه، وهو يشتمل علىٰ أحاديث موضوعة وأحاديث ضعيفة لا يُعتمَد عليها، فلا ينبغي أن يُعتمَد علىٰ هذا الكتاب وما أشبهه من الكتب التي تَجمع الغث والسمين، والموضوع والضعيف؛ فإن أحاديث الرسول ﷺ قد خدمها العلماء من أئمة السُّنة، وبَيَّنوا صحيحها من سقيمها.

فينبغي للمؤمن أن يقتني الكتب الجيدة المفيدة، مثل «الصحيحين»، وكتب السُّنن الأربع، و«مُنتقَىٰ الأخبار» لابن تيمية، و«رياض الصالحين» للنووي، و«بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر، و«عمدة الفقه» للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، وأمثالها من الكتب المفيدة المعتمدة عند أهل العلم[٢].

قلت (عبد الرحمن): من سنوات رأيتُ هذا الكتاب في غلافه الجديد، فقلت: لعله منقح أو محقق، لكني وجدتُه كما هو لم يتغير منه سوىٰ الغلاف!

٩ - «الفتوحات المكية» لمحيي الدين بن عربي (ت ٦٣٨هـ).

قال الإمام ابن كَثير رَحِمَهُ اللَّهُ: صَاحِبُ «الْفُصُوصِ» وَغَيْرِهَا، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَبِيٍّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، الطَّائِيُّ الْحَاتِمِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، طَافَ الْبِلَادَ، وَأَقَامَ بِمَكَّةَ مُدَّةً، وَصَنَّفَ فِيهَا كِتَابَهُ الْمُسَمَّىٰ بِـ «الْفُتُوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ» فِي نَحْوِ عِشْرِينَ مُجَلَّدًا، فِيهَا مَا يُعْقَلُ وَمَا لَا يُعْقَلُ، وَمَا يُنْكَرُ وَمَا لَا يُنْكَرُ، وَمَا يُعْرَفُ وَمَا لَا يُعْرَفُ. وَلَهُ الْكِتَابُ الْمُسَمَّىٰ بِـ «فُصُوصِ الْحِكَمِ» فِيهِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ ظَاهِرُهَا كُفْرٌ صَرِيحٌ[٣].

---

(١) «معجم المفسرين» (١/ ٣٤٢).

(٢) «مجموع فتاوى ابن باز» (٦/ ٤٠٨).

(٣) «البداية والنهاية» (١٧/ ٢٥٣).

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ : وَمِنْ أَرْدَإِ تَوَالِيفِهِ كِتَابُ «الفُصُوْصِ» فَإِنْ كَانَ لَا كُفْرَ فِيْهِ، فَمَا فِي الدُّنْيَا كُفْرٌ، نَسْأَلُ اللهَ العَفْوَ وَالنَّجَاةَ، فَوَاغَوْثَاهُ بِاللهِ! [١].

١٠ - كتب أبي الفرج ابن الجوزيٰ الوعظية (ت٥٩٧هـ).

قال الشيخ مشهور حسن حَفِظه الله: وعلىٰ الرغم من أن ابن الجوزي قد أَلَّف كتاب «الموضوعات» ليتجنبها القُصاص والوعاظ، فهو مع ذلك قد شَحَن كتبه الوعظية بالأحاديث الموضوعة، والقصص الباطلة، والأخبار التالفة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومِن كتب ابن الجوزي التي ينبغي أن يَحذر طالب العلم ما فيها من أحاديث وأخبار وقصص:

«المدهش»، و«ذم الهوىٰ»، و«رءوس القوارير»، و«التبصرة»، و«المواعظ والمجالس»، و«المقلق»، و«بستان الواعظين ورياض السامعين»، و«الحدائق»، و«ياقوتة المواعظ والموعظة»، و«تنبيه النائم الغُمْر علىٰ حفظ مواسم العُمْر» وكلها مطبوعة وغيرها كثير ما زال مخطوطًا [٢].

١١ - «إحياء علوم الدين».

---

(١) «سِيَر أعلام النبلاء» (٢٣/ ٤٨).

(قلت): تَقَدَّمَ ذِكر ترجمته وأقوال العلماء عنه، وحُكْم القراءة في كتبه، عند ذكر تضعيف الحديث وتصحيحه عن طريق الكشف والإلهام، وبطلان ذلك عند علماء أهل السُّنة والجماعة.

(٢) «كُتُب حَذَّر منها العلماء» (٢/ ٢١٦، ٢١٧).

قلت (عبد الرحمن): ذَكَر مؤلفه -حَفِظه الله- الكثير من الكتب التي يجب الحذر منها؛ لمخالفتها منهج أهل السُّنة والجماعة، ومِن هذه الكتب كُتُب السحر والشعوذة، وكُتُب نُسبت لبعض العلماء، وكُتُب بها الطعن في بعض علماء الإسلام وصحابة رسول الله ﷺ. فارجع إليه إن شئتَ يرعاك الله.

١٢ - «مكاشفة القلوب».

كلاهما لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ).

قال الإمام أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ **عن نفسه:** وبضاعتي في علم الحديث مُزْجَاة [١].

ونَقَل هذا القول غير واحد من الأئمة، منهم:

ابن تيمية: كتاب «بيان تلبيس الجَهْمِيَّة في تأسيس بِدعهم الكلامية» جزء (٦) (ص ١٢٦).

أبو العباس القسطلاني: كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» جزء (٩) (ص ٣٢٦).

أبو عبد الله الزرقانىٰ المالكي: كتاب «شرح الزرقاني علىٰ المواهب اللدنية بالمِنح المحمدية» جزء (١٢) (ص٣٣٢).

(قلت): بعد هذه الإشارة السريعة لبعض الكتب وأقوال العلماء عنها، يجب علينا أن نتنبه لمثل هذه الكتب وغيرها؛ لوجود الأحاديث الموضوعة المكذوبة والأباطيل، والأمور التي لا تُعْقَل.

كما علينا أن نبحث ونسأل ونرجع لأهل التخصص، ونَعرف ما مدىٰ صحة هذا الحديث أو هذه القصة، ولا نبادر بشراء أي كتاب إلا بعد أن نَعرف أن هذا الكتاب محقق.

أيضًا علينا أن نَعرف لمن نَقرأ؟

كذلك كتب التفاسير، والزهد والرقائق والوعظ، الصحيحة المعتمدة من

(١) «مجموعة رسائل الإمام الغزالي» (ص٥٨٥).

أقوال سلف الأمة-منتشرة ولله الحمد.

فنحن في غِنًى عن مثل هذه الكتب التي بها أشياء لا عد لها ولا حصر، وما الله بها عليم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المبحث الرابع

دَوْر علم التخريج في حفظ السُنة النبوية

❁ وفيه اثنا عشر مطلبًا:

- ❑ **المطلب الأول**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث مصنفات في التفسير.
- ❑ **المطلب الثاني**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب حديثية.
- ❑ **المطلب الثالث**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب أصولية.
- ❑ **المطلب الرابع**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في السيرة والشمائل.
- ❑ **المطلب الخامس**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في العقيدة.
- ❑ **المطلب السادس**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب فقهية.
- ❑ **المطلب السابع**: كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في الرقائق والآداب.
- ❑ **المطلب الثامن**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب نَحْوية ولُغوية.
- ❑ **المطلب التاسع**: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث مفردة.
- ❑ **المطلب العاشر**: الكتب التي صُنفت في تراجم الضعفاء والكذابين خاصة.
- ❑ **المطلب الحادي عشر**: الكتب المصنفة حول الأحاديث المكذوبة والضعيفة قديمًا وحديثًا.
- ❑ **المطلب الثاني عشر**: الكتب التي دَوَّنَتِ الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة.

المبحث الرابع

دَوْر علم التخريج في حفظ السُنة النبوية

لقد اعتَنىٰ كثير من علماء أهل الحديث بتخريج ما ذُكِر من الأحاديث في كتب العقيدة والتفسير والفقه، والسيرة النبوية، وأصول الفقه والرقائق والآداب، وأظهروا ما في هذه الكتب من معرفة ما وقع فيها ما بين الغث والسمين، والصحيح والمكذوب وما لا أصل له، فجزاهم الله- رحمهم الله- عما قَدَّموا للإسلام خير الجزاء.

يقول الشيخ محمد بن ظافر الشهري- ورأيتُ أن أنقل كلامه كاملًا حتىٰ تكتمل الفائدة-: (من يقين القول أن السُّنة مصدر تشريعي بعد كتاب الله ﷻ وإذا انصرفت همة المُحَدِّثين وعنايتهم إلىٰ هذا المصدر، جمعًا وتدوينًا وتخريجًا وشرحًا، فإن علماء الأمة علىٰ تنوع علومهم وعلو هممهم قد أَوْلَوْا هذا العلم الشريف جُل عنايتهم؛ إذ لا يخلو كتاب فقه من أدلة حديثية تُستنبَط منها الأحكام، ولا يخلو كتاب أصولي من أحاديث تُبنىٰ عليها قواعد الفقه في الإسلام.

وقبل هذا وذاك حَفَلَتْ كتب التفسير بقدر هائل من الأحاديث النبوية، التي تُفسِّر كلام رب العالمين، فضلًا عن كتب السِّيَر والشمائل والأخلاق والآداب والعقائد، بَلْهَ اللغة والبلاغة وعلوم العربية التي تَستقي مادتها من هذا النبع النبوي الصافي.

وإذا كان هؤلاء العلماء قد أودعوا في كتبهم هذه النصوص النبوية، فقد قَلَّتْ

عنايتهم ببيان درجتها والحُكم عليها، ولم يَلتفت كثير منهم إلىٰ هذا الجانب المهم لسبب أو لآخَر، ولعل من أهم هذه الأسباب أنهم أوكلوا هذا العمل لأهل الفن، وهذا ما دعا إلىٰ نهوض عدد من المُحَدِّثين أهل الشأن بتجريد هذه الأحاديث والحُكم عليها، وبيان مخارجها، في مصنفات مستقلة، وتبعًا لتعدد موضوعات هذه المصنفات تعددت مصنفات علم التخريج)[1].

(١) «عِلم التخريج ودَوْره في حفظ السُّنة النبوية» (ص ٨).

المطلب الأول

كتب اعتنت بتخريج أحاديث مصنفات في التفسير

منها:

١ - «تخريج أحاديث الكشاف» للزمخشري، تخريج الزيلعي (ت٧٦٢هـ) [١].

٢ - «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر (ت٨٥٢هـ) [٢].

٣ - «تخريج أحاديث تفسير أبي الليث السمرقندي» للإمام زين الدين قاسم ابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) [٣].

٤ - «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي (ت:٩١١هـ)[٤].

٥ - «الفتح السماوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي» لزين الدين عبد الرءوف المُنَاوي (١٠٣١هـ)[٥].

---

(١) «كشف الظنون» (٢/ ١٤٨١)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٣٩) وقال عنه: استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طرقها وتسمية مخارجها، لكن فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يَذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يَتعرض غالبًا للآثار الموقوفة.

(٢) هو تلخيص للكتاب السابق واستدراك لما فاته، انظر «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٩) وقد طُبع الكتاب بآخِر «الكشاف» ط/ بيروت.

(٣) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٠)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٢).

(٤) هو مختصر من كتابه: «ترجمان القرآن» وهو تفسير مسند، ذَكَر ما ورد في تفسير كل آية من حديث أو أثر، مع العزو لمن أخرجه. وقد طُبع «الدر المنثور» عدة طبعات في القاهرة (٦ مج) وفي بيروت (٨ مج).

(٥) طُبع بتحقيق أحمد مجتبى، دار العاصمة-الرياض (١٤٠٩) (٣ مج).

٦ - «تحفة الراوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي» لمحمد بن حسن (ابن همات زاده) الحنفي (ت١١٧٥هـ) [١].

٧ - «فيض الباري في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي» للشيخ عبد الله بن صبغة المدراسي (ت١٢٨٨هـ) [٢].

٨ - «إتحاف الأخيار بتخريج ما في تفسير البيضاوي من الأخبار» للشيخ عوض بن محمد بن السقاف الحضرمي [٣].

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص ١٤٠) وهو مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة، ومنه نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة. وقد ذَكَر الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٣٠) أنه من أمتع كتب ابن همات.

(٢) انظر الكلام عليه في مقدمة «الفتح السماوي» (١/ ٦٠).

(٣) المصدر السابق.

المطلب الثاني

كُتُب في تخريج أحاديث كُتُب حديثية

ومِن أشهرها:

١ - «تغليق التعليق» للحافظ أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) [١].

٢ - «العُجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب» له أيضًا [٢].

٣ - «تخريج الأربعين النووية» له أيضًا [٣].

٤ - «هداية الرواة إلىٰ تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة» له أيضًا [٤].

٥ - «تخريج الأحاديث العالية لمسلم علىٰ البخاري» له أيضًا [٥].

٦ - «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» له أيضًا[٦].

---

(١) خَرَّج فيه المعلقات في «صحيح البخاري» وعَدَدُها (١٣٤١) حديثًا، كما ذَكَر الحافظ في «هَدْي الساري» وقد طُبع في خمسة مجلدات (١٤٠٥) بتحقيق سعيد القزقي.

(٢) «الجواهر والدُّرَر» للسخاوي (٢/ ٦٦٦) وقال: كَتَب من أوائله قدر ست كراريس، ولو كمل لجاء في مجلد ضخم.

(٣) «الرسالة المستطرفة» (ص ١٤٠)، و«كشف الظنون» (١/ ٦٠).

(٤) «الرسالة المستطرفة» (ص ١٤٠).

(٥) طُبع الكتاب في بيروت (١٤٠٥هـ) تحقيق كمال الحوت، في مجلد صغير، ضَمَّنه الحافظ أربعين حديثًا، علا فيها إسناد مسلم على البخاري، وخرجها من «الصحيحين» وهي إلى الانتخاب والانتقاء أقرب.

(٦) طُبع الموجود منه في مجلدين، بتحقيق حمدي السلفي، مكتبة الإرشاد ببغداد (١٤٠٦هـ). وطُبعت=

٧ - «كشف النقاب عما يقوله الترمذي: وفي الباب» لمحمد حبيب الله مختار[١].

٨ - «نزهة الألباب في قول الترمذي: وفي الباب» لحسن بن محمد الوائلي[٢].

٩ - «الحاوي في بيان آثار الطحاوي» لعبد القادر القرشي (ت ٧٧٥هـ)[٣].

١٠ - «المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» لأبي المعالي محمد ابن إبراهيم بن إسحاق المُنَاوي (ت٨٠٣هـ)[٤].

١١ - «تخريج أحاديث: أربعون حديثًا في اصطناع المعروف» للمنذري. تخريج محمد بن إبراهيم المُنَاوي[٥].

= له تكملة بتحقيقه أيضًا، وحُقق في رسائل الماجستير بجامعة الإمام بالرياض. وقد أَلَّفَ تلميذه السخاوي: «القول البار في تكملة تخريج الأذكار». انظر «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٩٠).

(١) طُبع في كراتشي، مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي (١٤٠٩هـ) (٥) مجلدات.

(٢) يقع في ستة مجلدات، طبعة ابن الجوزي السعودية (من إضافات أخي الحبيب فضيلة الشيخ محمد العَلَاوي).

(٣) انظر «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٠)، و«حصول التفريج» (ص ٤٣). وهو تخريج لأحاديث «شرح معاني الآثار».

(٤) «إنباء الغُمْر» لابن حجر (٤/ ٣١٥)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ٢٤٩)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٤٠) وقد أشار صبحي السامرائي في تحقيقه لأحاديث «شرح العقائد» (ص١٠) إلى أنه مخطوط بمكتبة أحمد الثالث، وأن هناك نسخة أخرى منه بدار الكتب المصرية، وسَمَّاه: «كشف المناهج والتناقيح».
وقد وقع في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٠١) وفي «إيضاح المكنون» (١/ ٤٩٠) نسبة الكتاب إلى محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن المُنَاوي (ت ٧٤٦هـ) ونَسَبه عمر كحالة في «معجم المؤلفين» (٢٥-٣٣) إليهما معًا.

(٥) طُبع في بيروت (١٤٠٦هـ) عالم الكتب، تحقيق سمير المجذوب، في (١١٢) صفحة.

١٢ - «تخريج الأربعين السُّلَمِيَّة في التصوف» للسخاوي (ت٩٠٢هـ) [١].

١٣ - «تخريج الأربعين النووية» له أيضًا [٢].

١٤ - «تخريج أحاديث العادلين من الولاة» لأبي نُعيم، له أيضًا [٣].

١٥ - «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسيوطي (ت٩١١هـ) [٤].

١٦ - «تخريج أحاديث الشهاب» للقُضَاعي، تخريج: رضوان بن عبد الله الجنوي الفاسي (ت٩٩١هـ)[٥].

١٧ - «التنكيت والإفادة في تخريج خاتمة سِفر السعادة» للفيروزآبادي، تخريج: لمحمد بن حسن (ابن همات زاده) (ت١١٧٥هـ) [٦].

١٨ - «تخريج أحاديث الشهاب» لأبي العلاء إدريس بن محمد بن حمدون العراقي الفاسي (ت١١٨٣هـ) [٧].

---

(١) حققه علي حسن عبد الحميد (١٤٠٨هـ) الأردن، في (١٦٥) صفحة.

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٩٠) وقال: إنه مجلد لطيف.

(٣) طُبع بتحقيق مشهور حسن سليمان (١٤٠٨هـ) في (١١٢) صفحة.

(٤) طُبع بتحقيق خليل الميس، المكتب الإسلامي، (١٤٠٥هـ) في (٣١٢) صفحة، تضمن (١١٣) حديثًا، ذَكَر مَن رواها من الصحابة ومَن أخرجها في كتبه. وقد ذَكَر المؤلف في المقدمة أنه مختصر من كتابه الكبير «الفوائد المتكاثرة».

(٥) «فهرس الفهارس» (١/ ٤٣٥) وانظر في ترجمة المؤلف: «تاج العروس» (١٠/ ٧٨)، و«الأعلام» (٣/ ٢٧).

(٦) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٣٠) وقد طُبع الكتاب بتحقيق أحمد البزرة، دار المأمون- دمشق (١٤٠٧هـ) في (١٣٧) صفحة، وهو تخريج لأحاديث ذكرها الفيروزآبادي في خاتمة كتابه «سِفْر السعادة» ذَكَر أنها تَرِد في أبواب العلم، ولا يصح منها شيء.

(٧) «فهرس الفهارس» (٢/ ٨١٨).

١٩ - «تخريج الأربعين النووية» لمحمد مرتضىٰ الزُّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) [١].

٢٠ - «تخريج أحاديث مسند أبي حنيفة» له أيضًا [٢].

٢١ - «تخريج أحاديث الشهاب» لمحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)[٣].

٢٢ - «تخريج أحاديث كشف الغُمة» للشعراني، لعبد الستار الهندي (ت ١٣٥٤هـ)[٤].

٢٣ - «فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب» لأحمد بن محمد الغُماري (ت١٣٨٠هـ) [٥].

٢٤ - «تخريج الأربعين المسلسلة بالأشراف» له أيضًا [٦].

٢٥ - «مُنْيَة الطلاب في تخريج أحاديث الشهاب» له أيضًا [٧].

٢٦ - «تنقيح الرواة في تخريج المشكاة» لأحمد بن حسن المولوي[٨].

(١) المصدر السابق (١/ ٥٣٩).

(٢) انظر «حصول التفريج» للغماري (ص ٤٣).

(٣) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٠)، و«فهرس الفهارس» (١/ ٥١٧) وذَكَر أنه لم يَتم.

(٤) «حصول التفريج» (ص ٣٤).

(٥) طُبع في بيروت (١٤٠٨هـ) في مجلدين، تحقيق حمدي السلفي.

(٦) أشار إلى هذا الكتاب في «حصول التفريج» (ص٤٣).

(٧) انظر «حصول التفريج» (ص ٣٥).

(٨) طُبع في مجلد، دلهي (١٣٣٤هـ).

المطلب الثالث

كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب أصولية

ومنها:

١ - «تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب» لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) [(١)].

٢ - «تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي» لتاج الدين عبد الوهاب السُّبْكي (ت٧٧١هـ) [(٢)].

٣ - «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» لعماد الدين بن كَثير (ت٧٧٤هـ)[(٣)].

٤ - «المُعتبَر في تخريج أحاديث المنهاج والمُختصَر» لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) [(٤)].

٥ - «تحفة المحتاج إلىٰ أحاديث المنهاج» لابن المُلقِّن (ت ٨٠٤هـ) [(٥)].

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤١)، و«طبقات الحُفاظ» للسيوطي (ص٥٢٥).

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٠).

(٣) طُبع في دار حراء بمكة المكرمة (١٤٠٦هـ) ت: عبد الغني الكبيسي (٥٧٢) صفحة.

(٤) حققه عبد الرحيم القشقري في رسالة دكتوراه، بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة، (٢مج) وطُبع أيضًا بتحقيق حمدي السلفي، دار الأرقم بالكويت (١٤٠٤هـ) في (٣٧٥) صفحة.

(٥) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٠) وقد ذَكَر محقق كتاب «تخريج العراقي لأحاديث المنهاج» أن اسم كتاب ابن المُلقِّن: «تذكرة المحتاج» وأنه وقف على ثلاث نُسَخ خطية له، وأن ابن المُلقِّن خَرَّج أحاديث المختصر في كتاب آخَر سَمَّاه: «غاية الراغب في معرفة أحاديث ابن الحاجب)=

٦ - «تخريج أحاديث المنهاج» لأبي الفضل زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ) [١].

٧ - «موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج آثار المختصر» لابن حجر (ت٨٥٢هـ) [٢].

٨ - «تخريج أحاديث أصول البزدوي» لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) [٣].

٩ - «الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج» لعبد الله بن محمد الغماري[٤].

١٠ - «تخريج أحاديث اللُّمَع للشيرازي» له أيضًا [٥].

= وأنه مخطوط بالسليمانية في تركيا.

(١) طُبع في بيروت، دار البشائر (١٤٠٩هـ) ت: محمد ناصر العجمي، في (١٣١) صفحة.

(٢) طُبع في مجلدين، ت: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض (١٤١٢) وكان قد حُقق في رسالة دكتوراه، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة. وطُبع في مجلدين (١٤٠٤).

(٣) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٢)، و«كشف الظنون» (١/ ١١١) وقد طُبع على حاشية كتاب البزدوي.

(٤) طُبع في بيروت، عَالَم الكتب (١٤٠٥هـ) بعناية: سمير المجذوب، في (٢٩٥) صفحة.

(٥) طُبع في بيروت، عَالَم الكتب (١٤٠٥هـ) بعناية: يوسف المرعشلي، في (٤٣٩) صفحة.

المطلب الرابع

كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في السيرة والشمائل

ومنها:

١ - «تخريج الأحاديث المنقطعة في السيرة لابن هشام» لابن حجر[١].

٢ - «تخريج أحاديث الشفا للقاضي عِيَاض» لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) [٢].

٣ - «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» للسيوطي (ت٩١١هـ) [٣].

٤ - «موارد أهل السداد والوفا بتكميل مناهل الصفا» لأبي العلاء إدريس بن محمد العراقي (ت١١٨٣هـ) [٤].

(١) «الجواهر والدُّرر» (٢/ ٦٦٧)، و«فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٩٧٢).

(٣) طُبع في القاهرة (١٢٧٥) في جزأين داخل مجلد. وطُبع في بيروت (١٤٠٨) ت: سمير القاضي، في (٢٥٥) صفحة.

(٤) أشار إليه الغماري في «حصول التفريج» (ص ٣٤).

المطلب الخامس

كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في العقيدة

ومنها:

١ - «بغية الراشد في تخريج أحاديث شرح العقائد النَّسَفية» لابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) [١].

٢ - «تخريج أحاديث شرح العقائد» للسيوطي (ت٩١١هـ) [٢].

٣ - «تخريج أحاديث شرح المواقف» له أيضًا [٣].

٤ - «فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد» لعلي القاري (ت١٠١٤هـ) [٤].

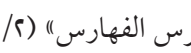

(١) «إيضاح المكنون» (١/ ١٨٦)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٢)، و«شرح العقائد» للتفتازاني (ت ٧٩١)، و«العقائد» للنَّسَفي (ت ٥٣٧).

(٢) طُبع في الرياض، ونشرته دار الرُّشْد (١٤٠٤) ت/ صبحي السامرائي في (٦٨) صفحة.

(٣) طُبع في بيروت، دار المعرفة (١٤٠٦)، و«المواقف في علم الكلام» لعضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦)، و«شرحه» للشريف الجرجاني (ت ٨١٦).

(٤) «الرسالة المستطرفة» (ص١٣٩) وقد طُبع في بيروت، المكتب الإسلامي (١٤١٠) في (١٢٨) صفحة، قَدَّم له وضَبَط نصه مشهور سلمان «سلسلة رسائل علي القاري».

المطلب السادس

كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب فقهية

ومنها:

١- «تخريج أحاديث الأُم للشافعي» تخريج الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) [١].

«تخريج أحاديث المُهذَّب للشيرازي» لأبي بكر محمد بن موسىٰ الحازمي (ت ٥٨٤هـ)[٢].

٣- «تحقيق التعليق» لأبي الفرج بن الجوزي (٥٩٧هـ)[٣].

٤ - «الطراز المُذْهَب في الكلام علىٰ أحاديث المُهذَّب للشيرازي» لمحمد ابن عبد المنعم المنفلوطي (ت٧٤١هـ) [٤].

٥- «الكفاية في معرفة أحاديث الهداية، للمَرْغِيناني الحنفي» لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني، المعروف بـ(ابن التركماني) (ت٧٥٠هـ) [٥].

---

(١) يوجد مجلد منه في دبلن، والثاني في دار الكتب المصرية، برقم (٧٢٥) «مقدمة تحقيق أحاديث شرح العقائد» للسامرائي (ص١١).

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٩١٣).

(٣) طُبع الكتاب في مصر، عناية حسن عباس (١٤٢٢) (٨ مج) وهو تخريج مقتضب للأحاديث التي استَشهد بها القاضي أبو يعلى الفَرَّاء في كتاب «التعليق الكبير في المسائل الخلافية».

(٤) «كشف الظنون» (٢/ ١٩١٣)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٤٦٧).

(٥) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤١) ذَكَر أنه في مجلدين.

٦- «نَصْب الراية لأحاديث الهداية» لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ) [١]

٧- «تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي» لعز الدين عبد العزيز بن محمد ابن جماعة (ت٧٦٧هـ) [٢].

٨- «إرشاد الفقيه إلىٰ أدلة التنبيه» لابن كَثير (ت ٧٧٤هـ) [٣].

٩- «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت٧٧٥هـ) [٤].

١٠- «الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل» له أيضًا [٥].

١١- «تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي» لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) [٦].

١٢- «تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار» لابن المُلقِّن (ت٨٠٤هـ)[٧].

---

(١) طُبع الكتاب في الهند في (٤) مجلدات، وعُني بتصحيحه أعضاء المجلس العلمي (١٣٥٧) وأعيد تصويره في بيروت، وهو من أشهر كتب التخريج وأوسعها وأكثرها فائدة، وقد أَلَّفَ ابن قطلوبغا كتابًا سَمَّاه: «مُنْيَة الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي» حققه محمد زاهد الكوثري، وطُبع في القاهرة (١٣٧٠) في (٦٤) صفحة.

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣)، و«الشرح الكبير» للرافعي على «الوجيز» للغزالي في الفقه الشافعي.

(٣) «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي في الفقه الشافعي، و«إرشاد الفقيه» حُقق منه جزء في رسالة ماچستير، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤٠٧) حققه محمد إبراهيم السامرائي.

(٤) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤١).

(٥) «الرسالة المستطرفة» (ص ١٤١، ١٤٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ١١١١) و«خلاصة الدلائل» شرح لمختصر القُدوري في فروع الحنفية، لحسام الدين علي بن أحمد الرازي.

(٦) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٣).

(٧) «الرسالة المستطرفة» (ص ١٤٢)، و«الوسيط» أحد الكتب المشهورة في الفقه الشافعي، لأبي حامد الغزالي.

١٣- «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» له أيضًا [١].

١٤- «تخريج أحاديث المُهَذَّب للشيرازي» له أيضًا [٢].

١٥- «تحفة المحتاج إلىٰ أدلة المنهاج» له أيضًا [٣].

١٦- «شافي العِيّ في تخريج أحاديث الرافعِيّ» لأحمد بن إسماعيل الحُسْبَاني (ت ٨١٥هـ)[٤].

١٧- «تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي» لبدر الدين محمد بن جماعة (ت ٨١٩هـ)[٥].

١٨- «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)[٦].

١٩- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» له أيضًا [٧].

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢) وقد حُقق بعضه في رسائل علمية، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، وطُبع بعضه في دار العاصمة (١٤١٤) وقد اختصره المؤلف في «خلاصة البدر المنير» وهو مطبوع في مكتبة الرُّشد، الرياض (١٤١٠) في مجلدين، تحقيق حمدي السلفي. ثم انتقاه مؤلفه أيضًا، وسَمَّاه: «مُنتقَى خلاصة البدر المنير».

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٩١٣).

(٣) طُبع الكتاب بتحقيق عبد الله اللحياني (١٤٠٦هـ) (٢مج) مكة المكرمة. وطُبع في القاهرة بتحقيق محمد حمدان. و«المنهاج» هو «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» للإمام النووي.

(٤) «حصول التفريج» (ص٣١).

(٥) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢).

(٦) طُبع في الهند (١٢٩٩هـ) وفي القاهرة، بتحقيق عبد الله هاشم يماني (١٣٨٤) في ثلاثة أجزاء داخل مجلد، وفي بيروت في جزأين داخل مجلد. وهو اختصار لـ«نَصْب الراية» للزيلعي.

(٧) له عدة طبعات، منها الهندية (١٣٠٣هـ) (٤١٦) صفحة، ومنها المصرية، تحقيق عبد الله هاشم يماني (١٣٨٤هـ).

٢٠- «تخريج أحاديث شرح التنبيه للزنكلوني» له أيضًا [١].

٢١- «تخريج أحاديث مختصر الكفاية لابن لؤلؤ» له أيضًا [٢].

٢٢- «تخريج أحاديث الاختيار لتعليل المختار، لأبي الفضل عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي» تخريج ابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ)[٣].

٢٣- «تخريج أحاديث المُقْنِع لابن قُدامة» لابن المبرد يوسف بن حسن الصالحي (ت ٩٠٩هـ)[٤].

٢٤- «تخريج أحاديث الكفاية للسُّهيلي» تخريج السيوطي (ت٩١١هـ)[٥].

٢٥- «نَشْر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» له أيضًا [٦].

٢٦- «الهداية إلىٰ تخريج أحاديث البداية» لأحمد بن محمد الغماري (ت١٣٨٠هـ) [٧].

٢٧- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ) [٨].

---

(١) «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٦)، و«التنبيه في فروع الشافعية» لأبي إسحاق الشيرازي، و«كشف الظنون» (١/ ٤٨٩).

(٢) «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٦)، و«الكفاية في فروع الشافعية» لأبي حامد السُّهيلي، و«مختصره» لأحمد بن لؤلؤ (ت ٧٦٩ هـ)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٤٩٨).

(٣) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤١)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٦٢٣).

(٤) «فهرس الفهارس» (٢/ ١١٤١).

(٥) «كشف الظنون» (٢/ ١٤٩٨).

(٦) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢).

(٧) طُبع في بيروت، عَالَم الكتب (١٤٠٥هـ) (٨ مج) و«البداية» هو: «بداية المجتهد» لابن رُشْد.

(٨) طُبع في بيروت طبعتين: الأولى (١٣٩٩هـ) بإشراف زهير الشاويش (١٠ مج) التاسع والعاشر، هما=

المطلب السابع

كُتُب في تخريج أحاديث كتب في الرقائق والآداب

ومنها:

١ - «المغني عن حَمْل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» لزين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ) [(١)].

هذا وقد استَدرك علىٰ العراقي كل من: ابن قطلوبغا في كتاب سَمَّاه: «تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء». والحافظ ابن حجر في مجلد سَمَّاه: «**الاستدراك علىٰ الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء**»

انظر: «الجواهر والدُّرر» للسخاوي (٢/ ٦٦٦)، و«الرسالة االمستطرفة» (ص ١٤٢)، و«فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٦)، و«كشف الظنون» (١/ ٢٤).

٢ - «تخريج أحاديث منهاج العابدين للغزالي» لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) [(٢)].

٣ - «تخريج أحاديث جواهرالقرآن للغزالي» له أيضًا [(٣)].

= «منار السبيل» لابن ضويان. والثانية (١٤٠٥هـ).

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٢)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٨١٦)، و«كشف الظنون» (١/ ٢٤).
وهذا التخريج هو المختصر؛ إذ قد أشار إلى أن له تخريجًا موسعًا في مقدمة هذا الكتاب، بل ذَكَر بعضٌ أن له ثلاثة تخريجات، هذان وثالث متوسط. وسيأتي ذكر ذلك. وقد طُبع «المغني» على هامش «الإحياء» كما جرده محمود الحداد مع تخريجين آخَرين للإحياء في كتاب طُبع مستقلًّا في (٧ مج) دار العاصمة (١٤٠٨هـ).

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٢)، و«منهاج العابدين في الأخلاق وتهذيب النفوس»، و«كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٦).

(٣) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٢).

٤ - «تخريج أحاديث النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية»، لأحمد بن أحمد زَرُّوق» تخريج علي بن أحمد الحُرَيْشي الفاسي (ت١١٤٣هـ) [١].

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٣).

المطلب الثامن

تخريج أحاديث كتب نَحْوية ولُغوية

ومنها:

١ - «فَلَق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للجوهري» تخريج السيوطي (ت٩١١هـ) [١].

٢ - «تخريج الأحاديث والآثار الواردة في شرح الكافية للإستراباذي» تخريج عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) [٢].

٣ - «تخريج الأحاديث الواقعة في التحفة الوردية» لعبد القادر البغدادي [٣].

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٣)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٠٧٣).

(٢) حققه محمود فجال، وطُبع في النادي الأدبي، بالمنطقة الشرقية (١٤١٤) في (٩٦) صفحة، و«الكافية» لابن الحاجب.

(٣) توجد منه نسخة خطية بمكتبة شهيد علي باشا، أشار لذلك السامرائي في مقدمة تحقيقه لتخريج أحاديث شرح العقائد (ص١٣). و«التحفة الوردية» منظومة نَحْوية. انظر «كشف الظنون» (١/ ٣٧٦).

المطلب التاسع

تخريج أحاديث مفردة

❁ **ومنها:**

١- «تخريج حديث الأسماء الحسنىٰ» للحافظ ابن حجر العسقلاني [(١)].

٢- «تخريج طرق حديث: «إن الله لا يَقبض العلم انتزاعًا»» للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)[(٢)].

٣- «الجواب الذي انضبط عن: «لا تكن حلوًا فتُسترَط»» له أيضًا [(٣)].

٤- «تخريج حديث «لا تَرُد يد لامس»» ليوسف بن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ) [(٤)].

٥- «الأقاويل المفصلة لبيان حديث الابتداء بالبسملة» لمحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) [(٥)].

٦- «الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة» لأحمد بن محمد الغماري (ت١٣٨٠هـ)[(٦)].

---

(١) حققه مشهور سلمان، وطُبع بمكتبة الغرباء، بالمدينة المنورة (١٤١٣) في (٨٤) صفحة.

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٩).

(٣) حققه مشهور سلمان وأحمد الشقيرات، وطُبع في الرياض، دار التوحيد (١٤١٤) في (٨٠) صفحة.

(٤) «فهرس مخطوطات الظاهرية» للشيخ الألباني (ص١٠٤).

(٥) طُبع في المطبعة العلمية، بالمدينة المنورة (١٣٢٩) في (٨٤) صفحة.

(٦) طُبع في دمشق، دار البصائر (١٤٠٥) في (٢٠) صفحة. وطُبع في مكتبة طبرية- الرياض، مع مجموعة من رسائله (١٤١٤).

٧- «اغتنام الأجر من حديث الإسفار بالفجر» له أيضًا [١].

٨- «تبيين البُلْه ممن أنكر وجود حديث: «ومَن لغا فلا جمعة له»» له أيضًا [٢].

٩- «رَفْع المنار لطرق حديث: «مَن سُئل عن عِلم فكَتَمه، أُلجِم يوم القيامة بلجام من نار»» له أيضًا[٣].

١٠- «المسهم في بيان حال حديث: «طلبُ العلم فريضة علىٰ كل مسلم»» له أيضًا [٤].

(١) طُبع في دمشق مع الكتاب السابق.

(٢) كسابقه.

(٣) طُبع مع بعض رسائله-مكتبة طبرية- الرياض (١٤١٤هـ).

(٤) كسابقه. انتهى بتصرف نقلًا من كتاب «عِلم التخريج، ودَوْره في حفظ السُّنة النبوية» (ص٧-٢١) للشيخ محمد بن ظافر الشهري.

المطلب العاشر
الكتب التي صُنفت
في تراجم الضعفاء والكذابين خاصة

١ - «الضعفاء الصغير» للبخاري (ت ٢٥٦ هـ).

٢ - «أحوال الرجال» للجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ).

٣ - «الضعفاء» لأبي زُرْعَة الرازي (ت ٢٦٤ هـ).

٤ - «الضعفاء والمتروكون» للنَّسَائي (ت ٣٠٣ هـ).

٥ - «الضعفاء الكبير» للعُقيلي (ت ٣٢٢ هـ).

٦ - «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عَدِيّ (ت ٣٦٥ هـ).

٧ - «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).

٨ - «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» لابن شاهين (ت ٣٨٥ هـ).

٩ - «الضعفاء» لأبي نُعْيَم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ).

١٠ - «الضعفاء والمتركون» لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).

١١ - «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

١٢ - «الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث» لبرهان الدين الحلبي (ت ٨٤١ هـ).

١٣ - «لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

المطلب الحادي عشر
الكتب المصنفة حول الأحاديث المكذوبة والضعيفة قديمًا وحديثًا

وهي ما بين مُصنِّف ومُرتِّب ومُختصِر لها:

١ - «الموضوعات» لأبي سعيد محمد علي النقاش الحنبلي (ت ٤١٤هـ).

٢ - «تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان) للقيسراني (ت ٥٠٧هـ).

٣ - «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» للجوزقاني (ت ٥٤٣هـ).

٤ - «الموضوعات».

٥ - «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية».

كلاهما لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

٦ - «العقيدة الصحيحة في الأحاديث الموضوعة الصريحة» للموصلي (ت ٦٢٢هـ).

٧ - «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء من هذا الباب» للموصلي أيضًا.

٨ - «الموضوعات».

٩ - «الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط».

كلاهما للصنعاني (ت ٦٥٠هـ).

١٠ - «رسالة في أحاديث ضعيفة وموضوعة» لمحمد الحنبلي (ت ٤٧٧ هـ).

١١ - «ترتيب الموضوعات، لابن الجوزي» للذهبي (ت ٧٤٤ هـ).

١٢ - «تلخيص الأباطيل للجوزقاني» للذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

١٣ - «موضوعات مُستدرَك محمد بن عبد الله الحاكم» للذهبي (ت ٧٤٨هـ).

١٤ - «مختصر الأباطيل والموضوعات» جَمْع الإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

١٥ - «موضوعات المصابيح» لسراج الدين عمر بن علي القزويني (ت ٧٥٠هـ).

١٦ - «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم (ت ٧٥١ هـ).

١٧ - «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ت ٩١١ هـ).

١٨ - «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشامي الدمشقي (ت ٩٤٢ هـ).

١٩ - «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لعلي بنِ عِرَاق الكِناني (ت ٩٦٣هـ).

٢٠ - «تذكرة الموضوعات» للعَلَّامة محمد بن طاهر الفَتَّنِي الهندي (ت ٩٨٦ هـ).

٢١ - «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» لعلي بن محمد الهروي (ت ١٠١٤هـ).

٢٢ - «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» له أيضًا.

٢٣ - «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» لمرعي الكَرْمِي (ت ١٠٢٣ هـ)

٢٤ - «مختصر اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحُرَيْشي (ت ١١٤٣ هـ).

٢٥ - «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» للعامري الغَزّي (ت ١١٤٣ هـ).

٢٦ - «الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي» للسندروسي (ت ١١٧٧ هـ).

٢٧ - «الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات» للإسفراييني (ت ١١٨٨ هـ).

٢٨ - «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة علىٰ خير البرية» للعَلَّامة محمد الأمير المالكي (ت ١٢٢٨هـ).

٢٩ - «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ).

٣٠ - «الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ).

٣١ - «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له، أو بأصله موضوع» للقاوقجي (ت ١٣٠٥ هـ).

٣٢ - «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة علىٰ سيد المرسلين» لمحمد الأزهري (ت ١٣٢٥ هـ).

٣٣ - «المُغِير علىٰ الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» للغماري الحسني (ت ١٣٨٠ هـ).

٣٤ - «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة».

٣٥ - «ضعيف الجامع الصغير، وزياداته».

كلاهما للشيخ ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ).

٣٦ - «التحديث بما قيل: لا يصح فيه حديث» للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد (ت١٤٢٩هـ).

٣٧ - «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» لعلي حسين إبراهيم الحلبي، رَحِمَهُ اللَّهُ

٣٨ - «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» للشيخ أبي إسحاق الحُويني، حَفِظه الله تعالىٰ.

٣٩ - «تحذير الداعية من القصص الواهية» للشيخ علي إبراهيم حشيش.

٤٠ - «القول النفيس فيما اشتهر مما لم يصح فيه حديث» لسيد محمد حافظ، قَدَّم له فضيلة الشيخ مصطفىٰ العدوي، حَفِظه الله.

٤١ - «رسالة إلىٰ أهل الصعيد» لمحمود حسين الأسواني، قَدَّم له مجموعة من مشايخنا الأفاضل، حَفِظهم الله جميعًا.

المطلب الثاني عشر

الكتب التي دَوَّنَتِ الأحاديث المشتهرة على الألسنة

وهذه الكتب ليست خاصة بذكر الأحاديث المكذوبة فحسب، بل ذَكرت ودَونت الأحاديث الموضوعة والصحاح والحسان، والحِكم والأمثال، وما لا أصل له، وكل ما اشتهر علىٰ الألسنة:

١ - «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» للإمام الزركشي (ت ٧٩٤ هـ).

٢ - «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، مما أَلِفَه الطبع، وليس له أصل في الشرع» للإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

٣ - «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة» للإمام السخاوي (ت ٩٠٢ هـ).

٤ - «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للإمام السيوطي (ت ٩١١ هـ).

٥ - «الغماز علىٰ اللماز في الأحاديث المشتهرة» للإمام السمهودي (ت ٩١١ هـ) [1].

٦ - «الوسائل السَّنية من المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية» لأبي الحسن علي بن محمد المنوفي (ت ٩٣٩ هـ) تلميذ السيوطي.

٧ - «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث»

---

(١) طبعة دار اللواء، السعودية، ط/ الأولى (١٩٨١م).

لابن الديبع الشيباني (ت٩٤٤هـ).

٨ - «الشذرة في الأحاديث المشتهرة» لابن طولون (ت ٩٥٣هـ).

٩ - «إتقان ما يَحسن من الأحاديث الدائرة علىٰ الألسن» لنجم الدين محمد الغَزّي (ت ١٠٦١هـ).

١٠ - «البدور المنورة في معرفة رتب الأحاديث المشتهرة» لأحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٩هـ).

١١ - «تسهيل السبل إلىٰ كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس» للشيخ عز الدين محمد أحمد الخليلي (ت ١٠٧٥ هـ).

١٢ - «الدرة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة» للشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني (ت١١٢٢هـ).

١٣ - «كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما يدور من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس» للإمام العجلوني (ت ١١٦٢ هـ) [1].

١٤ - «النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة» للقاضي محمد بن أحمد الصَّعْدي الصنعاني (ت ١١٨١هـ).

---

(١) **لكن يَعيبه أمران:**

أ- أن المؤلف اختَصر كلام السخاوي والمُخرِّجين اختصارًا شديدًا جدًّا، حتى ربما اكتفى في بعض الأحيان بذكر اسم العالم فقط، أما الأسانيد التي كان يسوقها السخاوي والكلام عليها وما يتعلق بها، فحَذَفها كلها، ولم يُبْقِ إلا على شيء يسير من ذلك، وهذا مما يقلل من فائدة الكتاب.

ب- أن المؤلف متصوف، وقد أَدْخَل عقيدته في كثير من أحكامه وفيما يتعرض له في الكتاب، حيث يَظهر من خلال قراءة الكتاب محاولة بث عقيدته من خلاله.

«التخريج ودراسة الأسانيد» (٣٢) لفضيلة الشيخ الدكتور حاتم العوني.

١٥ - «أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» للشيخ محمد الحوت البيروتي (ت ١٢٧٦ هـ).

١٦ - «إسعاف الأخيار بما اشتهر ولم يصح من الأحاديث والقصص والأشعار» لأبي عمار محمد بن عبد الله با موسىٰ.

١٧ - «ما شاع ولم يَثبت في السيرة النبوية» لمحمد بن عبد الله العوشن.

١٨ - «قصص لا تَثبت» وهي ستة أجزاء، من إصدار دار الصميعي بالرياض، لمجموعة من الباحثين المعاصرين.

١٩ - «أحاديث مشتهرة لم تَثبت في العقيدة والعبادات والسلوك» لأحمد بن عبد الله السُّلمي.

٢٠ - «التحذيرات من الفتن العاصفات وتمييز ما اشتهر من الروايات» للشيخ علي بن حسن الحلبي[1].

(١) بتصرف من «مقرر التخريج ومنهج الحُكْم على الحديث» للدكتور حاتم العوني (ص ١١٣).

الخاتمة

❁ وبها أهم النتائج التي كَشَف عنها البحث:

١ - لم ولن يكون هناك أناس أكثر حبًّا واتباعًا وتمسكًا بسُنة رسول الله ﷺ من القرون الثلاثة الفاضلة.

٢ - تَثبُّتهم في قَبول حديث رسول الله ﷺ.

٣ - أن قواعد علماء أهل الحديث من خلالها يُعْرَف الحديث الصحيح من عدمه.

٤ - دفاع العلماء (أهل الحديث) وذبهم عن سُنة رسول الله ﷺ بكل ما عندهم من قوة، وتبيين ما صح وثَبَت، ونفي ما صُنع ووُضِع عليه ﷺ.

٥ - تضعيف الحديث أو تصحيحه عن طريق الكشف والإلهام والرؤىٰ- كَذِب ومُخالِف لما عليه علماء أهل السُّنة والجماعة.

٦ - المنام لا تَبطل بسببه سُنة ثبتت، ولا تَثبت به سُنة لم تَثبت.

٧ - خطورة الكذب والوضع علىٰ رسول الله ﷺ.

٨ - خطأ بعض المفسرين لاستدلالهم بالأحاديث المكذوبة.

٩ - تدوين وكتابة الأحاديث المكذوبة والتي لا تصح؛ لتَعْلم الأمة الإسلامية أن سُنة رسول الله ﷺ منها الصحيح والمكذوب، ولكن الصحيح معروف، والمكذوب معروف ومُدوَّن.

١٠ - دَوْر علم التخريج في حفظ السُّنة النبوية، وتحقيق ما ذُكِر من الأحاديث المكذوبة، والتي لم تصح في مصادر كتب السُّنة النبوية.

١١ - دَوْر العلماء والنقاد في تفنيد ما نُسِب إلىٰ الرسول ﷺ من الكذب والباطل.

١٢ - الحذر من نقل الحديث عن النبي ﷺ إلا بعد معرفة ثبوته عن طريق البحث، إن كان من أهله، أو سؤال أهل العلم المتخصصين في ذلك [١].

❑ **وفيٰ الختام**، أحمد الله سبحانه وتعالىٰ وأشكره علىٰ نعمه العظيمة، سائله المزيد من فضله، وأن يَجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يَجعل هذا العمل مِن العلم الذي يُنتفع به في حياتي وبعد مماتي.

وأسأله سبحانه وتعالىٰ أن يجعلنا مما يَتَحَرَّون سُنة نبينا محمد ﷺ في أقواله وأفعاله، والذب والدفاع عنه ﷺ، وأن نُحشَر في زمرته ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [التحريم: ٨].

اللهم يا ربنا اجزِ حَمَلة سُنته خير الجزاء، والداعين إليها، والذابين والمنافحين عنها، والمتفقهين فيها، والعاملين بها، من الصحب الكريم وممن تَبِعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

ونسألك يا ربنا أن تُجازي علماءنا وأئمتنا- المتقدمين منهم والمتأخرين- خير الجزاء.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

---

(١) (١١و١٢) من إضافات أخي الحبيب فضيلة الشيخ محمد العَلَاوي- حَفِظه الله- يوم الثلاثاء ليلًا، الموافق السادس من أبريل (٢٠٢١م) باتصال هاتفي.

ثم إنه ما كان من صواب في هذا العمل، فمن الله وحده فله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن. وما كان من خطأ أو زلل أو شطط، فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله أن يَغفر لي، ويتجاوز عني وعن والديّ وأهل بيتي وذريتي والمسلمين والمسلمات.

وصَلِّ اللهم وسَلِّم وبَارِك علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه وذريته، وعلىٰ كل مَن اهتدىٰ بهديه واستن بسُنته، واقتفىٰ أثره إلىٰ يوم الدين.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عبد الله

عبد الرحمن مصطفى المنشاوي الأثري

مصر - سوهاج - المنشاة - روافع العيساوية

ثَبْت المراجع[١]

١ - «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»	للخطيب البغدادي
٢ - «جامع بيان العلم وفضله»	لأبي عمر بن عبد البر
٣ - «الموضوعات»	لأبي الفرج بن الجوزي
٤ - «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»	لابن قيم الجوزية
٥ - «سِيَر أعلام النبلاء»	للذهبي
٦ - «ميزان الاعتدال»	للذهبي
٧ - «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث»	لأبي شُهْبَة
٨ - «الحديث والمُحَدِّثون»	لأبي محمد أبو زهو
٩ ـ «الصحيح المسند من أسباب النزول»	لمُقْبِل بن هادي الوادعي
١٠ ـ «عِلم التخريج، ودوره في حفظ السُّنة النبوية»	لمحمد بن ظافر الشهري
١١ - «مصطلحات الحديث والمُحَدِّثين»	لمصطفىٰ بن العدوي

(١) ذَكَرْتُ بعض المراجع، وفي الحاشية ذَكَرْتُ من المصادر أكثر.

فهرس الأحاديث الموضوعة المكذوبة

م	طَرَف الحديث	رقم الصفحة
١	أَرْبَعٌ لَا يَشْبَعْنَ مِنْ أَرْبَعٍ:	١١٦
٢	أَرْبَعُ مَدَائِنَ مِنْ مَدَائِنَ الْجَنَّةِ فِي الدُّنْيَا:	٨٤
٣	أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ مُفَتَّحَةٌ فِي الدُّنْيَا:	٨٥
٤	أَمَرني جبريل بأكل الهريسة	٧٢
٥	إن الله إذا غَضِب أَنْزَل الوحي بالعربية	٨٤
٦	إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى الْحَفَظَةِ	١١٨
٧	إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا	٨٣
٨	إن الله وملائكته يُصَلُّون على	١٢٤
٩	إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا	٧٦
١٠	إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبًا لَا تُكَفِّرُهَا	١١٨
١١	أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي إلا	٦٧
١٢	أَوَ مَا عَلِمْتِ يَا حُمَيْرَاءُ	١١٧
١٣	أول رحمة تُرفَع عن الأرض	١٢٤

١٤	أَوْلادُ الزِّنَا يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ في	١٢٤
١٥	الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ	٨٣
١٦	تَزَوَّجُوا وَلَا تُطَلِّقُوا	١٢٥
١٧	جَوْر التُّرْك ولا عَدْل العرب	٧٧
١٨	حَمْلُ العَصَا عَلَامَةُ المُؤْمِنِ	١١٦
١٩	خَطَب أبو بكر وعمر فاطمة	٧٨
٢٠	خِيرة الله من الشهور: شَهْر رجب	١١٦
٢١	سَأَلتُ النَّبِي ﷺ عَنِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَلَقَّاهَا	١٢٠
٢٢	سيكون من أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة	٨٥
٢٣	فتانو القبر أربعة	١٢٥
٢٤	فَقِيهٌ واحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيطانِ مِنْ	١٢٠
٢٥	لا سَبْق إلا في نَصْل أو حافر أو جَناح	٨٩
٢٦	لقمة في بطن جائع	٩٠
٢٧	لم يَبعث الله نبيًّا إلا وهو غريب	٧٥
٢٨	لما أُسْرِيَ بي إلى السماء	٧٨
٢٩	لَمَّا عُرِجَ بِي رَأَيْتُ عَلَى سَاقِ الْعَرْشِ	١١٨
٣٠	لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ	٩٢

٣١	لَوْ يَعْلَمُ الْعِبَادُ مَا فِي رَمَضَانَ	١٢٠
٣٢	لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْحُلْبَةِ	١١٥
٣٣	لولا النساء	١٢٤
٣٤	مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا	١١٩
٣٥	مَنْ أَعَانَ تَارِكَ الصَّلَاةِ بِلُقْمَةٍ	١١٥
٣٦	مَن امتَشط قائمًا	٧٦
٣٧	مَن تَسَمَّى بـ(أحمد) أو	٧٥
٣٨	مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ، أَوْ عَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ	١٢٣
٣٩	مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ	١٢٣
٤٠	مَن صام يوم صبيحة الفطر	٧٥
٤١	مَنْ صَلَّى فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ	١١٥
٤٢	مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ	١٢٤
٤٣	مَنْ قَالَ لِلْمِسْكِينِ: (أَبْشِرْ)	١٢٢
٤٤	مَن قال: (لا إله إلا الله) خَلَق الله من كل كلمة	٨٦
٤٥	النظر إلى الوجه الجميل	٨٣
٤٦	نِعْمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ	١٢٢
٤٧	نَهَى رسولُ الله ﷺ أن تُسَمَّى	١٢٤

٤٨	ولد الزنا لا يَدخل الجنة	٧٥
٤٩	يا أبا هريرة، إذا ركبتَ السفينة	١٢٥
٥٠	يَقُولُ اللهُ: تَفَضَّلْتُ عَلَى عَبْدِي بِأَرْبَعِ خِصَالٍ	١٢١

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة فضيلة الشيخ/ محمد العَلَاوي حَفِظه الله ٥
مقدمة فضيلة الشيخ الدكتور/ عمر بن عبد العزيز القرشي، حَفِظه الله ٧
مقدمة فضيلة الشيخ الدكتور/ أحمد بن منصور سبالك، حَفِظه الله ٩
مقدمة فضيلة الشيخ/ سامي السرساوي حَفِظه الله ١١
مقدمة فضيلة الشيخ/ أبي بكر الحنبلي حَفِظه الله ١٣
مقدمة المُصنِّف ١٩

المبحث الأول

منهج الصحابة في المحافظة على السُنة النبوية

المطلب الأول: احتياط الصحابة في رواية الحديث ٣٠
المطلب الثاني: خمسة أمثلة عن تَثبُّت الصحابة في قَبول الحديث والأخبار ٣١
المثال الأول: الاستئذان ثلاثًا ٣٢
المثال الثاني: صحة صوم مَن طلع عليه الفجر، وهو جُنُب ٣٢
المثال الثالث: شكا أهلُ الكوفة سعدًا إلى عمر رضي الله عنه ٣٣
المثال الرابع: لا أسألك بيِّنة بعد هذا ٣٤
المطلب الثالث: ستة أمثلة عن جهود التابعين ومَن جاء بعدهم في المحافظة على السُّنة النبوية ٣٦
المثال الأول ٣٦
المثال الثاني ٣٦

المثال الثالث..... ٣٧
المثال الرابع ٣٧
المثال الخامس..... ٣٧
المثال السادس..... ٣٨
المطلب الرابع: من الأسس التي سار عليها الصحابة والتابعون في تبليغ السُّنة ٣٩
المطلب الخامس: التأكيد علىٰ أهمية الإسناد وإظهاره عند الضرورة ٤١
المطلب السادس: ثناء بعض علماء الإسلام علىٰ أهل الحديث ٤٤
المطلب السابع: جهابذة العلم ونقاد الأثر (أهل الحديث) ٤٨

المبحث الثاني

الحديث الموضوع

المطلب الأول: تعريف الحديث الموضوع المكذوب لغة واصطلاحًا ٥٨
المطلب الثاني: المستفاد من هذا التعريف ٥٩
المطلب الثالث: ظهور الوضع في الحديث..... ٦٠
المطلب الرابع: حُكْم رواية الموضوع..... ٦١
المطلب الخامس: نَقْل الإجماع علىٰ تحريم الكذب علىٰ النبي ﷺ ٦٣

المبحث الثالث

العلامات والألفاظ الدالة على الوضع في الحديث

المطلب الأول: علامات الوضع في السند ٦٧
المطلب الثاني: علامات الوضع في المتن ٧٤
العلامة الأولىٰ: ركاكة المعنى واللفظ..... ٧٤
العلامة الثانية: المُناقَضة لصريح القرآن؛ فإنها تفيد كذب الراوي، وأنه وَضَع الحديث على رسول الله ﷺ..... ٧٥
العلامة الثالثة: المُناقَضة لصريح السُّنة الثابتة..... ٧٥
العلامة الرابعة: المُناقَضة للإجماع ٧٥

العلامة الخامسة: المُناقَضة للعقل ٧٦
العلامة السادسة: المُناقَضة للحس والمشاهدة..... ٧٦
العلامة السابعة: الإفراط في الوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد بالجزاء العظيم على الفعل اليسير..... ٧٦
العلامة الثامنة: أن يكون على خلاف مقتضى الحكمة والمنطق السليم المعقول.. ٧٧
العلامة التاسعة: أن يَتناقض الحديث مع ما أثبته التاريخ الصحيح ٧٨
العلامة العاشرة: أن يكون الراوي رافضيًّا، والحديث في فضائل آل البيت ٧٨
المطلب الثالث: الألفاظ الدالة علىٰ الوضع من الألفاظ الدالة علىٰ الوضع صراحة ٨٠
أما الألفاظ الدالة على الوضع كتابة..... ٨٠
المطلب الرابع: الأسباب الحاملة علىٰ الوضع ٨٢
المطلب الخامس: أحاديث ليس لها أصل، ولا توجد في شيء من دواوين الإسلام، وليس لها إسناد..... ٩٠
المطلب السادس: الآثار السيئة الناتجة عن الوضع..... ٩٢
من الآثار السيئة: الضرر بالعقيدة ٩٢
ومن الآثار السيئة: تكثير البدع وتنفيق سوقها ٩٢
ومن أسوأ الآثار..... ٩٣
المطلب السابع: مخاطر وأضرار الأحاديث المكذوبة.....٩٥
المطلب الثامن: تضعيف الحديث وتصحيحه عن طريق الكشف والإلهام ٩٧
المطلب التاسع: عاقبة الكذب علىٰ النبي ﷺ في الدنيا والآخرة..... ١٠٥
للكذب عمومًا عواقب وخيمة، منها ١٠٥
المطلب العاشر: كذابون ضُلال ادَّعَوُا النبوة ظلمًا وبهتانًا ١٠٨
المطلب الحادي عشر: خطأ بعض المفسرين لذكرهم بعض أحاديث الكذابين... ١١٢
المطلب الثاني عشر: أحاديث موضوعة مكذوبة في أبواب متفرقة.....١١٥

أما جهابذة علماء الحديث ونقاده، فإليك ما قالوه فيها ١٢٧
المطلب الثالث عشر: كن علىٰ حذر وتَنَبَّهْ لمثل هذه الكتب ١٣٠

المبحث الرابع
دَوْر علم التخريج في حفظ السُنة النبوية

المطلب الأول: كتب اعتنت بتخريج أحاديث مصنفات في التفسير ١٤٠
المطلب الثاني: كُتُب في تخريج أحاديث كُتُب حديثية ١٤٢
المطلب الثالث: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب أصولية ١٤٦
المطلب الرابع: كُتُب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في السيرة والشمائل ١٤٨
المطلب الخامس: كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب في العقيدة ١٤٩
المطلب السادس: كتب اعتنت بتخريج أحاديث كتب فقهية ١٥٠
المطلب السابع: كُتُب في تخريج أحاديث كتب في الرقائق والآداب ١٥٤
المطلب الثامن: تخريج أحاديث كتب نَحْوية ولُغوية ١٥٦
المطلب التاسع: تخريج أحاديث مفردة ١٥٧
المطلب العاشر: الكتب التي صُنفت في تراجم الضعفاء والكذابين خاصة ١٥٩
المطلب الحادي عشر الكتب المصنفة حول الأحاديث المكذوبة والضعيفة قديمًا وحديثًا ١٦٠
المطلب الثاني عشر: الكتب التي دَوَّنَتِ الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة ١٦٤
الخاتمة ١٦٧
ثَبْت المراجع ١٧٠
فهرس الأحاديث الموضوعة المكذوبة ١٧١
فهرس الموضوعات ١٧٥